١٧٢٢٨

١١٢٨

بهذا في آبائنا الاولين فاتنا بآية ان كنت من الصادقين فاريناهم
من آياتنا اليكبرى فظلت اعناقهم لها خاضعين وقالوا آمنا بما جاءنا
من الحق بلسان فرد منا من لدنك علما وهيئ لنا من امرنا رشدا فوجهنا
رجاء نظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدين مآربهم فمن علينا عليهم
بما يجيبهم عن الضلال ويخيبهم بما جزل نوال في عبارات موضحة لمبالمال
واشارات موئقة بلا اخلال فشيد فيه قواعد القواعد ونمهد فيه
موائد العوائد معوضين عما لا طائل في رده ولا حاصل في نقده
مقتصرين على تخليص الصواب وتمييز القشر من اللباب هدية مثل ال
كل ذكي جبل على الاتصاف طبعه وعصم عن الاعتساف نفسه
وقليل ما هم فان اكثرهم كما ترى اما على قلوبهم اقفالها او
يفقهون حديثا اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا ويحسدون
الناس على ما آتيهم الله من فضله فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق
كفروا به واراد وا تبيينا وتذليلا اولئك حزب الشيطان الا
ان حزب الشيطان هم الخاسرون ربنا لا تزغ قلوبنا بعد
اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب
تمت الكتاب

١١٢٨
١٧٢٢٨
شرح المصباح للسعد
تفتازاني
عربي
٨٢١
سنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال القسم الثالث من الكتاب رتبته كتتمة على ثلثة اقسام وارد فيها
تكملة وفيض وتوجيه ان علم العربية المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخطل
في كلام العرب نطقا وكتابة وينقسم على صرحوا به الى اثنى عشر قسما منها
اصول متعددة في ذلك الاحتراز ومنها فروع اما الاصول فالبحث فيها
اما عن المفردات من حيث جواهرها ومواد با فعلم اللغة او من حيث صورها
وهيئاتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة
والفرعية فعلم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيئاتها
التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو او باعتبار افادتها لمعان
بغاية لاصل المعنى فعلم المعاني او باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب
الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات الموزونة فاما من حيث وزنها
فعلم العروض او من حيث اواخرابياتها فعلم القافية واما الفروع
فالبحث فيها اما ان يتعلق بفنوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم
فالعلم المسمى بنقد الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسايل
والخطب او لا يختص بشئ منهما فعلم المحاضرات وفي التنويع لان مباحثها
جزئية منتشرة مع كونها مستقصاة في الكتب المبسوطة انما جعل القسم
الاول من كتابه في الصرف وخلط به الاشتقاق بانواعه الثلثة لان
معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض اصالة
وفرعية والقسم الثاني في النحو وحكم بانه يتمامه يعلم المعاني والبيان و
ذلك لانها بحر ما بين محرى الدر من العشر لكونها المرجع في معرفة دقايق
الكلام ومزاياه والمرقاة المفضية الى ذروة الاعجاز مع كثرتها اصولا وفروعا
مسطور دها في القسم الثالث واما جمعها بالاتحاد مما فيها سوا العرض منها فلان
البلاغة المكتسبة وما يتنوع عليها من توفية مقامات الكلام حقها والتزيي

ان الكشف

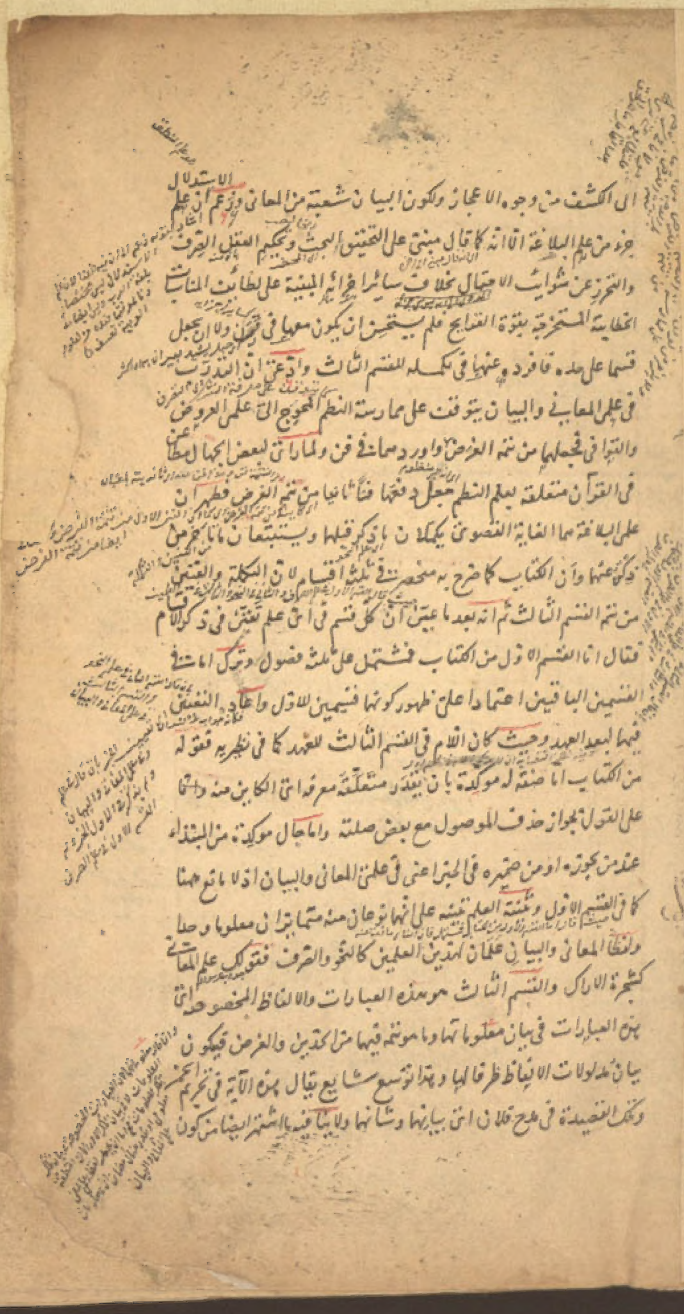

الى الكشف من وجوه الاعجاز ولكون البيان شعبة من المعاني وزعم ان علم
جزء من علم البلاغة اثانة كما قال مبنى على التعنيس البحت وحكم العقل الصرف
والتحرز عن مثوابات الاحتمال بخلاف سائر فرايد المبنية على لطائف المناسبات
الخفية المستخرجة بقوة القرايح فلم يستحسن ان يكون معها في فصل ولا ان يجعل
قسما على حده فافرد وعنها في تكملة القسم الثالث واذ قد ان البدرات
في علمي المعاني والبيان يتوقف على ممارسة النظم المخرج الى علمي العروض
والقوافي فجعلها من تتمة الغرض واوردها في فن ولما ان بعض ايجاز المطا
في القرآن متعلقة بعلم النظم جعل دفعها فنا ثانيا من تتمة الغرض فظهر ان
علم البلاغة بهما الغاية القصوى يكملان باذكر قبلها ويستتبعان ما ذكر من
ذكر عنها وان الكتاب كما فرح به منحصر في ثلثة اقسام لان الكلمة والقضية
من تتمة القسم الثالث ثم انه بعد ما بين ان كل قسم في اي علم يتعين في ذكر الكلام
فقال اما القسم الاول من الكتاب فيشتمل على ثلثة فصول وتمهل اما في
القسمين الباقيين اعتمادا على ظهور كونها قسمين للاول واعتاد التنفيس
فيها لبعد العهد وحيث كان اللام في القسم الثالث للعهد كما في نظيره في قوله
من الكتاب اما صفة له موكدة بان يقدر متعلقة معرفة اي الكاين منه وانما
على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال موكدة من المبتدا
عند من يجوزه او من ضميره في الجار عند من في علمي المعاني والبيان اذ لا مانع هنا
كما في القسم الاول وتثنية العلم تنبيه على انهما نوعان منه متمايزان معلوما وحدا
وانما المعاني والبيان علمان لمهذبي العلمين كالنحو والصرف فتوهم علم المعاني
كثمرة الاراك والقسم الثالث هو من هذه العبارات والالفاظ المخصوصة التي
بهن العبارات في بيان معلوما تها وما موضع فيها من تقديم والغرض فيكون
بيان هذه لولات الالفاظ ظرفا لها وبهذا توسع شايع يقال بهذه الآية في تجريم الخمر
وكل القصيدة في مدح فلان اي بيانها وشانها ولا بيانا فيها اشتهر ايضا من كون

للمخاطب وتنبيه على ان الاخذ في كتابة ينبغي ان يكون كذلك واراد بالعارف بصياغة
الكلام منزله فضل تميز ومعرفة والصياغة هنا هي الصنعة المعروفة شبهة تاليف الكلام
بترتيب كلماته تناسقه الدلالات على حسب الاغراض المقصودة منه بصياغة
الحلي ومنه قول ابي حيان الشعر صياغة وضرب من التصوير والمستتر في ان يكون
راجع الى تركيب ان زيدا منطلق واقتصر في مثاله الاول على ذكر القصد لان
الكلام المؤكد لمعان اغرق طلبا لمزيد فوائد كرر في الاخير اللزوم لكونها اقرب الى
اللزوم من الاول ولم يجرد ان فيها لزوما عقليا لان الكلام المجرد عن التاكيد
جاز ان يحصل به تمني الشك او رد الانكار فلا يلزمه عقلا مجرد الاخبار والمجرد
القصد الى الاخبار والاقتصار المحاصل بحذف المسند اليه فانه وان كان
لازما للتركيب الماخوذ مع حذفه لزوما عقليا لكنه بحسب القرائن الى ظلب افادته
وذلك مما لا يلزمه قطعا فالاختصار في حكم الاغراض الاستنادية وقد اشتهر
عن العارف معتبر في الجميع وانما قال او ممن يحسن منطقي ليترك التركيب لاختفاء
صورته فيه وحصر المطلوب به في الاختصار لانه لازم فلا بد ان يكون مقصودا
للعارف اما وحده واما مع افادة فلسفة اخرى من اللطائف الكلامية التي يلوح
بها الى ميثرا اليها باب طي المسند اليه واضافة الوجه الى الاختصار بيانية مبنية
بوقوع الاختصار موقعه قوله وكذا اذا لفظ بالمسند اليه لفظ اذا من
كذا اشارة الى ان مصدر يسبق في مثل ما يسبق الى وهل السبق في بين
السبق اذا لفظ العارف بالمسند اليه ان لم يتركه اذ هناك ايضا يسبق
الى فهمك معان متقصودة كلا احتياط وزيادة التقرير وغيرها وجاز ان يكون
اشارة الى ما يسبق الى وهل ما يسبق في بين الصور ما يسبق اذا لفظ
وقوله وبهذا اذا عرف اي عرف المسند اليه او تكرر الى اخره اذكره
وجاز ان يراد بحذف المفعول عموم بين الافعال المسند اليه وغيره فاعاده
لفظا كذا مقدرة بحذف البنيه اما كثيرة ما ذكر بعدها واما للكثرة ما ذكر بعد

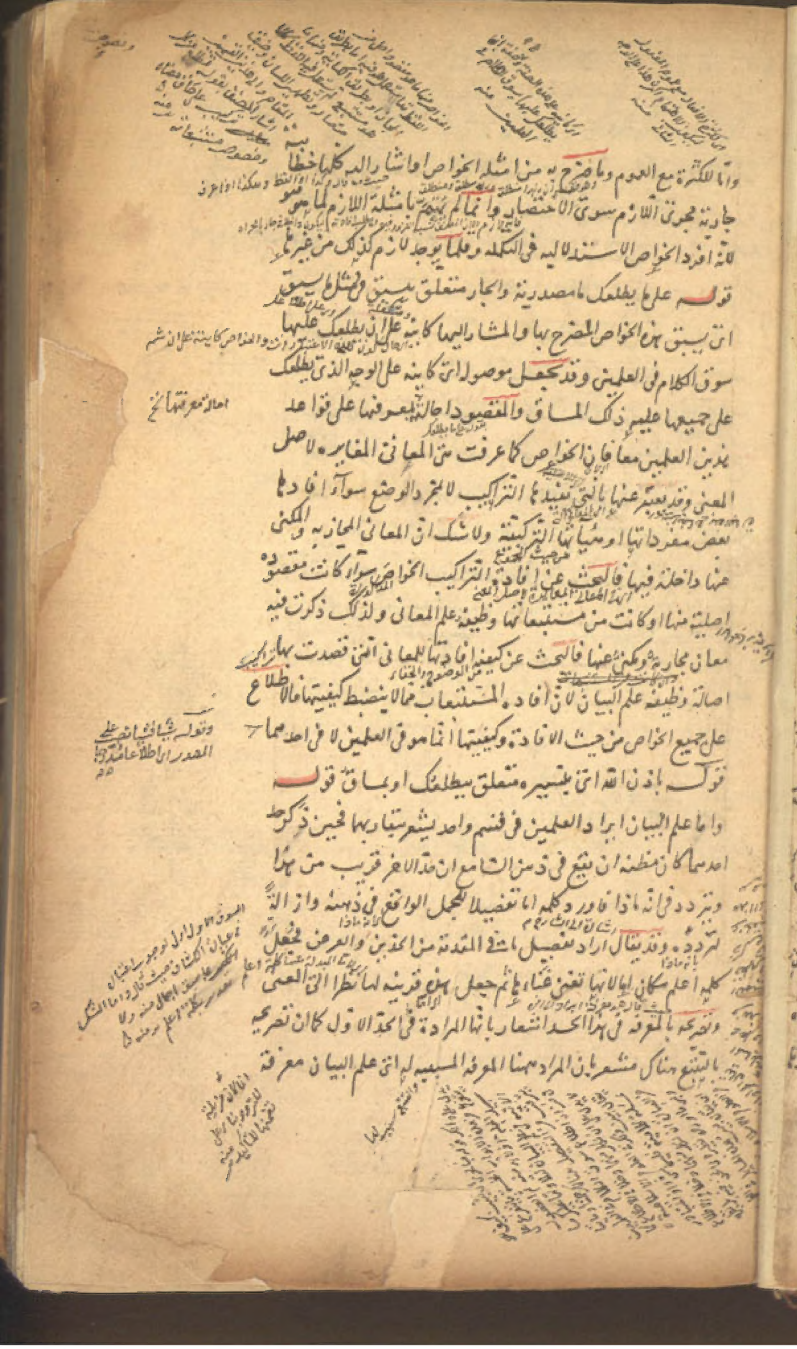

واما للكثرة مع العموم وما فرع به من امثلة الخواص اوا شار اليه كلها خطابا
جارية مجرى اللازم سوى الاختصار وانما لم يجعلوا ما مثله اللازم لما هو
لانه افرد الخواص الاستنادية في الكلمة وقلما يوجد لازم كذلك من غير ما
قوله على ما يطلعك ما مصدرية والجار متعلق بسبق في مثل ما يسبق
ان يسبق بين الخواص المفرج بها والمشار اليها كائنة على ان يطلعك عليها
سوق الكلام في العلمين وقد تجعل موصولا اي كائنة على الوجه الذي يطلعك
على جميعها عليه ذلك المساق والمقصود احالة ليعرفها على قواعد
بذين العلمين معا فان الخواص كما عرفت من المعاني المغايرة لاصل
المعنى وقد يعبر عنها بالمعنى بتقييدها التراكيب لا المجرد الوضع سواء افادها
بعض مفرداتها او مبناها التركيبية ولا شك ان المعاني المجازية والكنية
منها داخلة فيها فالبحث عن افادة التراكيب الخواص سواء كانت مقصودة
اصلية منها او كانت من مستتبعاتها وظيفة علم المعاني ولذلك ذكرت فيه
معان مجازية وكنية عنها فالبحث عن كيفية افادتها للمعاني التي قصدت بها
اصالة وظيفة علم البيان لان افادة المستتبعات مما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع
على جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها انما هو في العلمين لا في احدهما
قوله باذن الله اي بتيسيره متعلق بيطلعك او بساق قوله
واما علم البيان ايراد العلمين في قسم واحد لتشابههما فحين ذكر كل
احدهما كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان هذا الاخر قريب من هذا
ويتردد في انه ماذا فاورد كلا منهما تفصيلا لكمل الواقع في ذهنه وازالة
تردده وقد يقال اراد بتفصيل ما في المدة من الحذين والعرض فحصل
كلية اعلم كان لها ما تغني عنها ثم جعل هذه قرينة لما نظرا الى المعنى
وتعريفه بالمعرفة في هذا الحد اشعار بانها المرادة في الحد الاول كان تصريحه
بالتتبع هناك مشعر بان المراد هنا المعرفة المسببة له اي علم البيان معرفة

ايراد كل معنى والحد من المعانى التى يقصد اليها فى تراكيب مختلفة فى مراتب وضوح
الدلالة عليه فان العارف بالقواعد البيانية يمكنه بها من ايراد كل معنى يقصده
فى عبارات مختلفة وذلك لان له كوازم وملزومات مختلفة بحسب القرب والبعد
فيختلف دلالتها عليه قطعا ولا استحالة فى الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما فى سائر
العلوم وذكر الايراد ههنا انسب بالطرق التى هى غير نفس التراكيب الموصلة عنادا
الى معانيها ايصال الطرق الى ما يقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك انسب
باغراض التى هى الاثار والغايات على الوضوح لان مقابله مردود واما اختلاف
مراتبه فلا يضر وان وصف بعضها بالخفاء نظرا الى ما هو اجلى منه وضرح
بالنقصان وان كان مفهوما من الزيادة تنبيها على انه مقصود ايضا و
الوضوح صفة للدلول وصف به الدلالة تجوزا او صفة لها لاتحادها بالظهور
فى انفسها على حسب تفاوت اسبابها فى القوة وسيأتيك فى الفصل الثانى
ان الاختلاف انما هو فى الدلالات العقلية دون الوضعية وبين بينهما
ان الدال بالوضع صيغة وحدها كاصوات الحيوانات فايراد المعنى الكولد فى
كل الطرق انما يكون بالدلالة العقلية وقوله ليتمكن متعلق بالمعرفة وبنيته
على ما هو فايدة العلم وينبغى ان يكون مقصودا للعارف كما مر ولا حاجة الى
جعله جزء من الحد لاخراج معرفة العرب فان تلك السليقة لانها خارجة
عن المعرفة المبتغى للتتبع وذكر الوقوف للامر والمراد من الكلام المعنى
الذى يفاد به وتمام المراد منه كيفية افادته فانها من توابع افادة المعنى
وتتمتها والمكمل بالاحتراز عن الخطاء فى الافادة علم المعانى وعن الخطاء
فى كيفيتها علم البيان وبتبديل التطبيق بالمطابقة تفنن فى العبارة واشارة
الى ان تصرف المتكلم فى الافادة اكثر منها فى كيفيتها وقوله وقد ذكرنا
بانيته قد تبين مما ذكرنا فى تحديث ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية
افادتها لما هو كذلك ان يتبين العلمين ولا شك ان خواص تراكيب كلام القرآن

اكثر

اكثر وجوه دلالتها عليها احسن والطف فلا بد لمن اراد الوقوف عليها

اذا امكن ليلفا سليقة فى تحصيل مراده من يتبين العلمين ويدرك نظم
فضلهما ووجوب الاعتناء بشانها وقد عرفت ان المراد من الكلام
الخواص وان تمامه كيفية افادتها ولا امتناع فى وقوف البشر على تمام
مراده تعالى بهذا المعنى وان كان وقوفه على جميع ما اراده من كلامه ممتنعا
عند بعض المعتزلة ومنهم المصنف وقد يقال ارادته جميع ما يريد البشر
وفى قوله ايته الى ان من حقه ان يكون معلوما الا انه قد يغفل
عنه وقد اصاب بذكر لعلكم مخرج وقوله فالويل يتغير عن التقصير فى تحصيلها
وبيان لمفرق اصابها والتقصير فيها وذلك ان من لم يعرف بمن ذكر قواعدها
وشرع فى تفسير القرآن واستخراج لطائفه اخطا غالبا وان اصاب نادرا وكان مخيطا فى اقدامه عليه برايه ومنه يعلم ان الناظر فى العلوم
الاسلامية يجب ان يعتنى بها اذ لا يخلو عن اخذ فى تفسير ايات منه
قوله ولما كان علم البيان فرعا علم ووضع المقدمة له من بيان الحدين والغرض
فاحق بيان ترتيب ايراد العلمين فى الفصلين وحاصله ان علم المعانى
كما عرفت بحث فيه عن افادة التراكيب خواصها وعلم البيان بحث فيه
عن كيفية تلك الافادة والاخفاء ان كيفية الافادة متفرعة عليها ومتمرة
شعبة منها وكالمركب بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها
ان يوخر عما يبحث عن الافادة نفسها وقوله لانه يتفصل يردى تبانيث
الضمير على ان الجملة صفة شعبة وتذكيره على انه خبر ان والاعتبار الزائد
هو الكيفية التى ضمت الى الافادة على وجه الاختصاص وقوله فجرى جوا
لما رتب كونه كالمركب على كونه شعبه ورتب ما فيه على تركبه وكلمة من فى
منه هى من المفرد المتصالية كما فى قوله ١٤ انت منى بمنزلة هارون من موسى
والاولى صفة لمحذوف والثانية حال اى جرى مجرى كائنا منه مثل

مجرى المركب كانيا من الفرد ولا جرم اثرنا جلد استيفائه بيانى لنفيحة قال
الفراء معنى لا جرم فى الاصل لا بد ولا محالة ثم استعمل بمعنى حقا فيجرى مجرى القسم
ويجاب بالقسم فيقال لا جرم لافعلن قوله الفصل الاول اضافة العاقد
الى علم المعانى وحدّه دلت على ان ضبط معاقد البيان فى الفصل الثانى كما
اشرنا اليه لكنه فسر اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثانى فى علم البيان
انى فى ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ما ذكره ههنا
والكلام بعينى التكلم ومعطوف على الضبط ولما اراد ضبط التركب التى
هى موضوع المعانى ولم يمكن ذلك التركيب موصوفا به مطلقا بل من حيث
يقصد بها تطبيقها على مقتضى الحال ولم يكن ذلك التطبيق ايضا على الطلاقه
كما يتوهم من عبارته فى بيان الغرض بل مقيدا بمقتضى الحال التى تقتضى
ما ينتقر فى تاديته الى ازيد من دلالات وضعية احتاج الى تمهيد ذلك
الاصل عنى بانقسام مقتضى الحال الى ذينك القسمين واستغنا القسم
الاول عن علم المعانى والذى تشبثه به الذوق السليم ان قوله فمارة
واخرى تفصيل لقوله ان مقتضى الحال عند المتكلم تفاوت انى تارة
مقتضاه وما لا يقتضيه واخرى ما يقتضيه وان حق قوله كما سيتلف ان يكون
مؤخرا عن القسم الثانى لانه المستحق لان يتفصل ويعتنى به فى هذا العلم
الا انه بادر ما يجاب الذى دعا الان يوسم من اول الامر ان مفصله الذى شرع
فيه واف بما يراد من بيانى تفاوته وليس كذلك بل هو بمقدار حاجة المبتدى
منها والمراد بما لا ينتقد فى تاديته انى آدابه والغايه الى ان مع ما يتو
لانه المقصود الاصلى بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه موذن وملقن
اليه وارد بالدلالات الوضعيه دلالات المفردات وتقولكيف كا
ان الالفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة واللام فى قوله لمجرد تاليف يتعلق بنظم على
معنى التعليل اى نظم وجمع لها لمحصل مجرد التاليف بينها حتى تتادى

بها اصل المعنى للتحصيل كيفيات وصفات تتفاضل بها مراتب تراكيب الكلام
وتتبيناد منها خواصها ويحق ان يسمى جمع مفرداتها نظما شبيها بنظم الدرر للناسق

وقوله يخرجها صفة لنظم اى ذلك النظم المحصل لمجرد التاليف من تلك الالفاظ
يخرجها عن حكم التعليق وبهذا اشارة الى ما ذكره فى التعويض ان وضع المفردات
ليس لافادة مسمياتها لاستلزامها الدور كما هو المشهور بل لافادة المعانى
التركيبية فالمفردات بلا تاليف فى حكم التعليق لخلوها عن الفايدة فاذا الوقت على
القواعد النحوية خرجت عن حكمه وافادت فايده معتبرة فى صناعة النحو لكنها
فى صناعة البلاغة كاصوات الحيوانات والاقرب بحسب المعنى ان يخرجها صفة التاليف
على انها فى قوة النكرة والضمير فى سميناه ونزلناه راجع الى ما لا ينتقر فان على بالمعنى
احتج فى الثانى الى تقدير اى تنزلنا لفظه وان عنى به اللفظ احتيج اليه فى الاول
انى سميناه معناه لا يقال اذا كان مقتضى الحال ما ذكره وقد وجب على البليغ
رعايته كان الشارع عنه كاصوات الحيوانات لانا نقول اذا كان المخاطب ممن لا
يفهم الاصل المعنى لزم ان يخاطبه بما يناسبه لكنه مع ذلك يقيد بكلامه معنى زايدا
يفهمه سامع اخر من غير تجشمه عن الخواص رعاية لمقتضى الحال وبذلك يرتقى عن منزلة
تلك الاصوات قوله وظاهر ان الخطاء الى المخاطب فى تطبيق الكلام على مقتضى الحال
الذى نحن بصدده اى قررنا ونجعل المعانى وسيلة الى الاحتراز عنه لا
بجامع قيما لا تستقر فى تاديته الى ازيد من دلالات وضعية ادنى تميز فكيف يتصور
وقوعه ممن له عقل وفطانة وانما الذى يتوهم الخطاء المذكور لقلة ان الغبار المانع
من الابصار هو القسم الثانى فيحتاج فيه الى علم المعانى دون الاول وفعلا مصدر
منصوب بفعل محذوف اما متوسط بين ادنى واعلى للتنبيه على الادنى واستبعاده
على نزل الاعلى واستحالته فيقع بعد نفى صريح كقولك لا يجامع اوصفين كما فى قولك
تفاوتت الهم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقايقها ومن قولك فضلا عن المال
كذا اذا ذهب كثره وبقى اقله ولما استعمل على معنى الذهاب والتباعد معنى

سابق على التعريف الاول وذلك لان العلوم المدونة كثيرة سوار كانت منها
فقهية او غيرية فلابد لها من واضع ومنتسب هي منها ومن اخذ شيئا
تقليدا لا يسمى عالما بل حاكيا له ثم ان علم المعاني موصوف قواعد مستخرجة
من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرف ما لها من الخواص المستفادة
منها بحسب مقتضيات الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب
الكلام المؤكد وتعرفت انها تفيد دفع الشك اورد الانكار او غير ذلك وتيقن
لك ان افادتها لذلك المعاني لاشتمالها على اداة التاكيد المناسب لها بوجه
فحينئذ حصل عندك قاعدة كلية مبنى ان كل كلام موكد من حيث هو
موكد صالح لافادة ذلك المعاني فهذه القاعدة مسئلة من علم المعاني
ودليلها استقراء تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات سائر
انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فيكون الجزئيات التي استقريت
دلائل استقرائية للقواعد فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات
ولا شك ان خواص تلك الجزئيات مما يفتقر في تاديتها الى ازيد من دلالة
وضعية فهذا من القسم الثاني الموقوف على علم المعاني فيتوقف معرفة
تلك الخواص على علم المعاني فقد توقف تعريف علم المعاني على تعريف
سابق بمرتبتين فان كان متعلق التعريفين علما واحدا دار ان توقف
تعريفه على نفسه والا تسلسل فان قيل جاز تعدد التعريف المتعلق
بمعلوم واحد قلنا ان وجد ذلك كان الذور او التسلسل في التعاريف المتعددة
وانما ذكر تعريفه دون معرفته لانه يتضمنها فعلم المعاني قد تصدق لتعليمه
فقيل له ان تعليمك بناء على وجود المتاخرين فلو توقف لوقوع الفضل
وان كان الفاصل مما يتبين به لزوم الدور فاستوضح قولك فاستوضح
ما اجتنبه هذا جواب القوم وان احتيج يقال استوضحت اذا وضعت يدك
على عينك لتظر هل تراه واذ قيل ظرف لما مضى واختار كلا او في موضع الواو

القلة والكثرة ظهر هناك توجيهان فمن نظر الى المعنى الاول قال لتقدير الكلام هنا
فمثل ان بقي عدم مجامعة الخطاء الادنى التميز عن وقوعهم منا لعامل المنطق ان
وقوعه منه منتف بالكلية والباقي هو ذلك العدم وقع بنوت شيئين يشتركان
في اصل الاستعمال كون الباقي من جنس الذاهب وكونه اقل منه اذ ليس استثناء
الادنى من جنس الاعلى ولا معنى لكونه اقل منه فمن نظر الى المعنى الكنائي قال
تقديره فمثل استثناء مجامعة الخطاء الادنى التميز عن اتيانهم وقوعه من العامل
المنطق ان مجامعته للخطاء على معنى ان استثناء الاول لكونه استثناء ممكن مستعمل
قليل بالنسبة الى الاستثناء الثاني لانه استثناء ممتنع وقع بنوت مزاصل الاستعمال
معنى الذهاب والبقاء ويحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا والى تكلف في تعلق
كلمة عن المقدرة ههنا بان يجعل تعلقها بفضلا باعتبار معنى القلة او باعتبار
الاستعمال الاصلي دون المعنى المراد وقد يوجه توجيها ثالثا مبنيا على
اعتبار ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين الاعلى كانه قيل
مجامع الخطاء الادنى التميز مفضلا عن مجامعته للخطاء على معنى فضلك ايتها
المجامعة الاولى من جنس اثانيه وذهب اثانيه ثم اورد النفي على البقية
واذا انتفى بقية الشئ كان ما عداها اقدم منها في الاستثناء وكان حاصل المعنى
بنوت اثانيه في الاستثناء لما عداها فيظهر المبالغة المقصودة قوله واحتيج
قد مبين ان مقتضى الحال على قسمين وان الاحتراز عن الخطاء في القسم الاول
لا يحتاج الى علم المعاني فتعين ان الاحتياج اليه انما يكون في القسم الثاني
فاشار الى ذلك بقوله ربما وقعت في بعض الاذهان واورد ها بكلمة ان
ولفظ الاحتياج الدال على تحقق والاضطراب مع ذكر الوهم الذي يتبين
اليه الاباطيل تنبيها على ضعفها وتقريرها ان الاحتراز عن الخطاء في القسم
الاول لو توقف على علم المعاني كان مستغنى عنه بالكلية وان توقف عليه
لزم ان يتوقف تعريفه الى تحصيل المعرفة بعلم المعاني الى معلومات على تعريف

اشارة الى تقرير الشبهة مانعة بكفاية العقل واجرائه بكفاية القطع ولو كان
بعض الواو لقال بكفيان اى ان كان العقل كافيا فى تعلم علم الاستدلال
اى فى تحصيل العلم به لكون ضروريا لم يحتج عاقل فى تحصيله الى تعليم من غيره
فلا حاجة الى تصنيف فيه لتعليمه وان لم يكن كافيا فى تحصيل العلم به لكونه
كسبيا احتيج فى تعلمه بل فى تعليمه الى قانون آخر للاكتساب به ايضا بحسب
فيحتاج فى تعليمه الى الاول فيدور او الى قانون ثالث كسبى ايضا +
فيتسلسل وقس على ذلك حال الطبع فى العروض قوله فليس عن تعلمها
اى عن تعليم كل منهما ان كان العقل والطبع كافيين فيهما وعن تعليم احدهما
ان كان الكافى احدهما فى الباقى وكذا الكلام فى قوله والا لكان تعليمها موقوفا
وقصده لهذا المعنى مما لا يستتبه عليه سواء حمل كلامه على التخلف او
على ان التعليم المنسوب اليهما تاما وان يعلم المخاطب بما يتعلق بكل منهما وبعض
ما يتعلق بواحد منهما والغرض ان الجواب الذى اشار اليه فى الاستدلال ان
بعضا منه ضرورى فيقتضى المخاطب عليه فان لم يتنبه له محوجا عن دفتر
المخاطبين اى كل مبتدئ للناظر له وان تنبه عليه بالبعض الاخر الكسبى
وبذلك يعلم الجواب فى علم المعانى فيقال ان صاحبه فهما بعض خواص
جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء واستنبطوا منها قواعد قد دونوها
واستشهد واعليها بتلك الجزئيات فاذا اراد تعليم تلك القواعد على تلك
يفهم تنبهوا على خواص تلك الجزئيات فان تتبع الواقع عند ذلك
والا اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان والنحو والعرف قوله
واذ قد عرفت ان اذا تحقق الاصل الذى تفرع وما يتبعه من اختلاج
الشبهة وجوابها بطريق الاشارة ظهر لك ان من التراكيب ما خواص
ان معانى تقتضيها تارة ان ازيد من دلالات وضعية وان علم المعانى
يبحث فيه عن تلك الخواص وافادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض
لخواص

لخواص تراكيب الكلام من حيث انها مفادة بها موقوف على التعرض لتراكيب
توقفا معلوما بالضرورة فوجب عليه ان يتعرض لما يراد بها تحت الضبط
ليتضبط التراكيب التى هى موضوع علم المعانى فور لا يخفى عليك حال
التعرض لما مشتركة اى متى على الاشارة معلومة لك فى علم النحو وليس بحصل
امر مقصود ما من ضبط معاقد المعانى قوله وسابق فى الاعتبار اى
فى نظر ارباب هذه الصناعة وقوله ثم حمل معطوف على بعيدين فى الضبط
انما يحصل بالتفتين والحمل شيأ فشيأ اى حملا مدرجا كائنا على ترتيب
سوق الكلام ويقتضيه لا يخفى اذا كان الحمل المدرج من تمام الضبط لم
يحصل الضبط الا بتدريج ايضا لانا نقول يكفينا منها الضبط الحاصل بتعيين
الاصل وحمل ما عداه عليه اجمالا قوله والسابق فى الاعتبار حضر
اصول التراكيب التامة فى الخبر والطلب المحض عنده فى العقل والاستفهام
والامر والنهى والنداء اراد عن ان ما سوى ذلك فروع متولدة فقبل اراد
بما سوى المذكور من الخبر والطلب فان الخبر ايضا قد يتبع اجراءه على اصله
فيحمل على معنى آخر كالدعاء فى رحمك الله وكالمعانى المقصودة بصيغ العقود
وغيرها وقيل اراد بما سوى الابواب التى تعرض للحمل هناك فيقال
وحصر الثانى فى متن امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل منه
ما سبب التمام وسياق الكلام فى بيان المعانى المتولدة منها اجمالا وتعرض لها
ايضا فى فصول الابواب الخمسة فكانه لم يلتفت الى نتائج امتناع اجراء الخبر
على اصله اما لقلتها او لعدم تعلق غرض بالبحث عنها ولم يعد ايضا الترخى
لا يخطر ببالك عن ان يعد اصلا بإسمه وعدم الاندراج تحت الاصلين عند
بعضهم ان طلب الاقبال خارج عن انشاء الذى هو صوت يقتضى بالوجل
لكنه لما هو وان الفن ليس طلبا ولا استدلالا فان العاقل لا يطلب ليعلم
استحالة قوله وحاصل الحكم بان ما سوى ذلك فروع نشأت

بحث الوصف والبحث الاول للجمهور واراد بالكلام المركب التام المتداول المجرد
والاثنا واحترازا للتصديق والتكذيب ان ذلك الكلام اذا لم يلاحظ معه
المتكلم فيه خصوصية
اياه كان صالحا للاتصاف بكل منها لذاته من الامر على سواء فيندرج فيه خبر الصادق
قطعا ونحو قولنا اجتماع النقيضين حق او باطل ثم ان بعضهم تداولوا في هذا الكلام
والكذب بالتصديق والتكذيب مستدلين اما قاع الدور بذلك اي الكلام الذي
يحتمل ان يقال في شانه انه صادق لو كاذب واحد الثاني ان تعيين واحد منهما
واراد وا بالكلام على ما مر حوا به المستلم من الحروف المسموعة المتميزة فالحرف الواحد
والمنتظم من الحروف المتحدة او المختلفة والمنتظم من المسموعة التي لا تميز لها ليس كلاما
وقيدوا بعد المتميزة قيدان احدهما ان يقال المتواضع عليها اذا صدرت عن
قادر واحد فيخرج بالاول المهملات التي من قبل كرر من حرف واحد والثاني
نحو ضرب اذا صدرت عن قادرين مثلا قالوا وبهذا صار الكلام يتبين به
الشخص متكلما في اللغة فان اورد عليهم نحو قم اجابوا بانه مركب من حروف قيدوا
واما نحو همزة الاستفهام فلا محيص عنه الا بالتزام وانما تعرض المصنف لدفع هم
الكلام تمهيدا لما سيرد عليهم من الالتزام واعترضوا بعد التنبيه اضافة ام ان
ام الالفاظ المفردة وبعد التنبيه واثبات المركبات الناقصة كالاضافية والوصفية ونحو ان
والمركبات التامة الانشائية بالقياس الى معانيها المخصوصة وبعد تسليم ان
بعضها كالسبتاني المركبات الانشائية من حيث افادتها للوازمها الخبرية كما
افاد مثلا معنى اطلب منك القيام واراد بالاضافة ان كان المعنى المصدري
عينيا واثباتا نصب على المصدرية اي اضافة معنى واثبات وان اريد بها النسبة
التي بين الامرين فالنصب على البدلية اي نسبة بمعنى واثبات وما
الاطلاق في جانبي المسند والمسند اليه واعلم ان الكلب المستعمل في معنى الخبر
مجاز داخل في الحد الاول لان احتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى
المقصود لا في الكلام ان افادته المعنى الخبري ليست بمقصودة بل بالقرينة الا ترى
حقيقة فيه بالاستعمال وبالصاحبة ان يلتزم ذلك الا ترى ان موضوعات الكلام
قد تستعمل في معان اخر كثيرة ولم يخرج بذلك عن اصولها وحدودها
والحد الثالث بعد العاشر وهو قريب من الحد الثاني فالقول بمعنى المركب مطلقا
والمقتضى بمعنى المفيد وبحرجه بقيده فائدة بقيد التبعية والاضافة والمعلوم
بمعنى الامر مضموما اليه صفة المعاد منه وقد اشار بذلك الى ان المسند والمسند اليه
لابد ان يكونا معلومين ولو بوجه ما قوله الا ترى ابطل الحد الاول بان
صاحبه حين اراد تغييره وتصويره التصديق والتكذيب الماخوذين فيه اخذ في
تعريفهما الخبر فصار حده دوريا واجيب عنه بان الماخوذ في خبر الصدق
والكذب الذان مما صيغة اكثر اعتمالها للواقع وعدم مطابقته له وحينئذ
فحد الخبر صفة للمتكلم وايضا الخبر الماخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى
الاخبار اي الكشف والاعلام ولهذا عدت بعض قصد المتكلم اخباره وكشفه
عن الشئ الذي هو المسند اليه على الوجه الذي هو في نفسه ملتبس بذلك الوجه
من ثبوت المسند له او انتفائه عنه وكذبه اخباره وكشفه عن الشئ لا على ما هو
وحمل الشئ على النسبة اي الاخبار بها على الوجه الذي من طبيعته به الثبوت
او الانتفاء بعيد لان المعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد مثلا دون
اخبرت عن نسبة القيام اليه ثم قال ومن ترك في هذا الحد الصدق والكذب
ذاهبا الى التصديق والتكذيب فقد وسع دايرة الدور لان تصديق الكلام
هو الحكم بكونه صادقا وتكذيبه هو الحكم بكونه كاذبا فيزيد في الدور مرتبة فيجتمع ويصير اقبح قوله كيف دار
مفعول ثان لترى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير دار احد الاول والمعنى
على صفة عجيبة ظاهرة فقد انسلخ عن معنى الاستفهام فجاز ان
يعمل في الظرف السابق عليه اعني حين عرف وان رد على جانب التصديق
تقدير كيف دار قبل حين وجعل المذكور تتميما له واما جعله ظرفا لترى فهو بحث المعنى

الى استفادة المخاطب منه فيكم لكان الامر هكذا فان قلت الاستفادة قد تقع
للافادة فكيف يرجع الافادة الى احدهما قلت اردت ان ذكرنا كون الخبر مفيدا على طلب
بالنظر الى استفادة متاخذ بين الامرين وحينئذ ان معنى افادة اياه احدهما فاذا
لم يفده شيئا منهما لم يعد مفيدا له كذلك التقرير فقولنا قوله وليتبين بهذا ان الحكم
بعض الوقوع او اللاوقوع فايدة الخبر لانه المقصود الاصلي الذي وضع الخبر للاعلام
به وكذا لازم فايدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع واللاوقوع وقد صرح بذلك في
تعريف المسند اليه حيث قال والسبب في ذلك ما ان فايدة الخبر لما كانت هي
الحكم او لازمه كما عرفت في قول قائل ان الخبر ولازم الحكم وسوانك تعلم حكما ايضا
فمن قال فايدة الجملة الخبرية استفادة المخاطب الحكم ولازمها استفادة كون المتكلم
عالما فقد قصر الكلام عما ليس بقصده صاحبه وانما مثل بحفظ التوراة لانه غالبا يكون
ويكون غالبا قوله والاول بدون جزء بعيد ان نسبته سماه لازم فايدة الخبر الخ
انما سمي بسبب كونه لازما لها وارد بقوله بدون لازم الفايدة وانه باعتبار انه قد
تضمنه ايضا فايدة كما صرح به بعبارته المنقولة آنفا وحينئذ فسماع الاول بدون
يؤذن انه كلما حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر نفسه وجب ان يحصل له من العلم
بكون المخبر عالما بالحكم وذلك لما عرفت من ان المعتبر في العرف فهم المعاني المقصودة
للمتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد قطعي وظني فانه
يسمى علما في المتعارف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد باخباره تعليمه
اياه وبدون الاول لا يتبع جواز ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم
عالما بالحكم ولا يحصل له العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل سماع ذلك الخبر كما في
حفظ التوراة وما يقال من ان علم المخاطب بالحكم من الخبر بديهي فوجوده
بمجرد سماعه سواء اعتقد ام لا فليس بشيء لان ذلك الحصول قد يحصل بسماع الخبر
من القائم ولا يتحير عندا رباب اللغة وكذا بمجرد حضوره في مجلس المتكلم بخبر
لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان لزوم علم المتكلم بالحكم لعلم المخاطب به
من الخبر

من الخبر نفسه كما بينا لا باعتبار تحققها في نفسها كما هو المتبادر من لزوم احد الشيئين
كان ذلك باعثا على تغيير فايدة الخبر ولازمها بالاستفادة بين ان العلمين وان قوله
ان لزم المجهول المساوي فالمناسب للمقام ان يجعل كناية عن اللازم الاعم بناء
على كونه اولى بالمجهولية المساواة وقد يقال ان تتبع ولا يصح بعض حكم العقل بالامتناع
وعدم حكمه به اي العقل بحكم بامتناع الاول بدون الثانية ولا يحكم بامتناع الثانية
بدون الاول كما هو اللازم المجهول المساواة فان العقل يحكم بامتناع لزوم احدهما بدون
الاخر ولا يحكم بامتناع احدهما بدون لزومه مساويا كان في الواقع او اعم قوله وهو طبيعي كونه
صدقا او كذبا اشارة بذلك الحكم الى الحكم المعقول للمخبر في جزء اعني الايقاع
او الانتزاع فانه كما مر معقول للمخبر وهو المحتمل للصدق والكذب وهو المصنف
بطابقة الواقع او لا بطابقته دون وقوع النسبة او لا وقوعها وحمل الحكم في قوله
الواضع الثلاثة على الوقوع او اللاوقوع كما في بحث افادة الخبر غالبا وجه لصحته و
عدم صحود العقيمين ان لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قايم او ليس قايما مثلا
مشتملة على حكم ايجابي او سلبي مفعول للمخبر في جزء بها ومعبر عن بهذا الحكم بالنسبة
اثباتية الذهنية فيقع النسبة الذهنية ان طابقت النسبة التي بين زيد والقيام
حسب ما رام في الكيفية بان تكونا ثبوتيتين معا او سلبيتين معا كان الخبر
صادقا وان لم تطابقها بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية
او بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان تركيبة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية
مشعرة بحصول نسبة اخرى في الواقع موافقة للاولى في الكيفية وبين النسبة
الاخرى مدلولة للخبر بتوسط الاولى وبين المقصودة بالافادة تكاثر فان كانت بين
النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن ثم
قيل ان صدق الخبر موقوف بدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا استحالة
في ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية امتنكية ودلالة
الذهنية على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار مزدون استلزام عقلي

الكلام مقام مقتضيها وانما افرده الاشارة الى ذلك مع ادراجه في الفن الرابع
من باب براعة قوله وارتفاع شان الكلام لما اشار الى المقامات المقتضية لها
لفنون الاعتبارات الاربعة رتب في الاعتبار بها فقال ارتفاع شان الكلام الى
الطبقة العليا بعد مناصحات الفيوانات في باب حسن الذاتي وكونه حقيقيا
عند الله وانماطه في ذلك الباب بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات
والكيفيات فكلما كانت المصادفة اتم واوفر كان حسنه ونبله اكمل واكثر وكلما
كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل قوله وسواء ما يليق بالمقام من الاعتبارات
سواء تنزيل تصيد مقتضى الحال قوله فان كان مقتضى الحال تجرد المصادفة
المقام لمقتضاه وما يترتب عليها من الحسن والتامة عن المقتضيات الاحوال المتعلقة
بالجزء الكلام وبالمقام جملة سواء اخبرت وتلقى الكلام عليها او تنبه العبرة في علم المعاني
وما قد تمامه توطئة لها كما ستراه اراد باطلاق الحكم ان لا يعتبر بالتاكيد وذلك اما لحصول
بتجرد الكلام عن المؤكدات فالحال اقتضى كيفية مخصوصة من الاطلاق او امر معنوي
هو الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى في اللفظ من تجرده عن المؤكد فحسن الكلام
ع بالتجرد لفهمهم به ما هو المقصود من الاطلاق ومجرد الاخبار وافاد اقتضى المقام
يعتقد الحكم بالتاكيد واقتضى بتوسط اتيان الكلام بالمؤكد كان حسنه تحقيقيا بزيادة
شيء من المؤكد كان حسنه تحقيقيا موجبا لمقتضى ضعفا وقوة لفظ المقتضى وقوة
بضعيفه الفاعل اي الحال المقتضى ان كان ضعيفا كالسوال وادنى الانكار حتى
الكلام بمؤكد اقل وان كان قويا حتى باكثر وبصيغة المفعول اي مقتضى الحال هو
بتفاوت قوة وضعفا فيراعى ذلك في المؤكد قوله وان كان مقتضى الحال
طرح ذكر المسند اليه الاتحفى عليك ان التقيح والاثبات من كيفيات التراجيح
ان اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق تغير اولا في المعنى وهما
قال اللفظ على قياس ما عرفته في الاسناد فقد سبق قوله اشارة على وجه
من الوجوه المذكورة يعني كونه معرفا من احد المعارف الى آخر مما ذكره ومثال

تمسك

تمسك بهذا على ان قوله معرفا وما يتفرع عليه لقوله اما بيانا قوله بشيء من التخصيصات
يعني كونه مفردا او جملة باقسامها قوله عند انتظام الجملة مع اخرى
ان تحمل اخرى على الجملة الاولى لانه كلما وقع تعدد حمل على المتبوع دون التابع قصير
مفصلا او موصلا راجع الى الجملة كما يقتضيه مساق الكلام وكذا قصير معانيا
مع انطباقهما وقصر الايجاز والاطناب بطرق جعل والاطناب عن ايجازين المتطرفين
ان طرق ما دون ذلك والاطناب مندرجان في الفنون الثمانية واعلم ان مقتضى الحال
هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراد الكلام عليه من اطلاق الحكم وتاكيده وطرق
المسند اليه واثباته وترك المسند وذكره وغير ذلك مما ذكره ههنا اجمالا
وسيأتيك في تفصيلا اما الحال المقتضي لحذف المتعلقات للتعريف للتقديم
للتنكير فتطبيق الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا عليه وقد يقال تطبيق
الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضى
اندراج الجزئي تحت الكلي فالكلام مثلا يقتضي كلاما مؤكدا فاذا قلت ان
زيدا لقائم كان مطابقا لمقتضى الحال حريا بان يستدل لذلك بقولك في تعريف
المعاني تطبيق الكلام على مقتضى الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحاق
والتقديم وانت تعلم ان بعض المقتضيات كالمؤكدات واداة التعريف انما
ذكر موجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل فكان
قال على ما يقتضي الحال ايراده في الكلام وانما جعل الالف مسموعا
لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا قوله وما ذكرناه
حديث اجمالي لابد من تفصيله اي سينقل الكلام حديث مقتضيات الاحوال
المتعلقة بالاعتبارات المذكورة بعينين كل حال وما يقتضيه وقد رتب الكلام
ان في تفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة حتى اعلم ان ذلك الكلام بمنزلة
الفصول والابواب الاثنة منها بالفنون تنظر الى اثنائين من الاعتبارات
الاربع وكل من الفصل والوصل من حيث اتم عارض الحال المستحق يكون

لبرد. فقيل لا تقابها واستوجب جواب اذا ويخرج مفعول له لاستوجب تقدم
على المفعول به اعني تاكيد البيلا منفصل منه ومن صفته اعني يجب الشرب اذ
لو اخر عن الصفة ايضا لبعد عن عامله جدا يقال اشرب الثوب الصبغ اي ادخله
الصبغ اي دخل في عمامه واجرا اعني في اعتناده متعلق بجب اي تاكيدا كائنا
بحسب اراد الشرب المخالف للانكار في اعتقاد المتكلم فانه بين التاكيد على قدر الانكار
في زعمه واعتقاده وبالعلل قديم في نفس الامر قولك لمخاطبك انك لصادق
لمن ينكر كذبك انا وقولك اني لصادق لمن يبالغ في الانكار وقولك والله اني لصادق
كائنا على هذا القياس المذكور اعني زيادة التاكيد بزيادة الانكار فهو لمن يزيد
المبالغة في انكار صدقك وانما قال ليترجح لان رد ما حكم المتكلم بترجح الترجح
حكمه بالتاكيد اذ لو وقف على حد التساوي لا وقفه في ورطة الطيش قوله وان
شئت يريد ان شئت شاهدا على ان التاكيد يزاد بزيادة الانكار فاعمل بهذه الآية
ولا يخفى عليك حسن موقع رتبة البلغة وعلقت كلمة منها اذ ارسلنا اعطت
بيانا اوجد من كلام وكيف بعدة متعلق بتامل على تضمين المعرفة وحيث قال
اني على سبيل الحكاية عن رسل عيسى عليه السلام متعلق به ايضا اي تامله من بين
الحكمة متفرقا تقديره. المتناسق الكامل لما الفي اليك من التاكيد بحسب الانكار
وانما اكد في المرة الاولى لان تكذيب الاثنين كتكذيب الثلاث ايضا لاتحاد مقالتهم
ولما بالغ ايل انطاكية في تكذيبهم بوجوه ثلثة زاد في المرة الثالثة القسم وامر في
معنى القسم اعني ربنا يعلم ولم يتعرض للصنف المعنوي انما لحصول مقصوده
بدونه وانما خفاء في كونه قسما مع عدم تغييره لصورة الجملة وانما قوله صاحب الكشاف
في توجيه زيادة التوكيد لان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار فللنظر
الى ان مجموع الثلثة لم يسبق منهم اخبار فلا كذب لهم في المرة الاولى فمحل التاكيد
على الاعتناء والاهتمام منهم بالخبر ونظر المصنف الدقيق فيزيدنا توفيق رشد والهدى
فقوينا مما ينال عز الطور الارض اذ البدها وشدها ومحقنا من عرق بعض

غير

غلبه ان تعلمنا هم وفهمنا هم ثالث قوله واخراج الكلام في بعض احوال
اعني فقد هنه وتردده وانكاره والوجه المذكور في تخريج الكلام على الموكد
وتاكيده استحسانا او وجوبا بحسب مراتب الانكار واراد بمقتضى الظاهر مقتضى
ظاهر الحال ومقابله خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الحال واضافة اخراج
الى مقتضى الظاهر لادنى ملابسة فانه اخراج لواعتبر ان البحث عن افاده بناء
التراكيب لطرق الخواص المقصودة منها في الاحوال المختلفة من وظيفة علم المعاني
والبحث عن وجوه الدلالات في مراتب الظهور على وجه كلي وظيفة علم البيان
واخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يندرج في الكناية التي بحث عنها هناك فيطلق
عليه اسم الكناية واخراجه على مقتضى الظاهر يندرج فيها ايضا بل الكناية اعني
المتروك يطلق عليه اسمه وهو المراد بقوله سنتكلم فيما يقع وما لا يقع في الاقسام بين
نوع خفاء اورد فيها كلمة ان وسيانتك لهذا الكلام ثمة واعلم ان تاكيد الكلام
قد يكون لتقوية نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلبه كما يجده المتردد على ظن اذا طلب
كتمه كل احسنت اليهم ثم انهم اساءوا الي وقولها انا وصفتها انث ولا اضمار
كمال العناية كقوله تعالى انك لمن المرسلين او كمال التقريع والاستهزال نحو
انتم اعنا او كمال الخوف نحو انك من تدخل النار فقد اخزيته اي فرد ذلك من
الذي تخاطب لتاكيد وجه خطابك قوله والذي ارتياك اي ارتياكه وجعلناك
مبصر الآياه والبصيرة للقلب كالبصر للعين واعمالها جعلها عالمة متمرنة فيه
ان في ذلك المبصر تمثيلا استوثقت من كذا اذا طلبت منه علة كانك
اخذت منه ثقة واعتمادا عليه اعلم ان عرفت ان جواب ابن العباس المبرد لان
اسحق التقليب الكذبي صادر عن يعيش وعرت ذائقته به وحين سأله
طرف للجواب وفي قوله اني احد اشعار بانه كان جازما بوجود المشبه وكونه
ما ذكره وهو في ضمانه ابن العباس لا اضمار المبرد وهو متصدا بالاستفادة
وذلك اشارة الى الجواب قوله هذا ثم اعلم ان احد هنا الذي ذكرناه

على الشرط بل لترتب الانكار عليه اى اذا خاطب بكذا فلا نكتة غير متصور
قوله وقد تعتبر حال فى المعنى من خبر خاطب فان لم يجعل ذا مضافة
ان ، بعدها فلا اشكال والا فقد اذا خاطب قبل لطال نهال هدر البعير
اذا رد صوته فى حنجرته والشقشقة بشدة بريئة يخرجها الفحل من فيه
عند سكره يشبه بكلام الفصيح بصوت الفحل فى تلك الحالة فيقال هدر شقشقة
وخطيب ذو شقشقة وما فى الزجر عليها جمع مهمى من حث الزجر اى حثيت
والعصوم والشج نيابان فى البادية ومضغها كناية عن كون الشخص بدويا
واصفا قالساق الى الجد للابسة او على تشبيه بدنى جد شمرا ذا بأعز ساقه
وحاينين حال او معترض ثان على تضمين التصور معنى النظر فيخالف بالرفع
عطفا على لا يتصور فان التخالف تترتب على عدم التصور ولا وجه لنصبه
على انه جواب للنفى لان ذلك التصور يسبب للتأكيد لا للتخالف ولا على
انه جواب للاستفهام على معنى ايكون منك ظن عدم تصوره فمنه تخالفت
لان ظن المخاطب لا يكون سببا لتخالف بشار وما ناصب على
سببية الاول للثانى وفاعل فيهما ضمير عدم التصور وفائدته قوله
فقل لى الى آخره جعل ذلك التحقيق المترشح ظاهرا كانه سائل متفقت
قوله ونظيره ان ونظير قول بشار فى التأكيد لتقديم الملوح والحداء
السوق يقال حدا الابل حدوا وحداء اى ان عنا والابل هو السوق قوله
وفى التنزيل ولا تخاطبنى جملة معطوفة على جملة قوله ونظيره فيها اى وفى التنزيل
هذا الشأن فان قوله لا تخاطبنى انما قد عنى فى استدفاع العقاب عنهم
مع ما قد م من قوله واضع الملك يلوح باتهم محكوم عليهم بالاغراق واحد التأكيدين
فى قوله ان النفس لامارة بالسوء لتنزيل المخاطب منزلة السائل والثانى
كون الحكم مما يتنازع فيه لوهم ان الكاره سواء هل النفس على العموم او على
نفس يوسف عم لظهور نزاهتها والملوح فى السؤال الاخير اعنى الامر بالاتقاء

ظاهرا ان كثيرا من الرواة يلحقه بلبن قبله من المجودين فلا استبعاد فى ترويه ان
عمرو اليه فانهم كانوا يأخذون علومهم من الاعراب ومن يقدم وفهم وجهدا
لان عمرو حلف والاصمعى راوى القصة والقصيدة ماخوذة من القصد
لان الشاعر يقصد تجويدها وترتيبها والتاء للنقل الى الاسمية او من القصيد
وهو الكسر والتخيين الذى يقتضى ان يكسر اذا انهج من قصبته لبيعته قوله
على ما روى حال من قتيبك اى روايته الاصمعى قتيل خلف كانا على ما رواه عليه
قوله كان احزأ ذلا سائل منك فالتأكيد مستدرك اعرابية اى منسوبة
اليهم كانه على طريقة قصايدهم وحشية اى غريبة منسوبة الى الوحش لامتعارقة متبذلة
ولا يشبه ولا يدخل معطوفان على خبر كان اى كان هذا القول من جنس
كلام غير الخلص وكان غير مشابه كلام الخلص وغير داخل فيما قصد به التقييد
ويجوز عطفها على كان والعدول الى المضارع لاستحضار الصورة
ومحوى الكلام خشنه اى معناه الذى يفطن منه والمراد بصاحبيه
ابو عمرو وخلف لما مر لا الاصمعى وخلف على ما توهم فان الضمير فى قولهم
راجع الى بشار وصاحبه كما يشهد به سلامة الفطرة فيضيع ذكر
محضرا اى عمرو والمحول جمع محل وهو القوى من ذكور الابل يشبه به البليغ
الكامل وهذا النوع هو البلاغة والتاخيذ من الاخذة وهى زقية او خزرة
يستجلب بها محبة الفلوب والآراشحة بالرفع على انه خبر محوى والباء
صلة الفعل يقال رشحت القدر بالماء اذا نشح منها الماء وما انت منه
على بنية شزيل غير السائل منزلة للتوبيخ ومنه متعلق بمحذوف قيله
فيسير ما بعده اى على ربه منه او حال من المجرور على الشذوذ وقيل
عطف على بتقدير اى ارجع الى نفسك ولفظ مثل كناية وهو مبتدأ
خبره اذا خاطب مع جوابه اعنى افتراه وادخال الهمزة على الجزء الاكار رتبة

كان تمثيلا لانه حكم نكره كثيرين الاشقياء دون الكارهم اشعارا
بانه نظير لا يمثل ولذلك وقوعه نظيرا ما يساق من قولهم ومن الحسن الكلام في اثبات
الاثبات وفق على عبارات النفي واذا جعل لا ريب وقف وقوله تركيد
تنزيل الكارهم منزلة عدمه وكلمة ذا اشارة الى اسلوب تنزيل الانكار
منزلة عدم الوجود يقطعه وحوله وكم من سبق في موضع لحاق اتى قال في حق
القرآن هذا القول وقد كثرت الاشياء المرتابون فيه قوله وبهذا النوع يعني
بحث الكلام لا على يقتضي الظاهر فسره فيلا يتوهم ان المراد به نوع من انواع
الغث كقلب العضيه مع المسكين مثلا يقال استمش الانسان جعلها ذات
مشاشة اي ارتياح وخفة فلم يوف اي اعجب وهزاي حركه والوجه
الاول يستنبط من ليسر يقبح فاستعيرت للعلم المستنبط بجودة القريحة
ثم اطلقت على القريحة نفسها ونشطه جعله ذا نشاط اي حركه بسرور
والذهن قوة معدة لاكتساب المعارف والعلوم اراد ان الانفس
تزاح لاصغاء الى هذا النوع الواقع موقعه والاسماع تصيخ منه على وزن
عليها والقوابل تهتز بوصوله اليها والقوى الدراكه تحرك سرورا لقد وسم
مناراتها قوله ولا مرما اي ولا من الامور عظيم تجد والبلاد مطاردة
الاقران في الحرب اعني حمل بعضهم على بعض يقال هم فرسان الطراد
والطاردا عن في جيدها بكسر الميم متعلق بالطراد الراسية اي الذين يرمون
سهم البلاغة في جدف البيان والفصاحة والمراد اصابة المحز في الامور
عامة في الشهير والمجاور والمجاوبة وانما اتى بهذا العنق الذي مو تخلف الكلام لا على
مقتضى الظاهر سيتم بالكناية وبيان ذلك ان اخبار المجرد من التاكيد دال
على خلو ذهن المخاطب عن التردد والانكار في عرف البلغاء دلالة واضحة
في الغاية والمؤكد كما كد قوي يدل على انكار كذلك اذا القي احدهما الى المخاطب
وقصد به ما تضح دلالته عليه كان من قبيل التصريح كما مر واذا القي المجرد

ان العالم واريد به ما يستلزم خلوذهنه وعدم علمه استلزاما اذا عاينا
فقد ذكر ما يدل على اللازم اعني الخلو ليتنقل منه الى ملزومه الاذعان واذا القي
المجرد الى المنكر والمتردد في معه اذا تامله ارتدع عن الانكار فقد اطلق ما
يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذا تامل فيه واذا القي
المجرد الى المتردد وقصد به ان معه ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل على اللازم
اعني عدم التردد واريد به ما يستلزمه وكذلك اذا القي الموكد الى القائم بصدد
الانكار بل الملابسة لا مارات يستلزم انكاره فالكل من قبيل الكناية اذ لا
قرينة تعده عن اراده معناها الظاهر وقس على ذلك سائر الاقسام واعلم
ان ما يقال من ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية
غير ذلك ذلك المقام منزلة المقام الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهره
لان هذا التنزيل مما يستلزم ذلك الامر قوله وقد استعمل مثل اللازم اعني ايراد الكلام
على الوجه المذكور الخ الملزوم الذي هو التنزيل وانما قلنا ذلك لان التنزيل
والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم فيهما اللزوم وفي اللزوم خفاء
فيتنقل من لازم الظاهر انه فيكون هذا استعمالا من قبيل اللازم الى ملزومه فلا يكون
كناية اصطلاحية اذ لا يفهم من استعمال لفظ دال على اللازم في ملزومه كما
في قولك طويل النجاد والقول بان المراد من تسميته بالكناية مشابهتها اياها
بطلة مرجع الكتاب فان قلت الحقيقة والمجاز والصريح والكناية اوصاف للالفاظ
مقيسة الى معانيها التي هي اغراض اصلية بها كما سيان وما ذكرتم من المعاني
ليست اغراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت هي اغراض اصلية منها
في عرف البلغاء وكلامنا عليه قوله واما اتى للكناية بتاويل ترك التصريح
انواع هي اقسامه الثلثة اعني ما يطلب به نفس الموصوف وما طلبت نفس
الصفة وما طلبت تخصيص الصفة بالموصوف وقد يقسم ايضا باعتبار آخر
الى تعريض وتلويح ورمز ومستقبل عليها كلها مناك اي في علم البيان قال قلت

هذا الفن اعني علم المعاني لاعلى مقتضى الظاهر مراعاة لقسم من اقسام
من الثلثة قلت الظاهر انه من الكناية التي يطلب بها نفس الصفة فان المطلوب
بقوله ان بني عمك فيهم رماح الاشارة الى علامات الانكار قوله وان بهذا
الفن اشار به كما هو مقتضى السياق الى فن الكلام لاعلى مقتضى الظاهر لان مراعاته
على مقتضى الظاهر سهل الماخذ قريب المتناول والعبرة الطبيعة وبقية الكلام
يتعالى فلان لانت تركيبك انى انكسرت بخوتي وصار ضليعا ولين الكلام هجاء عن
الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل ويقال انقادت قرونته انكسرت
قرونته اى ذلت نفسه وتابعته على الامور والضمير في منه راجع الى فن الكلام
وفي لها الى صور وفي بكمالها الى الصور واخواتها وكذا باقي الضمائر يعني ان المهارة
في هذا الفن لا يتيسر بمجرد الاحاطة بصورته واخواته لها بل لا بد ايضا من مزاولة
التتبع والاستقلال بالتعقل في زمنه متطاولة ولا بد مع ذلك من ملاحظة وجوهه
من الله تعالى لا مدخل فيه للتبع اعني سلامة الفطرة عن الآفات القادحة
لادراك الدقايق واستقامة الطبيعة على سنن الصواب في تحصيل المطالب
وشدة قوة الانتقال اليها وصفاء القوة المستنبطة لها وقوة القوة الغائرة بها
بيلا تعجز عن كنهها قوله ومن اتقن الضوابط المذكورة في اغراض الكلام
على مقتضى الظاهر وعلى خلافه كانت عامة متناولة للفن الا ان الامثلة لما كانت
من الاثبات الذي هو الاصل فاشار الى ان اتقان اعتبارات الاثبات كاف
في الوقوف على اعتبارات النفي فلذلك تركت امثلته قوله واعلم انك اذا تحققت
في هذا الفن اني فن الاسناد ويشهد لذلك شايوعه آنفا الى اعتبارات النفي بالجار
على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من لم يفرق بينهما وان اتزال القرآن المجيد
على مناهج القسمين معا اذ هو المهارة وحيث لا بد من طلوع الغرة واسفراع
بالصفة تدل الطاقة وما يحرى الى وطيلسان ما يحرى ضيق هنك واسفراع جهدك
او احرى ذلك والحكاية معترضة بين الشرط وجوابه يسلق الحمار اذا شتره وعلاه
بالسوط بقارع

وضميره للفن كصرفه والمشور الاطلاع اى تطلع على تفاصيل الاسباب
المقتضية لورود علم مناهج الانزاج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه قوله الفن
اى فن المعاني قوله ادراك الظاهر انه من الكناية التي يطلب بها نفس الصفة فان المطلوب
بقوله ان بني عمك فيهم رماح الاشارة الى علامات الانكار قوله وان بهذا
الفن اشار به كما هو مقتضى السياق الى فن الكلام لاعلى مقتضى الظاهر لان مراعاته
على مقتضى الظاهر سهل الماخذ قريب المتناول والعبرة الطبيعة وبقية الكلام
يتعالى فلان لانت تركيبك انى انكسرت بخوتي وصار ضليعا ولين الكلام هجاء عن
الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل ويقال انقادت قرونته انكسرت
قرونته اى ذلت نفسه وتابعته على الامور والضمير في منه راجع الى فن الكلام
وفي لها الى صور وفي بكمالها الى الصور واخواتها وكذا باقي الضمائر يعني ان المهارة
في هذا الفن لا يتيسر بمجرد الاحاطة بصورته واخواته لها بل لا بد ايضا من مزاولة
التتبع والاستقلال بالتعقل في زمنه متطاولة ولا بد مع ذلك من ملاحظة وجوهه
من الله تعالى لا مدخل فيه للتبع اعني سلامة الفطرة عن الآفات القادحة
لادراك الدقايق واستقامة الطبيعة على سنن الصواب في تحصيل المطالب
وشدة قوة الانتقال اليها وصفاء القوة المستنبطة لها وقوة القوة الغائرة بها
بيلا تعجز عن كنهها قوله ومن اتقن الضوابط المذكورة في اغراض الكلام
على مقتضى الظاهر وعلى خلافه كانت عامة متناولة للفن الا ان الامثلة لما كانت
من الاثبات الذي هو الاصل فاشار الى ان اتقان اعتبارات الاثبات كاف
في الوقوف على اعتبارات النفي فلذلك تركت امثلته قوله واعلم انك اذا تحققت
في هذا الفن اني فن الاسناد ويشهد لذلك شايوعه آنفا الى اعتبارات النفي بالجار
على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من لم يفرق بينهما وان اتزال القرآن المجيد
على مناهج القسمين معا اذ هو المهارة وحيث لا بد من طلوع الغرة واسفراع
بالصفة تدل الطاقة وما يحرى الى وطيلسان ما يحرى ضيق هنك واسفراع جهدك
او احرى ذلك والحكاية معترضة بين الشرط وجوابه يسلق الحمار اذا شتره وعلاه
بالسوط بقارع

وضميره للفن كصرفه والمشور الاطلاع اى تطلع على تفاصيل الاسباب
المقتضية لورود علم مناهج الانزاج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه قوله الفن
اى فن المعاني قوله ادراك الظاهر انه من الكناية التي يطلب بها نفس الصفة فان المطلوب
بقوله ان بني عمك فيهم رماح الاشارة الى علامات الانكار قوله وان بهذا
الفن اشار به كما هو مقتضى السياق الى فن الكلام لاعلى مقتضى الظاهر لان مراعاته
على مقتضى الظاهر سهل الماخذ قريب المتناول والعبرة الطبيعة وبقية الكلام
يتعالى فلان لانت تركيبك انى انكسرت بخوتي وصار ضليعا ولين الكلام هجاء عن
الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل ويقال انقادت قرونته انكسرت
قرونته اى ذلت نفسه وتابعته على الامور والضمير في منه راجع الى فن الكلام
وفي لها الى صور وفي بكمالها الى الصور واخواتها وكذا باقي الضمائر يعني ان المهارة
في هذا الفن لا يتيسر بمجرد الاحاطة بصورته واخواته لها بل لا بد ايضا من مزاولة
التتبع والاستقلال بالتعقل في زمنه متطاولة ولا بد مع ذلك من ملاحظة وجوهه
من الله تعالى لا مدخل فيه للتبع اعني سلامة الفطرة عن الآفات القادحة
لادراك الدقايق واستقامة الطبيعة على سنن الصواب في تحصيل المطالب
وشدة قوة الانتقال اليها وصفاء القوة المستنبطة لها وقوة القوة الغائرة بها
بيلا تعجز عن كنهها قوله ومن اتقن الضوابط المذكورة في اغراض الكلام
على مقتضى الظاهر وعلى خلافه كانت عامة متناولة للفن الا ان الامثلة لما كانت
من الاثبات الذي هو الاصل فاشار الى ان اتقان اعتبارات الاثبات كاف
في الوقوف على اعتبارات النفي فلذلك تركت امثلته قوله واعلم انك اذا تحققت
في هذا الفن اني فن الاسناد ويشهد لذلك شايوعه آنفا الى اعتبارات النفي بالجار
على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من لم يفرق بينهما وان اتزال القرآن المجيد
على مناهج القسمين معا اذ هو المهارة وحيث لا بد من طلوع الغرة واسفراع
بالصفة تدل الطاقة وما يحرى الى وطيلسان ما يحرى ضيق هنك واسفراع جهدك
او احرى ذلك والحكاية معترضة بين الشرط وجوابه يسلق الحمار اذا شتره وعلاه
بالسوط بقارع

والمعرض الثوب الذي يعرض فيه الجارية على المشتري وضمير فهو للمسند اليه
والزمان مصدر راهنه والمراد بما من عليه والجاد جمع الجواد من الفرس والنصال
فالاصل الناخذة ان المراة والمراد ما تباشر عليه قوله فتعرف عطف على
ترجيح والمتضمنة معنى العلم علق بالاستفهام وكله ما في ايماء زايده وفي قوله
تعرفه وتنكره تنبيه على ان المصادر المذكورة منها كالحقق والتقدم والتاخير
مجتزءا معاني لا افعال المبنيه للمفعول واضافه تفتق ولذلك عالج التكير
في قوله واطلاقه حال التكير دفي قوله انا الحاله التي تقتضي بكره قوله او معرفا
باللام عطف على الاحوال المذكورة اعني مضمرا او مطلقا عليه انا او معرفة
معرفا باللام ولو قال او باللام على تقديره او تعرفه باللام لاوهم عطف الظرف
اللغو على الحال قوله تعقيبه ان تعقيب المسند اليه المعرف وقد تقدم سبب
تخصيصه التوابع بالمعرف وان الفصل مخصوص به قوله تقتضي تقديم المسند اليه
معرفا او منكرا كما يدل عليه عطفه تاخيره عن نكره ولما كان التقديم مشتركا
للمعرف والمنكر معا قدره على ما يختص بالمنكر من التخصيص والاطلاق وانما قال
عنه اعني عما يختص بالمنكر فاعلمه لفظة تصر المسند اليه على المسند وانما قال
دون المسند لان حصره فيه لا يتصور الا اذا كان في موقع الخبر فان قلت ما
حامل بعضهم المنكر باطلاقه ولم يقابل تعقيب المعرف بما يقابله اعني تركه قلت
لان المقتضي للتعقيب هو القصد الى زياده تخصيصه كما سيذكره فالمقتضي
لترك التعقيب عدم القصد اليها ولما كان الاول على ما سيتضح من
ذكر الثاني وتفصيله وانما تخصيص المنكر والطلاقه فلم يفصل وبين معنيها بل
احالهما على المهارة فيما تقدمها فلا بد من ذكر بعضها صريحا واحالتها معا اشعارا
الاجمال بكل منهما من قوله اما الحاله التي تقتضي على ذكر المسند اليه شروع
في التفصيل بعد الاجمال الضابط وكله اذا منها ظرفيه مجردة ان من الحاله
قوله في وقت كون الناسع مستحضرا الى آخره ويعلم منه ان خصوصيه الحاله

فان قلت اذا لم يصح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن العبث قلت لانك العتقد
الى عدم صلاحيته بغيره مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان تقصد كل منهما
مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها
قوله واما ان الاستعمال وارد على تركه او ترك نظايره ورد الاستعمال على تركه
يقال قال الفناري وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما حذف منه المسند اليه
من غير قياس وعلمت بوقوفها على هيئة قد راعيت الاستعمال الوارد على
تركه كقولك رمية من غير رام وخير قليل وشتمت بنفسي الى غيره لك واذا
سمعت منهم ما حذف منه المسند اليه قياسا وتكلمت به لغرض من
اغراضك فقد راعيت ايضا الاستعمال الوارد على تركه واما ان الاستعمال الوارد
على ترك نظايره مختص بالقياس ايضا فلان ورود الاستعمال على تركه
لا يتصور حال ينكلم بذلك الكلام او لان خلاف الحذف لورود الاستعمال على تركه
نظايره فانه يتصور منه ومن غيره والضمير في كقولهم ان كان للفصحاء كان مثالا
للاستعمال الوارد على ترك النظائر وكذا ان كان للنحاة ولم يسمعوا خصوصية
هذا التركيب وان سمعوا كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه ولما كان في
اتباع الاستعمال نوع خفاء قربه بقوله قوله واما الاغراض سوق ما ذكر
يعني ان المرجع لا يحصر فيما ذكر بل هناك اغراض كثيرة تتبع المتكلم او مقدار
تنبهه والتنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبته الى الغباوة او عن تحيير بشيء به
لفظ المسند اليه وكاجتماع الامور المذكورة مثلا او ثلث او ازيد كما اشرنا اليه
قوله لا يهتدي الى امثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم اي بهما يتمكن
الى ادراك تلك الاغراض من تراكيب لا تحاد دون غيرها فيتتبع تراكيبهم ويرجحها
فيما قصدوا بها من الاغراض ثم يتعدى اليها ولذلك امرنا بالمراجعة اليهما في الامثلة التي
ذكرناها وكلها اقي قلنا وطالما كانه للعقل عن طلب الفاعل ولذلك كثيرا ما يحذف
واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها ان كتب منفصلة وهناك

اشارة

قوله

فالتقدير طاعتكم فانى قلت لا بد للحذف من استحضار المحذوف كما مر وكيف جاز
فى كلام واحد ان يقدر المسند بادة والمسند اليه اخرى على وجه تخيلية قلت
ذلك باعتبار تعارض القرائن باعتبار كل قرينة يقدر المحذوف
واما الحالة المقتضية اثباته فهى ان يكون الخبر بين العبارة فى بيان الحالة اظهر مما
ذكر فيها اذا ومتى لان المذكور بهما نفس الحالة لا ظن فيها الذى يحوج الى ان يدل
وهو انى يقال لمنكر الحالة اعنى ان حصولها وكونها حالة مقتضية لذا
بالاعتبار الثانى حاصل فى زمان نحو بها بالاعتبار الاول الى الزمان الذى يعم
الى كل مسند اليه ان يكون كذلك المذكور فى ذلك المقام صالحا لان يلقى
مقدرا لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن المعينة فان لم يرجح تخصيص
المسند الى اثباته لمبتدإ بالحذف فيفهم حينئذ لا قرينة معينة اصلا لانقاء
الى كل ما يصلح دفعا للحكم كذلك خير من هذا الفاسق الى كل احد وحيث
تعارضت القرائن يحمل على مقتضى كل بدلا عن الآخر كما فى طاعتكم مقبولة وان
اريد تخصيصه بواحد على التعيين فلا يدل ذكره لعدم قرينة معينة على الخصوص
وليس المراد بالتخصيص القصر فى الثبوت بل التخصيص بالذكر فى الاثبات و
من زعم ان عموم سلبه الحذف يعين عدم التقدير مطلقا لان مثل خالق كل شىء
وغير خالق الجاهل وجد فيه قرينة الحذف فقد سها لان انتفاء قرينة تخصيص
لا يستلزم اثباتا مطلقا اذ لها افراد اخر كعدم الذكر فى السؤال وغيره فان قلت
اذا لم يوجد قرينة الحذف وجب الذكر فكان مرجحا للاثبات لا مرجحا قلت
الحالة المقتضية تتناول المرجح والمرجح فلا اشكال قولنا زيد جاءنى
على صيغة اسم الفاعل او على صيغة الماضى فيتكرر لحالة تقتضيه فى غير مكرر
المفرد والجمع من الجمع الا ما تيسر وسهل وابيح وفى به زيادة فى المفعول ان لم
اتيسر مطلوب واسهل حصولا من كل ما يطلب او من البحث حاصة اذا قضيتها
وبناء التفضيل من باب الافعال قياسى عند سيبويه وابيح للشبيه بالآلية
اتى موافقتى للحوائج من كل ما يتوسل به فيها ولولا ملاحظة الآلية لكان الخير
حقيقا بتعيينه لرجوعه لانه الاقتضى للحوائج كلها لكن ربما كان غيره اولى بان يجعل
وسيلة والآلة فى طلبها واكتسابه بالحالة الراكب خلف واضافتها الى الرجل
مجازية لادنى ملابسة قوله واذا ثبت ان قليل التنوع عطف على راغبة
لا على معمولها اعنى ذا رغبتها لفساد المعنى وقد اشار فى الجملة
الشرطية ايضا لكنه ترك الاهمية قوله او يذكر نصب على يكون والمعنى
او يراد ذكره فان اراده ذكره لاحتياط حالة مقتضية لاثباته لا الذكر نفسه
واحتياطا مفعول له على طريقة قوك ضربت زيدا تاديبا وقوله لعناية علة للاحتياط
وبالقرائن متعلق بالاعتماد على يتضمن معنى الوثوق وقوله او للتنبيه عطف
على احتياطا فان حذف اللام مع شرائط النصب غير واجب واراد بزيادة
الايضاح ان المسند اليه يكون واضحا بل القرائن لكنه يذكر لزيادة ايضاحه
وتقريره فى ذهن السامع مع قوله كما يكون فى بعض الاسامى فيه كما مر الاوصاف
مثل العالم والزاهد والجاهل والفاسق وكالاعلام اللقبية والكنى والاعلام
الاسمية اذ قد يلاحظ فيها المعانى الاصلية كاسد وكلب وابى فضل
وابى جهل قوله والمقام مقام ذلك اى مقام التعظيم او الاهانة ونحوها
الشرط معتبر فى جميع ما ذكر وما يأتى فى المسند اليه وغيره الا انه يشترط فيه
فى بعض المواضع مذكورا وتاكيدا ولذلك اعاد الفعل فى قوله او مدكورة تبركا
ولو ابدل اصغاء السامع بسماع المخاطب ليتناول بسط موسى على لكان
اولى قوله فبسط بالرفع على انه بقرأ التى فى تبسط ويروى بالنصب
عطفا على المعتبر المنصوب اى او ان يذكر للاصغاء فيبسط والا فتراص
انهار الغرضة وانقسام الوقت والواو فى قوله وكان للعطف على قبيل
او للحال بتقدير قد من ضميره وانما كان تام الجواب يجرد عصا لان السؤال
عن الجنس كما اذا قيل لك ما عندك فتقول كتاب وكله ثم افتراسى فى الرتبة

بمثابة المضاف اليه او بعبارة قوله او ليازاء على ذلك اي على كون
المسند اليه احد اقسام المفردات والضمير في قوله من كونه للمسند اليه المعرف
اولاحد الاقسام والتوابع الماضي تابع لانه صار اسما فوصف بالخمسة كما في
صدر هذا القضاء وجميع ما بعده فوصف بالخمس كما في نسخة المصنف ههنا خلافا لما
المعطوف من التوابع مخصصة للمسند اليه ظاهر مكانه ادرج فيها تعليلا او نظرا
الى المعطوف بكلمة اي وقد عرفت حال الفصل وكونه مختصا بالحكم بالتقوي
وانما الحالة التي تقتضي كونه مسندا الخ اذا كان المقام مقام حكاية اي كان الكلام
موضع حكاية وتغيير عن نفس المتكلم في المسند اليه قوله انا الذي بعدوني معناه
اني حرت بغتة في جحود هم لازمة لا مشوع ولا تؤوب وكم قوني الوقاية مع نون
الاعراب في بعدوني واورد بدل ضمير الغايبة الراجع الى الموصول ضمير المتكلم
نظرا الى اتحاد الموصول بالمبتدا الذي هو انا كما في قوله كوتم اخوه انا الذي
سمتني امي حمدا ونظيره قوله انت الذي نزل الايام واجواءه المذكور بعده
وفي صدورهم مغفول ثان ولا ارتفع حال والصدر بالفتح اسم للصدر الذي ارتفاعا
صدر والمرعث لعب بشارين برد لؤلؤة اي قرطة كانت له في صغره
ومعنى البيت دعوى الاشتهار ولا اخفى على احد سوء تخيله الاولى وقد ذكرت
ني اني اظلمتني وشتمني او ظلمت طينتي اني انا مبهما هو من يقع فيها وكن
النار كوني والآخرون اي المشهورون بذلك على ان القام للعهد او المختص
على انها للجنس اي لا يقدر احد على ان يجبرنا على خلاف ما اردنا قوله على ذلك
اشارة الى كونهم بني اعمام اي نحن مع ما بيننا من سبب العورة قومنا منبطة
محشوة بغاية غيض وتحاسد وقد تمكن فينا الشر والفساد بحيث لا تقبل اصلاحا
كاملا وصراكشق اقدح العظيم ان اعطى شاعبا اي صلحا للاقداح لم يعتد
على اصلاحه بحيث يكتم عيبه بل يبقى متشاحنا اي متماديا غير مستتر من شاحت
اسنانه اي اختلفت قوله او مقام خطاب اي موضع تعبير عن حاضر وجه

الخطاب

وذهب كالذئب يخاوع صاحبه عما في نفسه واختلفت في
طلب موافقته اياه فاستحسن في الحكم بالمراودة على ارادة التصريح باسمها
وذكرت بالموصول الذي يفيد زيادة تقرير بتوبيخ المسند اليه فان
كونه في بيتها وكنهها من مشاهير جاله حينما يجيء لمراودتها ويفيد ايضا زيادة
تقرير المقصود اعني نزاهة يوسف عليه السلام اذا امتناعه منها مع كمال قدرته عليها
يدل على طهارة ذيله جدا ويفيد ايضا زيادة تقرير المسند اليه وتعيينه لان
في ذلك دلالة على ان المراودة الغير بسبب تجويز الاشتراك في الاول واراده الجلس في الثاني
اجمالا ليس في التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهود فجعلته قوله والعدول
عن التصريح تاجير هذا الاستطراد عن التمثيل بقوله وراودته التي هو في بيتها عن نفسها
عدل بانه مثال للاستيخان وزيادة التقرير ومعاقوله كثيرا الى مصيرا كثيرا
اوزما اكثيرا وان اورث المسيئة تطويلا ومن تكليف هذا النوع اعني العدول
عن التصريح بحكمه الشاعر في قوله قالت لبوزب معها بالسنة الافصح هذا الذي
اراه متى قالت فتى شكلي اكرام عاشي قالت لمن قالت لمن قالت لمن
ودلالة ابن اخت خالك وابن اكي على المخاطب بشهادة العرف وقرينة
المقام المختصة العام فان الثاني يتناول اخاه والاول يتناوله وابن اخته
اغرق قوله لبعدك عن التصريح بنسبة الحاقة الى المذكر اراده لما لم يصرح باسمه
بل كني عنه صارت نسبة الحاقة غير مصرح بها بعدا لان الكناية مبهمة وفيها
والتربة جعل فيه عدة عدة بشد به صغار الغنم ومكبرها تعظيم ولا محالة
بعني لا بد من حال تحول اي لا تحول ولا انتقال عن احد الامرين بل مولازم
قطعا لانه ان كان صادقا في اقراره فقد دخل في ربقة الكذب بالانكار
وان كان كاذبا فقد دخل بالاقرار في ربقة التهمة بقتل الصبي وهو سبب
لا محالة بين الكذب والتهمة استعار بتعلقه بها قوله وكذا يمكن قبل بازائه
ليوافق المعطوف عليه والظاهر انه اراد تشبيه الممكن بالممكن لا الحكاية بالحكاية

بالحكاية ومعنى ان انت قراتي شغل انت بحسب فكرتك منك بهل لك
قراع بال لاستماع قصتنا ولما كان في هذا السؤال سوء ادب غاظ شريحا
تحمله على وجهه الحقيقي عن السؤال عن المكان واجاب بما فيه غاظة اي
اين تجاوبين قوله بعيد صحيح اي مكانك بعيد في غاية البعد فتعجب
من السائل عنه وفيه نوع سخرية منه لاستغفاله بالفائدة فائدة فيه ولما
اخلع ما جرى على قلبه عمد الى مسورة غضبه فرمى به وقال غير مقدم
ثم دعا لها اي اعوست بالمقيا بالموافقة والبين وزاد في الدعاء يكون الولد
هنيئا اي لا يكابد مرضا وبلوغه هذه الدرجة قوله الشرط الذي قاعد عليك
اوكد وبهذا المثل يضرب في وجوب المحافظة على الشروط والعهود اي هو
اقوى تعلقا وثقة فاوفك منك في روحك اي يجب عليك الوفاء بالشرط
قوله على ما يشعر عدل التصريح بعلة اي تضمن معنى التنصيص قوله او ان نوحي
عطف على قوله ان يقصد بها الغرض الرابع وقد ذكره باسلوب اخر
كما لم يخف على قوله بعد ذكر الثاني والثالث بصيغة المبني للمفعول وذلك
اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا واخير لفظ البعيد لبعد العدد عن المشار اليه
بتوسط قصة العدول عن التصريح وقد قرر الوجه بتعليله انتساب الخبر اليه
المسند اليه نظر الى ظاهر المثالين فورد ان الوجه بهذا المعنى لم يوجد في بعض
الامثلة المتفرعة على الامثلة المذكورة ان الذي سمك السماء وان التي شربت
وان الذين ترونهم فدفعه بعضهم بان كلها بناء في قولهم ينبغي على هذا اشارة
الى ايراد المسند اليه موصولا وهو مردود بان لفظة ثم وذكر الفرع واسم الاشارة
للتعقيب بناء على فساده وفسر ايضا بطريقة الخبر وجهته كتوكل على
هذا العمل على وجه عملك اي على طريقة وطرزه فالمعنى ان ثاني الموصول مع الصلة
للاشارة الى ان بناء الخبر عليه كما ان جلس وطرق منه الثواب والعقاب
والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان ثاني يفاتحه الكلام على وجه يصدق التلقين

على خلافه كالارصاد في علم البديع وليس بشيء اما اولا فلان يقتضي استدراك لفظ البناء لان الذي له طرق واجناس محكمة هو غير نفسه لا بناء ما واما ثانيا فلان الايماء بهذا المعنى لا يكون ذريعة اي وسيلة الى التعظيم والاهانة وسائر المقاصد كما ستعرفه فالصواب ان يفسر الوجه بعلة بناء الخبر الى سناده الى المبتدأ وربطه به سواء كانت علة لثبوت الخبر للمبتدأ في نفس الامر او لقالا بسبب لثبوت الادراجات وعلة باعثة على اسناد الى الموصول وبنائه عليه وكذا الكلام في القياس الى الادراكات قوله ثم يفرع على هذا اي على الايماء على وجه بناء الخبر وهو عطف على مقدر دل عليه ان ترمي اي فيحصل الايماء ثم يفرع وقوله وربما جعل استيناف لبيان الاعتبارات القطيعة قوله الى التعريض التعظيم اي لغير المخبر من المتكلم والمخاطب والغائب فالذي يرافقني ويرافقك او يوافق زيدا فالمراد المفيدة باعثا على ثبوت الاستحقاق ان يعد وباعثة على الاسناد وذكر وسيلة الى التعظيم وكذا القال اذا قلت الخبر وعرضت بالاهانة قوله ومنه اي ومن التعريض بالتعظيم في باب الموصول والمراد فصله لانه ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم ضمائر الخطاب لا من الايماء اي بعد لفظ الصغيرة والكبيرة التي تقطر العبارة عن حيالها كثيرا ونظائره شائها قوله وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان المخبر فرد تعظيم شان الخبر فالمذكور لانه لشهوره بمنزلة التصريح الحاصل من جانبي الكلام فلا يندرج في التعظيم الحاصل من غرض الكلام اي جانبه وربما جعل ذريعة الى الاهانة المخبر كقولك الذي لا يعرف الفقه فلان يصنف فيه وسمك السماك ليس علة لبناء البيت بل هو علة حامله على اسناده الى ما اسند اليه وذريعة الى تعظيم شان المخبر من جنس البناء فلا يدخل في التعظيم الا ترى انه لو قيل بني لنا بيتا الذي سمك السماك كان تعظيم شان بناء البيت ما قيل ولا ايماء فيه بهذا المعنى اصلا فالتعظيم انما ينشأ من ذكر الصلة لامن ايمائها الى جنس خبر وحمل على هذا

حال

حال المرافقة والملازمة فان التعظيم او الاهانة انما ينشأ منهما تقدم الموصول اقتار وضرب البيت في مكان المهاجر معلول لزوال المحبة عادة فكثرة سبب حامل للسناد الزوال اليها وذريعة ان تحقق الزوال ودليل على ثبوته بخلاف سمك السماك اذ لا يعد احد من تحقق بناء البيت ولو قيل حالت الغول وذا التي ضربت بيتا مهاجرة لكان فيه تحقيق الخبر ايضا وكذا ظن المخاطبين بكون ذلك الكلام اخوانهم علة باعثة على اسناد وشفاء الغليل اليهم وذريعة للتنبيه على الخطاء ولو قيل يشفي صدر غليل صدر الذين يرونهم اخوانكم لكان التنبيه باقيا على حاله وكذا ثبوت الوحشة في دار الميت باعث على الاخبار بانماس الوحشة ايماء بتسليه للمخاطبين وفيه تنبيه على معنى اخر هو ان الاول بهم تعليل ما يوجب تلك الوحشة من حزنهم وتفجعهم ولو اخر الموصول لكان التنبيه على ذلك المعنى ايماء فظهر اذا بيان ان الايماء بمعنى الاشعار بجنس الخبر ليس وسيلة الى تلك المقاصد كيف ولا بشبهة على ذي مسكة ان قولك الذي يرافقك يستحق الاجلال وقولك يستحق الاجلال الذي يرافقك متساويان في التعظيم الناشئ في ايراد المسند اليه موصولا ثم المصنف اورد الكلام في اجمله الاسمية كونها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على الصفة فذكر بناء الخبر دون اثبات المسند اليه والا فلا فرق بينها وبين الفعلية في افادة هذه النكت اعني الايماء وما معه وانما اطنبنا في توضيح المقام لتثبت اقدامك في دفع توهمات الاوهام قوله بناء وديت الغزو والشرف دعائم ذلك البيت اعز اثافي اقوى واطول من دعائم كل بيت وسميت الكوفة كوفة لاجتماع قطع الرمل بها يقال كسر بها غالت اي اهلكت وذا ال عمرو فلا بد من رجوع ذلك الوقت اليها تنزيلا لتنفيرهم منه منزلة تنفيرهم عنها والتعليل بالجوع الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش يقال صرعه الغيظ والعطش على الاسم من قوله وربما قصد بذلك عطف على الاغراض المذكورة بحسب المعنى اي قصد بايراد المسند اليه موصولا ما ذكر وربما قصد ولا يجوز عطفه على قوله

وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند واللام في قوله اوان الاصل للفظ
الى جانب المعنى وكذا في قوله او ليتضمن اي ربما دلت القرينة على المسند هو العلم
مثلا ولم يدل على خصوصية شيء من العبادات التي يعتبر بها عنه من نحو علم او علم
او علم او دله العلم الى غير ذلك فاذا اريد تعيين شيء منها لغرض يتعلق به يترجح
بذكره والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت اي حكم به عليه وليس فيه تعرض لاحد
بزمان وحدوثه والدوام نعم اسم الفاعل جاريا على الفعل جاء ان يقصد به
بمعونة القرائن كما في ضارب وكحيان يقصد به الدوام ايضا وعتاد المبالغة
وكانه انما قال صريحا تنبيها على ان مجرد الثبوت يستفاد منه صريحا كما اصل
وضعه وقد يستفاد منه بغيره بقرينة وكذا حكم اسم المفعول واما الصفة المشبهة
فلا تقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام والجملة الاسمية
اذا كان خبرها اسما فقد تقصد بها الدوام والاستمرار التجددي بمعونة القرائن
واذا كان خبرها مضارعا فقد يقصد استمرارا تجدديا فليس كل جملة اسمية مفيدة
قائم فقولك زيد قائم يفيد فحسب قيام زيد كما سياتي في كون المسند جملة فعلية وقوله
فاصل الاسم دون قولنا يقال من ان الصفات كاسم الفاعل والمفعول تدل
على الزمان والتجدد بيانه ان الاصل في الاسم صفته كان كلام او غير صفته كعلم
الدلالة على الثبوت والدلالة على التجدد امر عارض في الصفات فلا اعتداد به
قوله فيستفاد التجدد اي صريحا فان الفعل يدل بوضعه على التجدد اي
الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله فيورث احتمال الثبوت والتجدد
اراد به صريحا لانه اكتفى بذكره في الاسم ولا شك ان ذكر الطرف يورث
ذلك الاحتمال

الا ما دامة الاستثناء قوله كقولك يضرب زيد ان ضرب عمرو اقدم التمثيل عام
جزء معنى فقط على ما هو جزء اللفظ ومعنى لانه اخبر فيها اخبار ان الشرطية قوله
اخرت على صيغة الخطاب اى سواء اخرت الشرط او قدمته فانه قيد للمسند اخ
والفرق انه اذا قدم الخبر لم يجز اذا وجدت شرائطه والا لم يقع هنا يضرب
على ما سوا الرواية مع تقدم الشرط عليه لكونه فعلا ما ضيا قوله زيد او الكلام بها
بعد ان يكون الغاية في التقرير اقوى كما سبق بحثه قوله وبما ذكر كلامه
قبل ان كان مسندا موفعل وله قيد هو خبر الشيء بالمفعول فكان عليك ان تذكر
صريحا فاجاب بان الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قيد للمسند وذلك
لان الافعال انما تقتضي لا تتم بمرفوعاتها كلا فهي في الصورة مسندة الى ما هو
فاعلها في الحقيقة قيد للمسندات التي من اجاوع الا ترى ان كان في كان زيد
منطلقا قيد للمسند الذي هو الانطلاق بالزمان الماضي وحيث كان في المقام
دقة لحاظ الصورة الحقيقية امر بالتامل قوله وقد ظهر لك من هذا اي مما
ذكرناه من ان الشرط قيد للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط
والجزاء جملة خبرية لان معنى الجزاء مقيد بقيد مخصوص هو مضمون الشرط و
قوله محتملة في نفسها اشارة الى ما تقدم من ان الاحتمال منتف في النظر
عن خصوصية المتكلم والجزا بيضا وحاصل ما اختار ان الجملة الجزائية جملة اسمية
او فعلية مستقلة محكم فيها بالنسبة بين طرفيها اما اخبار وان انشاء فهي
جملة قهرية او انشائية مقيده بقيد مخصوص يجري الظرف والحال فلا يضر
ذلك القيد لما كانت عليه من الاحتمال وعدمه وانما خص الجزية بالذكر لانه
في قانون الجزاء والجزاء فعلية لان الكلام في قيد الفعل فاذا قلت نحو
ان ضرب عمرو يضرب زيد كان معناه يضرب زيد في وقت ضرب عمرو
واذا قلت ان جئتني اكرمتك اكرمك لم تشبه على من له ادنى تميز ان هذا
الكلام قد يكون صادقا وان لم يوجد شيء من المجيء والاكرام اصلا ولو كان الكرمك

كلا

كلاما خبريا قد حكم فيه باسناد الاكرام الى المتكلم وقيد ذلك الاكرام بتقيد
ان يكون صدقه بتحقق الاكرام لدى ما قيدهم فان صدق الخبر انما يكون بتحقق
مضمونه بتقيد الكلام او مطلقا الا ترى ان قولك سا كرمك ربما لا يتصور صدقه
الا بتحقق الاكرام مع قيد الركوب وكضربت في وقت عمرو ان اريد بمعنى
الشرطية اعني تعليق ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه وان لم يوجد شيء
من الضربين وان قصد به مجرد الظرفية وجب ان يكون صدقه بتحقق
ضرب زيد مع كونه في وقت ضرب عمرو فقد انكشف ان الشرط ليس كما يزعم
السيد وان معنى الشرط في متعارف اللغة الحكم بالتعالق بين الشرط
والجزاء فان طابق الواقع فالشرطية صادقة والا فكاذبة والعتب في
صدقها وكذبها بوقوع الشيء ومن مضمون طرفيها كما حقق في موضعه الآن فتدبر
لما ظهر ان الجزاء المقدم على الشرط في صورة جملة مستقلة توهم انه حكم
بالنسبة فيما بين طرفيها وجعل الموجز ايضا كذلك لاشراكهما في التقييد بالشرط
فنفى حكمهما بهما بوجوع الشرطية الى معنى اجمالية واشار الى ذلك في بيان مرجع
الجزية وقلده في ذلك جماعة ونبوا عليه بحاثا تدريبيا يحسن ايرادها تحشيذ
صفا قوله واعلم ان للفعل بريدان العقار الذي ذكرنا لقيده ثم لما
يتصل به من فاعله وغيره اعتبارات في الترك ان احوال متقضيه للترك
وما عطف عليه ولو قال من الترك لكان الاعتبارات مقتضيات للاحوال
قوله ولا اعني الفعل لما اراد اعتبارات تقيد الشرط بالذكر
اظهار الاعتناء شانها كان لاضمار الفعل مع تفسيره بالمظهر موقع هيس
والحل الباء في سقيده بمعنى في والظاهر في لفظ اعتبارات الثاني هو
عطفا على الاول كقوله مرورتي بالرقم اعطفا على محل اسم ان واعلم انه
مبتدا خبره لو حج لا يدخل في جزاء علم قوله مانع قريب لعدم علم بالقيود
او عدم ارادته اعلام السامع بها او عدم الفرصة بذكرها او علم السامع

او بعد كالخوف من توهم كونه كذا او قادرا بها على الكلام او الاعتماد على ما فهم من
العقل او ذهنا ظهورها والجملة جاز القرب على كثرة الوقوع وظهور المانعية
وجاز البعد على خلاف ذلك قوله فهي اذا لم يكن المراد المسند الخ المفرد
اما اسم او فعل والمقتضي كونه فعلا على ما مر افادة التجدد والاختصاص
بالجملة الاسمية على احضر ما يكون قصد هو الارادة يكون مقتضيا لكونه اسميا قوله
افادة الفعل بنصب على المصدرية من المصدر اي كافادة الفعل في كونها احصر
وجه قوله لاعراض متعلق لم يكن وذلك اشارة الى كون المراد ما ذكر
وذلك للاعراض مثل ان لا يكون المسند زمانيا كقولنا الله عالم او لا يخطر
الا زمنية كقولك زيد غلام او كان مخصصا وارد بسط الكلام كقولك زيد ضارب
في الزمان الماضي قوله واما الطالبة المقتضية كونه اي كون المسند الذي هو حكم
منكرا فهي اذا كان الخبر اي خبر المبتدأ والكناية ايراد اللفظ على استيفاء صورة
الاولى فاذا حكم منكرا استبقى على تنكيره قوله كما اذا اخبر عن رجل بزيد
الاخبار عنه على طريقة الاخبار بالذي فان الخبر هناك يكون محكيا على تنكيره
فطعا وان لم يلتزم حكاية اعرابه وقوله تقديما متعلق بالاخبر على طريقة قولك
ضرب زيدا ما ويا فهو تمثيل لتعلق الفاعل المتروك كالمفعول بالمفعول
قوله فان كون المسند اليه كمرجع تعليل لاقتضاء تنكير المسند اليه تنكير المسند
وقوله ليس في كلام العرب جزاء وسواء خبر مبتدأ اي علمنا به وعلمنا
يصح بتاويل المصدر واو بعض الواو اي مستويان فوقنا يتبع وقولنا يصح
وبين الجملة معترضة وفيها اشارة الى ان بعضهم قالوا باستناده عقلا وليس
بشئ فان الذي يجب عقلا هو ان يكون كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم به
معلوما بوجه سواء كانا معرفتين او نكرتين او مختلفين اذ لا شك ان النكرة
معلومة بوجه ما وان لم يكن فيها اشارة الى تعيينها ومعلوميتها والقول
بان ترك الاصل في المسند والمسند اليه معا ممتنع عقلا مما لا يلتفت اليه اصلا

قوله

قوله وتحقيق الكلام فيه اتي في انه ممتنع عقلا او ليس مما هنا الآن
بل كفينا المؤنة فيه التمسك بعدم الوقوع المعلوم بالاستقراء لا يقال
مذهب سيبويه ان من في مذ ابوك وكقولك فما لك مبتدأ خبره ما بعده فقد
اسند المعرفة الى النكرة لانا نقول اراد المصنف ان ذلك ليس واقعا
في الجملة المفيدة فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قولك ثوان اول
بيت وضع للناس الذي ببكة ونحو ذلك قولك مررت برجل افضل منه
ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدأ وابوه خبره قلت لان يحمل ذلك
على القلب الذي يذكره قوله وانما جاز كانه قيل كيف آذعيت ان ثوان
المسند اليه والمسند معرفة ليس في كلام العرب مع ورود في كلامهم
فاجاب بان ذلك على طريقة القلب ومعاذ الله ان تجري في حكم احد جزئي الكلام على
الاخر فههنا جعل كل واحد من المسند اليه والمسند في حكم الاخر والمسند يكون
والآيات البينات من كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتبين قائله فلذلك لم
يعتمد عليه والبيت الاول للفرزدق وعروس سليم التغلبيون وقبل السوق ضياعا
وسوء تدبير ضياعه والالف للاطلاق وقوله الوداعا بتقدير مضاف اي موقف
الوداع والمراد الذي لا يكون وداع وفراق والبيت الثاني لبعض الشعراء
من قصيدة يجو بها ابا سفيان ومدح النبي ﷺ كان سبيئة من بيت راسها
بالمهملة الخمر المشتراة للشرب وبيت راس قرية من الشام بين غزة ورملة
اشتهرت بجودة خمورها وخبر كان قوله بعد علينا بها او طعم بعض من التفاح
عطف على اجنا الخ شبه ريقها بخمر ممزوج بعسل وراحه او بطعم تفاح طري كسن
من الشجر لكمال نضجه ولطافته وصدر البيت الثالث فانك لا تالي بعد حول
وبعده لقد لحق الاسافل بالاعالي قوله وهاج القوم واختلط الغبار اي ذب
الصيد وعلب على الناس القوم والذئاب واشتهاه الاصل والف حتى
لم يقدروا على هذه المقالة سنة لا يسالون انى لنجدنا ام غير مجدين وتوجيه كون

هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعريف المسند مع ان طيئ مرفوع على انه اسم كان
المقدر كما ذكر والمذكور والكل بالنصب خبره وانما اخر مقدرا كان الاستفهام
بالفعل اولى قوله ولا تظنن بعد الكتاب خارجا عما ذكر من كون المسند
معرفة والمسند اليه نكرة قوله والضمير معرفة يعني وان كان عايدا الى نكرة لانه
اشارة الى ذلك المنكر من حيث انه معلوم بوجه ما الا ترى انه يقع مبتدأ
نحو قولك جاني رجل وعمرو راكب وانه يعني بذلك الرجل قاسم كان وخبرها
معرفتان وبين الجملة خبر المبتدأ المنكر الذي هو طيئ تخصيص بالاستفهام
قوله فليس المراد الخ يرد ان محل ورود الاشكال كان اسمها ضمير موصوفه انما المراد ان
مورد الاشكال موظبق المنكر على اسم كان المقدر لما عرفت والعود الى
جعله مبتدأ كما ذكر ثم مخالفة لاصل الاستفهام وترك الاولى للاصرة وقد يجب
اي ولان ارتفاع ظبق بالفعل المصدر لا بالابتداء كما قدرنا اصل الكلام والضمار كان
انك فجعلنا ظبق مسندا واسم كان مسندا اليه حتى رجع الكلام الى اصله من
كون المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله وفي البيت اي بيت الكتاب
اعتبارات بعضها سوال وبعضها جواب والتشعيث القول في شيء لا علم
كافية اعتمادا على البحث قوله فيحفظ بالنصب على انه جواب الامر اي ان يكن
والتشعيث بمعنى البحث فمن للاسولة ما مترددا من انه لا يجوز ان يكون طيئ مبتدأ
خبره الجملة فلا يكون البيت كما نحن فيه وجوابه ما مترددا ايضا من انه عدول عن الاولى
للضرورة وهنا انه اذا اعتمد فعل كان الهمزة داخلة على الفعل ثم داخلة على اسم
فاينما دخلت وجوابه ان ذلك الفعل محذوف وجوبا لوجود همزه فكانه
لا فعل هناك فلا خلاف في التعادل ومنها ان الضمير العايد الى النكرة اقوى
لتنزيله في الابهام لانه كناية عنها فيجب ان يكون نكرة وعلى هذا يرد الاشكال على
كان انك اذا جعلت اسم كان ضمير طيئ وجوابه ان معنى التعريف للتعيين

اي الاشارة الى معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العايد
الى النكرة دونها وهذا يجري عليه احكام المعارف اعتمادا فانما الكلام
في ضمير به رجلا ونعم رجلا ومنها اني المسند اليه في اصل الاستعمال لما
كان انك وجب تانيث الفعل لانه مسند الى مونث حقيقي من الآدميين
لا فصل ولو كان الفعل المقدر مونثا كان حقه ايضا كذلك وجوابه
ان المقدر مسند في الظاهر الى ظبق فرد من مذكره ثم كان الواجب على المصنف
بيان اصل الاستعمال ان يقول واطبيا كانت انك تانيث الفعل لكنه نظر
الى عدم الخبر المذكر فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمونث لذات وصفة
فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قوله وان هذا النمط
اي هذا النوع من التعريف في الكلام الذي ذكرنا بيسمى فيما بين علماء المعاني
بالقلب من قلبت الجواب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وانما سمي
الضمار تعريضا اعتبارا للشعبة وفي قوله ومن مما يورث الكلام ملاحة اشارة الى
ان القلب نفسه يحسن الكلام ويزينه وكان يقبوله مطلقا وان تضمن اعتبارا
لطيفا زاد حسنه على قياس الالتفات قوله ولا يتجمع عليها الاكمال البلاغة
فان الكامل في البلاغة متصرف في الكلام نفسه فيقلب ويجري احكامه بعضها
على بعض اذ ليس هناك التباس في المقصود مع اظهار قوة التصرف
اما بشهادة المعنى او اللفظ او بشهادتهما مع اظهار قوة التصرف في احوال
اللفظ وقوله باني بيان لقوله لها شيوع الان الموجود في اكثر النسخ الزواية
تذكير الضمير نظرا الى القلب وقد سلك في ازالة استبعاد القلب واستغلبان
سبيل التزفي مقال سوابق العهد والاستمرار عرضت الناقة
فيقولون على سبيل الترقي مقال سوابق العهد والاستمرار عرضت الناقة
على الحوض بل واقع في اشعار الفصحاء المناصيص بل ثابت في كلام الذي هو
فوق كل كلام ولا استعار لقصد الترقي اعاد الكاف في المعطوف فيس قوله يريدون

وصفت الحوض على الناقة وذلك لان الموصوف عليه يجب ان يكون ذا شعور واختيار وفي هذا التعليب اعتبار لطيف سوى المعنى الذي نوقش بالموصوف الى الموصوف عليه فحيث اتى بالناقة الى الحوض جعلت كانها مروضة عليه وممن نظر بين اذ جعلت اتمانم في الاصبع والتعلق في الراس وارد ف قول القطامي في فلما الجرى يمشي عليها اتى على الناقة يقال طيفت السطح اصلحته وسويته بالطيف و صدريت الشجاع هنة وليت ولم يوشب بعضها ببعض كما عصبت والعصب في منه للاب لم يوشب لم يخلط والعصب في السيد والعليا عصب العنق اي انا عنه لامن غيره ثم اني عصبت بها يعني العود بل اشد واقوى منه وليس في البيتين اعتبار لطيف والحمل على المبالغة بجعل الاصل فرعا مستبعدا قوله ويتبعي اولا ويلحق طلقا مرتاتي فيها الهوادة اللين والرفق والضياطرة جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي لا غناء ولا كفاية عنده والخرجع الحمل الثقيل وقيل من لا سلاح معه اي يتلاحق فرسان لاضلع منه وشق رجالا لا علم لهم بالقتال وفي الكلب تنبيه على قوة شبابهم وكثرة عدتهم ان الرماح وقد تنال وجعل ضربهم بالرماح شغالا لها دلالة على جبنهم وانهم ليسوا ابطالا ان يخطفوا بها على قلب ج كالوا لستعان الشغارة والهمة المغارة المتلونة من الغبار والاراجيح الاطراف جمع رجاء بالقصر وفي قلب الشبه مبالغة في نجرة لون الشماء حتى كانه اصل فيها قوله يمشي صدور ورايتي شجاعة يحتى صليته والعقس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب والاكباب السقوط على الوجه يقال كبه فاكب والعثرة الزلة اي ان الفوارق شيء يجب فيه قصار الحدب اذا مشى بكلكله جسمه الاقعس خوف السقوط او غيره فيكب ففي الكلب يحيل انه مزجاية ضعفه يسقط على وجهه قيل عثان قوله على احد الوجهين وقادر القلب الذي في هذا الوجه المبالغة في خلق الا يلاكان لهم حتى كانهم اهلكوا قبل تجيء الباس اي العذاب اليهم واما على الوجه الاخر وهو ان معنى اهلكنا فلا

ومنها كم وجه ثالث لم تلتفت اليه وهو ان المعنى اهلكنا يا فحم لحي باسنا اياما اي اشهر ذلك فيها بين الناس قوله على ما يحمل عليه اشياء مذكر الان له محملا اخر لا قلب فيه وهو ان المعنى ثم تول عنهم ان مكان قريب تتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم فانظر ماذا يرجعون ورجعون اي اتى جوابا ردودان والكتة في القلب طلب للمبارعة في المراجعة حتى كانه يرجع قيل ان يسمع الجواب قوله يحمل على ندى في قول وذلك ان الندي يكلف التقريب وتظليته يكون منعقدا على الذنوب وفي يحمل اشارة الى انه محملا اخر وهو ان الندي هو المتعلق من الهواء اي دنى جرئيل عم من البتي صلم فبقي متدليا بين الهواء والقعاس استمار والارعن من تدلت الثمرة من الشجر قوله او كان المسند اليه معرفه عطف على قوله او كان للمسند اليه كم وارد ما لوصف الاسماء المشتقة من الافعال فان لها صفوبات تستند عن على الاسناد الى ما يوصف بها وتعرفها اما بالاضافة وهي للعهد وقد تقصد بها الجنس ايضا واما باللام اما للعهد واما للجنس فقوله غير معهود اقرار عن مثل قولك زيد المنطلق اذا اردت به معهود او قوله ولا مقصود الانحصار اقول اذا عن مثل قولك زيد الامير اذا اردت به الجنس فانه يفيد الانحصار وقد يقال انما يفيده اذا كان المقام خطابيا واما اذا كان استدلاليا فلا كما في فلا يكون انتفاء العهد وقصد الانحصار مقتضيا لتنكير المسند فوجب من ارتفاع الشان لم يعلم من ارتفاع شانه لان الضمير ان عاد الى المسند ورد ارتفاع شانه لم يتقدم في تنكير المسند اليه وان عاد الى المسند اليه ورد ان تنكير المسند لا يفيد ارتفاع شان المسند اليه بل يقصد بارتفاع الشان للبس والضمير في اتحاطه للشان ودلالة الوصف في شيء تنظيم على ارتفاع الشان لا بما في دلالة التنكير عليه ايضا كما شر قوله المتقيه للتخصيص ان تخصيص المسند الذي هو الاسم المنكر وحض الاضافة

والوصف بالذكر لان تخصيص الاسم من حيث انه اسم انما يكون بها واما تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل لا من حيث انه اسم وبعين بقيدا وقد علم ذلك في ضمن تقييد الفعل وتسمية الاضافة والوصف مخصصا والمفعول ونحو مقيدا مجردا اصطلاح ورد بارجه ان الفعل يسند ثم يقيد والاسم يضاف او يوصف ثم يسند فلذا قدم مسندا في الاول ومقيدا في الثاني اما كون المقيد قسما من كل قسم باسم اولى كان التخصيص بالاسم اولى لان العموم والاستغراق في الاسماء اظهر قوله ان كان ما سبق على ذكر منكر يعني قوله اذا صح عن رتبة الفائدة ما فيه بعد قوله واما الطالة المقتضية لكونه اسما معرفا فهي اذا كان المسند عند السامع مقتضيا اي متعينا باحدى طرق التعريف وقوله معلوما له تاكيد لكونه مقتضيا اي معلوما له باحدى تلك الطرق وقد سوهما ان الباقي اشار الى سبب تعريفه مطلقا فان التعريف سواء كان لشيء لان المعلوم من حيث انه معلوم والاول اشارة الى تعيين تعريفه بطريق مخصوص وعلى هذا كان الواجب تقديم الثاني على الاول وبل غير كان راعى حال او جريا على العادة في قوله فالمسند قيد على ان السؤال ناشئ من الكلام السابق وانما نشاشة بناء على ظاهر ما قال من ان محط الفائدة هو الخبر فاذا كان معلوما فاي تخصيص الفائدة خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا معلوما واجاب بانه يستفاد لازم الحكم والحكم لان العلم بكل واحد من النظرين باحدى طرق التعريف لا يستلزم العلم بالاستناد وقد علم اللازم لانه اولى بالاستفادة منها قيل وكثيرا ما جعلوا الخبر محط الفائدة على معنى ان المقصود الاصلي من الكلام استفادة ما الخبر عنه نائية في نفسه مقصودة منه قوله كائنا اي كاستقادة ثبوتا في قولك ومعرفا حال من ضمير قولك وقوله اذا قلت ظرف لقولك لمن يعرف ان كان

ثم في قولك اذا قلت تنظير له قوله لكن لا يعرف ان ذلك الاتيان هو اخوه لا يلائم تقديم الاخ في الامثلة بل تاخيره وكان الوجه ان يقول كمن لا يعرف ان احدهما هو الاخر كما اشار اليه فيما بعد وقوله معرفا لا من ضمير قولك او من ضمير قلت الاول اوضح وما عطف عليه قوله ولا يتقدم فيما نحن فيه من ان طرفي الكلام المبتدا اذا كانا معرفتين جاز ان يستفيد السامع حكما لا لازم وشكل ذلك امثلة قدم فيها احد المعرفتين واخرى قدم فيها المعرفة الاخرى فاشار الى ان ما تقدم من المعرفتين لا يتقدم بلا قرينة الا ما يراد ان يقرأ بالاصالة داع اليه يماثل في الاهم فان المستفاد من الحكم ما يخدون من التشويق اشياء ويمتنكون في ذلك ابلاغة الامر تبين الداعي في تلك الامثلة وغيرها والضابط في التقديم ان يراعى حال السامع فان تصوره به كان الطالب ان يعلم حكما على احد المعرفتين كزيد مثلا قدمه وجعله محكوما عليه بالاخر رعاية للمطابقة مع ما في ذهن السامع وكما تقدم اذا تصوره به كان الطالب ان يعلم لازم الحكم عليه قوله كمن اذا نفى استمرار كل من لا يتقدم لكن اذا اثبت تقدم اذ معناه كل سبب يقتضيه قوله بل يعلم ولا يحكم على ذلك المثبت بل اشار الى ان السامع مستفيد منا لازم الحكم لا الحكم معلوما له قطعا قوله على الوجه المقصود اي على الوجه تصويره كالطالب على ذلك الوجه وكذا اجزى قوله على ما سيجيء قوله كيف حكمك عليه وعلى الاخر جعلهما محكوما عليه بان كان كان محكوما به لان المجيب في جواب الذي هو الخبر عنه في المعنى اي كيف حكمك على المثبت الذي هو مخاطبك والاخر بل يحكم عليه بالمخاطب اعتدادا بثبوته فقط او بالاخر او بهما معا فمن ههنا للسائل يستفيد السامع مصر المشار فيه وان المعتد به شانه فقط على سبيل قصر القلب فكانه قيل الذي شانه كذا معتدا به انت فقط مستفيد الحكم قوله محصره ومحصر غيره متعلق بنقل والمثال يفيد الحصر

هذه نسخة من كتاب ... وقف لله تعالى ... لا يجوز بيعها ولا شراؤها ... ولا يجوز ... ولا يجوز ... ولا يجوز ...

ب التزام كون اسماء الاجناس معارف الى متقدم مجهول لانه متكاثر
فان سكوت امة اللغة عن ذلك موضحة انواع المعارف واحكامها
دلالة قاطعة على انها ليست معارف وكذلك استاع وصفها بالمعارف
وقال ليكذبن في استاع معان الظاهر باستاع قضاء على انه جلب
ظرف ليكذبن فيهما التزم وارد في بيان امتناع الوصف المصدر الخالي
عن التنوين كونه اظهر فان المصادر موضوعة للتمايز دون الاخبار انتهى ما
واجيب ايضا العتب عن حديث التنوين اذ يجوز ان يقال التنوين في وجوها
لتشكير فلذلك لم يجز وصفه بالمعرفة لانه في نعت غير صالح للوصف بها
فيحتاج الى الجواب بان تنوين التشكير انما يكون في غير المتمكن من الاسماء كصه
واما تنوين نحو رجل فللتمكن وكذا تنوين زيد الى قولك مررت بزيد وزيد
اخر نكيره لكونه في معنى مسمى بزيد قوله ومن ثم صح اشتمال الخ
منع الملازمة ونسبه الى المخاطب لانه ما ذهب اليه كثير من العلماء والمراد
بالاجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان المصادر الموكدة موضوعة للتمايز
ليس فيها اعتبار الفردية وان كان لبعض انواعها فهذا خلاف قوله
ولزم عطف على لزم الاول وهو لتحدد ذاتان ولم يتعرض هنا لانتزام الثاني
كونه ظهر بطلانه مما تقدم واما منع الملازمة فمبني على اعتبار الفردية الذي قصد
هنالك واشار اليه هنا بقوله او بحذف مضاف قوله وانما يكون الكلام في
اسماء الاجناس كلما او في المصادر وحدها تاكيد تعريف الحقيقة تمام قيل به
احد الاحتمالين الثاني ان المراد بتعريف الحقيقة تعلق بها بواسطة اتحادها
فيها حال حضورها او تقديرا حضورها اي الاشارة اليها من حيث انها حاضرة
في ذهن ان مع انها تحقيقا او تقديرا ويلزم من ذلك ان لا يصار بتعريف
الحقيقة عن تعريف العهد الحقيقي او التقديري لانه ليس بمعين تعريف العهد
سوى القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا حقيقيا او مجازيا

ان يلزم

ان يكون تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد فسامنه ان استعمال
كلمة عموما وانما ذكر معنى تعريف العهد بطريق الحصر فيها على اندفاع ما توهم
من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى حضور الحقيقة من الحقيقة
الى حضور الحقيقة فيتمايز التعريفات فتطفكانه قال تعريف العهد
موجود القصد والاشارة الى الحاضر من حيث انه حاضر واما الذكر الحاضر
هو الحقيقة او حصة منها حاضرة خارج عن تعريف العهد فلهذا خلاف راجع
موضوع التعريف اعني الحاضر الى معنى التعريف اعني الاشارة الى الحضور
فلهذا عبر حضوصية الحاضر ويسمى الاشارة الى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة
والى حضور الحصة تعريف العهد كان ذلك امتيازا بالمجرد اصطلاح والكلام
في بحث ما هيه تعريف الحقيقة وامتيازها في نفسها عن تعريف العهد
ثم ان سياق كلامه يقتضي ان يكون مراده بالتحقيق والتقدير في العهد
تحقيق الحضور وتقديره وتنوين ذلك قوله حقيقة او مجازا اما التحضور
المجازي ان لا يكون الشيء حاضرا لكنه يجعل كالحاضر لمناسبة ما في وجوه
الحطابة ويلزم ان يكون تعريف المنطلق والذكر والذكر للعهد الحقيقي
ايضا لان المراد بها حاضر في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا
لفظا فقد نوقش مثال التقديري اعتمادا على سند كرمن بيان وجوه
التقدير وقد يقال الظاهر انه اراد بالعهد التقديري ما ليس مذكورا
لفظا كالمشهور وجعلها مثالين له الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف
الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه محذوران احدهما ان يكون اللام الموضوعة
تعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف وذلك فان الاستغراق يغني
غاير التعريف لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف بحو كل رجل وكل
رجال والرجل والرجال قوله واذا ثبت متعلق بلزم على انه
قيد للمحذور اللازم الثاني ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ

جماهير المتأخرين لدلالة اللام على الكثرة ولفظ المفرد على الوحدة وهذا انما يتم اذا كان اسم الجنس المفرد دالا على الماهية بقيد وحدة لا بنفسها وانا دل على الماهية من حيث هي فلا يدل على انه جاز على الاول ان يخرج عن الوحدة من غير ان يجعل الكل كلمة واحدة او يراد به كل فرد فرد لا بمجموع الافراد فلا يصلح قوله وان حتم في الجمع بينها اذ الجمع والتحتم في الجمع منها الى ان المفرد سلب عنه دلالته على بعضاه بالمرة وحتم اليه اللام وجعل المجموع دالا على مسماه كلفظ مسلمين في قوله لوجوه كثيرة مثل جواز تأنيث الفعل نحو جاءت الرجل وجواز تأكيده باجمعون وجواز دخول بين عليه كما في الجمع وجواز عود الضمير اليه نحو ان رجلا ضربوا وتوهم ان لا يكون اللام في الرجل كلية لبراءتها كالواو والنون في مسلمين قوله اذ ما جعل وجوب الوصف بالجمع او جواز ادنى الوجهين اذ اقلها محذور اصالة وقد يقال اراد واقربهما الى الوقوع قوله او صحته عطف على وجوب والمقصود ان الوجوب ان دفع بالمجاز فلا اقل من الصحة كما في اسماء الجموع وقيد الصحة بقوله على الافراد لان وصفه بالجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو الدرهم البيض والدينار الصفر قوله لا اقل اي لا اقل من الصحة على الافراد وهي جملة معترضة وان اعتبر معنى تطرق الى ان الصحة بالنسبة الى الوجوب كالبعض من الكل قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد اشارة الى ما لم يتعين فساده من اللوازم في الاحتمال الثاني والثالث وقد ظهر لك مما قررنا ان القول بكون اللام لاستغراق الحقيقة بشكل ايضا كما انه على عهد الكلام فلا مرد اتى دليله كما مر عن مدعاه قوله والاوجب تبادر موجب على انه معقول له لما ينبغي اتى يدل عليه ان يقال وكون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير كما قاله بعضهم ايه للاصول مواضيع كل معنى يعتبر مطلقا سواء العهد اعني الاشارة الى مدلول اللفظ معهودا اتى معلوما حاضرا فرد من ان مع ففي الكشاف ان معنى تعريف الجنس في الجمع الاشارة الى ما يعرفه كل احد

من ان الجمع

من ان الجمع ما موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك وان غلام زيد لمعهود بينكما بسبب تلك النسبة المخصوصة والشبهة واحد في اعتبار معنى العهد في الموصول واذا كانت اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا اتى سواء كان الحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف الحقيقة قسما من العهد كما ان ما سمي تعريف العهد قسم اغرسه ثم ان الحاضر ماهية كان او حصة جاز ان يكون حضور تحقيقيا وان يكون تقديريا فكان الاولى بيان ان يقال تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو ان الحاضر الحقيقي اما تحقيقا كما في قولنا احمد حمدا او مسلكيا بالحمد واما تقديرا بان ينزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي لوجه من الوجوه العطاية الا انه عرض ينزل عليها منزلة المعهود لغناية وكثرة وجوهه بخلاف كونها معهودة تحقيقا فانه قليل ظاهر قوله انا لا ان ذلك الشيء بدل من قوله لوجه لتقارب اللام والتاء في المعنى واختار ذلك لعدم الشيوع بتمام الحقيقة وغيرها فانه ايضا قد ينزل منزلة المعهود تحقيقا فهو لذلك حاضر في الذهن فكان معهودا حقيقيا مكررا من الثمن والمأكولات المعادة الغالبة قوله لحمل طريق التهكم بان يكون ذلك الشيء مستغنى فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه للتهكم المستجر به والاستهزاء او للتمليح فيثبت له ما يلزم الاحتياج كالحضور والمعهودية فيعرف باللام وسياق في علم البيان ان الجبن مثلا نزل منزلة الشجاع لاحد هذين المذكورين فيقال للجبان اسد قوله على احد الطريقين اتى التحقيق والتهكم قوله في شأنه صفة اسبابا مناسبة اتى متفاوتة وقوله او غيرذلك المجرور عطفا على ما بعد اللام من قوله انا لا ان ذلك الشيء اتى الغير ذلك المذكور مثل كونه امرا عجيبا خارجا عن الطائر او قطيعا فيجعل كالحاضر والمرئوع كالمحسوس الشيخ فيكون عطفا على ما يتقدم نظرا الى المعنى قوله فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود رجوع الى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة

الى التعميم بذكر الشئ كما مر قوله ثم ان الحقيقة الظاهر من كلام النحاة ان اللام
لها معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد ومن كلام بعضهم ان الاستغراق
معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا هو العهد الذهني الذي هو في حكم
المنكر وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد المتناول لفرد الحقيقة فلا
ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة معنى آخر قسيما للعهد كما فعلوه وان الاستغراق
لا يجوز ان يكون معنى اللام فشرع يبين كيفية استفادة الاستغراق والعهد
الذهني من اللام مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد يوضع عبارة الكتاب
في نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي
لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا متعددة لتحققها مع الوحدة وقد يوضع عن
المصنف تغيير ما الى قوله لا متعددة لتحققها مع التوحيد ولا متوحدة لتحققها
مع التكثير ومعنى بين النسخ المغيرة لها ما هو مشهور في الكتب الكلامية
من ان الماهية من حيث هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات
التي تحمل عليها الا ما اجتمع مع المقابل الآخر في صلاحية كل واحد من المتقابلين
غير مشكك فيها معا واما النسخة القديمة فقد حملت على نفس التعليل بان اللام
في لتحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى متعددة فانها سبب لتحققها مع التعدد
اي التوحد يكون لا متعددة فيكل واحد من هذين المتوهمين وانت خبير بما فيهما
فان تحقق الماهية مع صفة لا يستلزم ان يكون مقتضيه وبان كل واحد منهما
يرفع الآخر وبان تعليل صلوحها للتوحيد والتكثير بسبب التعليل المذكور
لا يصح لان توهم فاسد ناشئ مما لا يصلح ان يكون منشأ له لا يكون سببا لذلك
الصلوح في نفس الامر ولا دليل عليه كما لا يخفى على ذي فطن سليمة وقد حملت
على تعليل التسليب ايضا لان تحققها مع التعدد ضلا يدل على ان التعدد ليس
منها ولا جزءا لان الجزء متقدم فيكون امرا خارجا عنها عارضا لها وذلك
الماهية الزائية لانها في الجزئية والكلية الذاتيتين في العروض لان العروض مما غير
على الخارج

على الخارج عن الشئ قد لا يكون لازما له مستغنيا لذاته فلا يكون ذلك الشئ
صالحا لما يقابله وفصل الاعتراض عن توجيهه الاطايل بكثرة قوله صالحة
جزء الحقيقة واللام في لكونها متعلقة به ومن حيث من متى حال من ضمير
كونها اي ماخوذة من حيث الحقيقة والاستعداد نصب على الخبرية قوله فيكون
الحكم انما اذا كانت الحقيقة من حيث حضورها في الذهن بحقيقتها او تقديرا
فان قصدت به الماهية من حيث هي الحيثية كما في مقام التوقيعات او اجراء
الاحكام على الماميات فذاك وان قصدت اليها من حيث وجودها في ضمن
الافراد بناء على ان الاحكام المجراة عليها انما ثبت لها في ضمنها كان استغراقا
وعدم استغراقها موضوعا الى مقتضى المقام فاذا كانت المقام خطابيا
يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراق دفعا للتوهم الترجيح
بلا مرجح واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على اقل ما يتحقق فيه
الحقيقة فقد رجع الاستغراق والعهد الذهني اعني الحمل على غير معين
الى تعريف الحقيقة فاسلم الحبر اذا عرف باللام فان كان هناك حصة من الماهية
معهودة حمل عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث
وجودها في ضمن فراد حمل على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها من حيث
الوجود فان كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير
معين واما قدم الحصة على الماهية لانها اعرف وافرق بمعنى العهد والمعلومية
قوله استغراق الجنس الحكم والجنس بالكسر موازنة تخدع يشبهه قد تغاير
والخب بالفتح للذاع المخدين قوله مفردا كان او جمعا حال من المعرف
باللام الحقيقة والمساواة التسوية بين المفرد والجمع في الحمل على الاقل وتقديم
خبر كان في مثل هذا الموقع واجب وانما يجوز اذا لفظ الابهام وموالا ضاع
فرق الشارح لان ليس وان جميع الافراد في ليس الماهية فيها لا يستلزم
ان لا يكون بعضها مرجحا من جهات اخر قوله على فكل ما يحتمل ان يحمل عليه

ضيف المبين للمفعول وكذلك ظاهر وجب وفي قوله الزائد على الاثنين بيان
اشار الى ردما يرد عليه من كون الاثنين جمعا اى صواحد والزائد على الاثنين
الاثنان وفيه تنبيه على ان التثنية بين المفرد والمثنى والجمع كالترتيب بين
الواحد والاثنين والثلثة وعلى ان الجمع اذا اطلق على ما هو اكثر من اثنين
يتناول من واحد كان مجازا ايضا كما في قوله تعالى انجزاشهر معلومات قوله
وستقف على هذا اى الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلال في نوح
الاستدلال حيث قال صناكي الجملة التي لا يكون منتهية الحال في الكل وخلافه
كقولنا المؤمن فقير كم سيمت مهملة ولا حتمالها الكل وخلافه ان استعملت لم تستعمل
الا في المتيقن وصوابه لطلب اليقين في الاستدلال لاترك الحقيقة فيه
الى المجاز ولا التصريح الا الكناية قوله ومبنى كلامي هذا يعني كلمة بان الاقل
في الجمع موازاد على الاثنين بواحد قوله ليس الجمع اى ليس بجزئي من الجزئيات
التي تصدق عليها حقيقة صيغ الجموع الاصطلاحية والمراد بما يكي الصناعة
وصوابها السوابق منها وكذا معنى لواحقها ومن علم المعاني وما تعلق به كذا
يقين في تلك العلوم تماما التثنية والجمع بالحد والصفة وعود الضمائر و
جواز التانيث في نحو جاءني الرجال دون الرجلان وبهذا تعرف لصاحب الكشاف
حيث قال في اشهر معلوماته ان لفظ الجمع يشترك فيه ما واراد الواحد قوله
عرفا في الاستغراق العرفي ما يعد في العرف تمام الجمع الافراد في نحو لا مرقوله
غفارا لذنوب اى من شانه وكونه ان يعفر بها كلما الا ان عزان الكبائر مقيد
بالتوبة عند المعتزلة وعزان الشرك مقيد بها عند الكل ولا قدح فكلي في تمثيل
الذنوب جميع افراد ها قوله واستغراق المفرد لكون اشمل زاد لفظ يكون
اشعارا بان استغراق المفرد قد يكون اشمل لا دائما ومثل بالنكرة المنفية
لوضوح ذلك فيها وانما صدق لا رجال مع وجود رجل او رجلين لان مدلول
الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا نفي هذا المركب اشتمل افراده ومن جعل الجنس ليس

الواحد والاثنان منها واعلم ان المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد بها الاستغراق
يتناول كل واحد من افراد مفهومه اعني الاحاد فاذا اسند اليه حكم كان منتسبا
الى كل واحد منها وانما الجمع المستغرف فيقتضي تناوله لكل جماعة
وهو يشترط ان لا يتداخل الجماعات واعوذ بالله من خذراعن الشكوات فاذا نسب اليه
حكم كان منتسبا الى كل جماعة فان استلزم نسبة لها نسبة لاحاد ها كالجمعي عليها
فهم نسبة لكل واحد والا فلا وانما يلزم على المصنف زاعما ان نسبة الوهن
الى العظام لا يدل على ثبوت الوهن لكل عظم فاحتشر اللفظ بالافراد وتوصل
الى الاطناب في معناه وسياتيك تمام الكلام في باب الايجاز ان شاء الله تعالى
وفي الكشاف ان الملك اكثر من الملائكة وروى عن ابن عباس ان الكتاب استغراق
اكثر من الكتب واذا كان معناه كل جماعة فرج عنه الواحد والاثنان فيكون الجمع
المفرد اشمل لكن جمهور ائمة التفسير والفقه على ان الجمع المحلى باللام والمضاف
كالعالمين والمحسنين وعبيدي يتناول كل واحد ولذلك يقال بطل عنه
سهم الجمعية وصار الجمعية وفي نحو صح استثناء الواحد والاثنين منه نحو
جاءني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع الكل المجموع كما في قولك لعن جال عدي هم
اذا لم يلزمك الا دون واحد وقد فرق بين المفرد والجمع في جانب القلة بان
المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد والجمع يراد به بعضه لا
ان الواحد قوله واذا عرفت هذا اى كون المعرف باللام في المقام للجنس
محمولا على الاستغراق قوله لزم ان يكون غير زيد منطلقا لان معنى الاول
زيد كل منطلق ومعنى الثاني كل منطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق زيد وعمرو
ما لوا وايضا لان القصد الى حصر المنطلق فيهما سواء قائل قوله حكمات
اعتبارية مثل ان يكون جود غير حاتم مثلا قليلا في نفسه او حقيرا او غير عالم
او غير واصل الى المخاطبين قوله وانما الحالة المقتضية لكونه جملة جعل
الحالة المقتضية لكون المسند جملة امرين قصد تقوي الحكم بتفصل المركب لكون المسند

في الآيات المذكورة وحدها نصب على التمييز وضمير فصل للحصر اي يطلعك
الا عمره وضمير على انه للشان وخبره قوله كيف طبق والمعنى جاز ذلك مع
ان المعنى ليضيق الشان لا يكون الا جملة غيرية لانه انجلع عن معنى الاستفهام
وصار معناه طبق تطبيقا بليغا كاملا ومن ثم جاز ان يكون حينئذ
طرفا لطبق وجملة ينظره وجار بين حال من المستفهم عنه او من ضميره
في بترلهم والضمير في به للمتعزل وقوله لموح يتعلق بجاءين وذلك الشان
الى اذ عاد الاحداث يلوحوا بالاسم مدعين انهم يأتون الايمان لم يكن
راجعا عنهم متقبلا منهم كيف والمبادرة اذعان الاستمرار وحيث وقع
متعلق طبق ومع الباء عطف على جملة الاسمية اي وكاينه مع الباء وقوله
فاعل طبق والوجه في تطبيقه المفصل في رد عوام الكاينة اذ عوا
احداث الايمان لا ثبوته لموح منهم فرد ذلك عليهم بانهم مستمرون
على عدم الايمان مع التاكيد بالباء فان الجملة الاسمية بحر بها كما اذا كانت
منفية تقصد بها بحسب المقامات استمرار النفوت كذلك اذا كانت مثبتة
يقصد بها بحسبها استمرار الثبوت ويلزم من استمرار انتفاء الاحداث فضلا عن
اثبات الشيء بينة ولو قيل وما اصنام لم يبلغ بهن المرتبة في الرد وقد تعالى
قصد الاسمية في الجواب اخراج ذواتهم عن لفظ ما من الامكان ويلزم
انتفاء احداثه قوله وتفاوت عطف على موجد على قوله والمناسب كما
تقدم وما تاخر ان يقال وعلى ان تفاوت اي يطلعك على تفاوت كلامهم
على كيفية اصابته والصواب اعني قوله وسوراهم ان ما يحكيه ذا المتكلمين تعلقا
امنا وانا معكم الا انه ادخل ما نوصل به ان المكابرة في المتكلمين تعلقا ومعنا
الاعتبار صح ان يكون فيهما يحكيه ظرفا لتفاوت كلام المتكلمين لما سيجيء
قوله تفاوتا مصدر للمصدر والى جملة متعلق بالاول على انه بلغ والشاكلة
الخاصرة والوتين الوريد وانما اصاب انسهم شاكلة انزمي ثم الرام وانما احتاج

مع المؤمنين الفعلية لانهم يدعون احداث الايمان وتجددوا عن التاكيد
ان انفسهم لا يساعدهم على هذا الكلام ومع شياطينهم الاسمية لانهم يدعون
الثبات على اليهودية واكدوا لانهم في ذلك على صدق رغبة وفوق وشاط
ونصب سلاما بتقدير الفعل الدال على العقد ورفعه على انه مبتدا محذوف
الخبر اي عليكم فدل على ثبوت السلام بل على دوامه بحسب اقتضاء المقام
فيكون تحية عليهم حسن منهم تحيتهم قوله فسيكفيك عليهما في موضعها
في الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة وانما جعل الحالة المقتضية
كونها ظرفية ارادة اختصار الفعلية لان ارادة احتمال التجدد والثبوت لان الكلام
في الجملة الواقعة جزاء والظرف لا يكون جملة الا بتقدير الفعل قوله بدل اشتمال
نصب على الحال اي مبدلا منه مستقرا وعلى اقوى الاحتمالين حال من ضمير مبدلا
من مستقرا وعلى اقوى الاحتمالين حال من ضمير مبدلا اي كائنا عليه وعلى تقدم
حال من ضمير كائنا فتدبر احوال مثله قوله وبنظر لك من بدا اي من كون الظرفية
اختصارا لفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة خبرية مفيدة بتقييد محضر من
الشرط ان مرجع الجمل الاربع المشهورة الى ثنتين لان الظرفية رجعت الى
والشرطية الى الجملة التي وقعت جزاء وهي اما فعلية او اسمية قوله والحالة
المقتضية قاخر المسند عدل عن ضمير المسند الى المظهر نظرا الى تحلل الحاصل
تفاصيل الجمل مع رعاية حسن الاجتماع بين لفظ المسند والمسند اليه وقدم
الوصف في اسناد تاخير المسند الى مقتضيات تقديم المسند اليه ونسب الى
بعض الكوفية ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا يوجب له صدر الكلام اذ
لا بد ان يتعلق المحكوم عليه اولا حتى يكون الحكم على المتحقق وذلك يجب تاخير المسند
ايضا فلا حاجة الى ما ذكر في تقديم المسند اليه فرده بقوله وانا كما ان نمنع ان
لا نمنع ان استجلاب صدر الكلام للمسند اليه حاصل لكون الحكم مطلوبا اذ ليس
كون الحكم اولى من كون المحكوم عليه مطلوبا بمناك ان مرتبة استجلاب الصدر انما

جعلوه واجبا بل سوغوه فرضا وذا وليس الاستيعاب في وسعه كون الحكم عليه
مطلوبا في مرتبة اعلى وهو غير خفي شأن ان هذا النحو منقضا بالعقلية
فان الحكم كما يتوقف على تصور المحكوم عليه يتوقف على تصور المحكوم به فلا يجب
من بين الجهة تقديم احدهما على الآخر فان العقل على ان التقدم في التصور لا
يستلزم التقدم في التلفظ نعم كما كان المسند اليه واذا يطلب المحكوم به وصف
آخر غير المسند كان الاصل تقديم عليه نقلا وذكرا واما وجوب تقديم عليه
لذلك الاثر الى وجوب تاخره في تجلة الفعلية وجوان في الاسمية فوله
واما الحالة المقتضية لتقديم وقد سلف منه احالة بالمسند اليه على ما
يقتضي تقديم المسند فلا بد له من الاهتمام بمقاصيل هذه الحالة فوله
موضع تقديم اي تقرير ومحقق ان كون تعيين الاستهام مقتضيا للتقديم
هو اذا كان المراد تخصيص المسند اليه الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص
والخصوص ان يستعمل بازاء ال التي على المقصور عليه اعني الخاصة فيقال
مثلا خص المال زيدا اي المال لم يدون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال
ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيدا بالمال فانه
على تضمين معنى التميز والافراد وذلك لان تخصيص شيء بشيء في قوة
تميز الاخر به فكانك قلت ميز زيدا بالمال من غيره ومن هذا الاستعمال
خصصت فلانا بالذكر وخصك بالعبادة واختص بوا وجتص بهم
من بين اخوانه وكذا قوله تخصيصه بالمسند اليه اي تبيين المسند وافراده
بين الاشياء الصالحة ان يجعل مسندا بالياته للمسند اليه وهذا بعض
قصر المسند اليه على المسند ومن الاستعمال الاصلي قوله ههنا من غير ان يخصه
باحد هما وقوله في ضمن الفصل اذا كان المراد تخصيص المسند بالمسند اليه
كما مر ومعنى قوله تركهم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على الخصوص لكم
لا يتجاوزه الى الخصوص لي وديني مقصور على الخصوص لي لا يتجاوزه

الى الخصوص

ان الخصوص لكم فالقصر للافراد والمقصود المشاركة وقد يعكس بان
يكون القام لكلام مفيد للاختصاص بمعنى الحصر ان سلم لم يضر ذلك
التقدم عليه لجواز اجتماع ادلة على دليل واحد قوله وفيه بحث
والمقصود اشارة الى ما سيجيء قصر تعيين وان كان عنده واعلم ان الفاضل
قوله ورد خبر المبتدأ الذي معه قولهم قوله على هذا ان كون جوابا للمرقوه
ويمكن جعل المثالين من قصر القلب بان يعتقد ان مع كون زيد قائما عاد
كون المتكلم فيه وانما جعلها من قصر الافراد لكثرة اشتراك في بين الوصفين
وسيأتيك في هذا المعنى ما تتم في قصر المستعان ومن التقديم قوله كقولها
انى كنوى القائلة وهي ما بين ثلاثة اشهر الى تكيه وتضى عليه
قيلت من سبب شجاعة تجركت كلمات مشهورة من جملتها انك
جلته به في ليلة مظلمة مشدودة جبك النطاق تحت واسي سرجي
وعلى ايه درع اشارة الى ما زعم العرب من ان المرأة اذا اتخمت
ثم وطئت اتت بالولد الشجاع والنهنك جمع الجحاك وهو الطريقة في الرمل
وعجز والنطاق شقة ليس لها حجز وانشنق مجتمع على الارض وقد يقال
تحب راقص سريع حال من جملت باء واو والظاهر ان سرجي فاعل الظرف
لاعتماده فلا يكون ضمير فيه وكانه مثل به على الاتصال المرجوح اعني
كونه متصلا رفعت حالا بالضمير وحال لجملها بعد حال مفردة قوله
رجهين ثبات عنان في مدح النبي صلعم وقيله لو راحة لكان معنى
جوده بالخير كان البذل من الجود والكرم ههنا وفي قوله الساعة حين
موصوفة يصلح ان يبتدأ فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قولنا لو
واحل مسمن عندنا على ما سيصرح به الا ان الاكثر في الاستعمال تقدم
الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي ثوب جيد وكتاب
نفيس وعبد كريم ذلك لانه لما لم يحتمل ان يكون وصفا اعرف كان به

بالمراد الامثلة من النكرة موصوفة وغير موصوفة على ان تقدم الظرف فيه
المذكور قسمان واجب اولا وانما لم يتقدم في اجل مسمى لان المعنى واني اجل
مسمى عندي فتخصيص الزمان الساعة ولا يجوز ان يجعل المتقدم في اسم للتخصيص قوله
لبيك اني الداعي فاتها سوقت سماعتي والخلق جميعا طفة وضوء مصدر وصف به
والوضيء المنسوح من وضئت الشيء بتخته وذكر ضمير المجرور في مروحيله للنظر
الى الصيق والهاجس ما يخطر بالبال وخبر انما استثناء منقطع ان لكنني ذو لبب
لبيد قاله عند الفزع والاعز الكريم الشريف اصله الابيض الجهة من الفرس
والاليل من الليل الصبح اضاء واشرق تاما ان تعقدي واهداه جمع ياد والفعل
الحمل المرتفع في رأسه نار جعله اسمية وجاز ان يكون نارا فاعل الظرف لاعتماده
على الموصوف فلا يكون تماما من قوله وما شاكل ذلك اي الذي ذكرناه الاستئناف
وقوله فاني النعت متعلق بقوله لا نعت وتعليل لكون التقديم حتما على ان
خبر لا نعت ولذلك اي ولان النعت لا تقدم يقال جاءني راكبا رجل بنصب
راكبا على انه حال ولا يسوغ انه لو اخر لكان نعتا ممنوعا فلو لم يمتنع تقديم
النعت لجاز رفعه مقدما وربما يقال اراد انه يجب تقديم الحال اذا كان
دليل لكيلا يلتبس النعت فيما اذا كان صاحبها مضمرا او نحوه بخلاف
تقديم النعت لم يرتفع الالتباس في صوح النصب صلا قوله لان
الظرف يريد ان هذا التقييد انما يصار اليه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا
لانه لو اخر الظرف لكان حملا على الوصف اولى وانما قال عن المنكر لان
المتاخر عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له اذ قد يراد بالفعل او باسم
الفاعل المنكور والضمير في منه للظرف ولفظا بالجار يتعلقان باولى لا
اني الاول باعتبار الفاعلية والثاني باعتبار المفعولية كقولك زيد
بالاكرام اجدر منه بالاهانة ولتمحض معناه زاد حذاء ثم بالاكرام على
حذاء بالاهانة قوله لا يرى تعليل للاولوية وذلك اشارة الى التحمل
على الوصف

على الوصف وقوله استند عاد مع ما عطف عليه مثل من امرين وجه سبق
في الفصل الثاني مما ذكرت في تعريف المسند اليه من ان طرفي الحكم كلما
ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا فيقوى الفايدة في الاغلام بوجه
لاكلك اني ولان المصير الضمير بالتقديم لتعاضد الامرين في الحمل على الوصف
لا يوجب تقديم الظرف حيث لا تعاضد ان كما اذا كان المنكر موصوفا
فان المنكر حينئذ لا يستند عن الوصف استدعاه اذا لم يكن موصوفا فلا يثبت
تلك الاولوية فلا يجب التقديم فان قلت اولوية الثانية علة باعثة على
التزام التقديم فاذا انتفت صارت باعثة على ترجيح كما عرف قول
وان هذا التقديم للحكم بان الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه
اردفه بانه اذا كان المنكر موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان المتبادر
من كلام وجوب التقديم مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا فاشار الى
ان هناك تفصيلا وسوان الظرف الواقع خبرا ان لم يكن له حق التاخير عن ذلك
المنكر قبل صيرورته مبتدأ فانه يجب تقديمه عليه كما مر وان كان له حق
تاخير عنه لم يجب محافظة على حق التقديم وفرقا بين التقديم والتاخير
لا يقال هناك صور اخر لا يجب التقديم فيها ايضا مثل قولك
ما احد خير منك وما رجل في الدار لانا نقول نعرف حالها بالمقايسة على
المنكر الموصوف فكما ان الوصف تخصيص فيفوت تلك الاولوية معه
كذلك حرف النفي والاستفهام يوجبان تخصيصا فلا يبقى تلك الاولوية
معها ايضا وقوله للمصدر بحاله فعل كسلام عليك وما افعل لم كوتق
قوله فلا اني فلا يلزم وقوله فاعلة النفي الاتية اي قوله عن مبتدا اية وذلك
اي عن مبتدا انه المنكر الذي ليس موصوفا قوله وذلك اي الامر
الذي لم يجز بعد مبتدأ والظرف حينئذ اخبر عنه قولك سلام عليك
وقوله غير لا خبر من سلام عليك لان اللفظ المحكي معرفة وكذا مفيدا حال

واذ قد عرفت طرف المراد من المعنى الذى اريد بلفظ المثل والعبرة فذاك هو
الاستعمال الذى هو بطريق الكناية بلا توسط حاصل وتحقق المعنى المفعول
من تحققه اذا علمت حقيقته وهذا اشارة الى ان التقديم اعنى ان
سيعلم منك ان الكناية فيهما من قبيل الكناية فى الحكم وان المقصود بالكناية
فيه بتسوية فيعلم ج علما تاما ان تقديمها اعنى لما اريد بها والا فاذا قصد بها
ان الناس بين فليس يلزم تقديمها لقصد ان تركب الكلمة المخصوصة لما اعنى كون
اعنى على المراد بها فصل واعلم ان هذا هو الفصل الذى وعدته فى المجالة
المقتضية لصيد الفعل انه يذكره فى غير هذا الفن وقد اعاده ههنا ذكره بعد
الاعتبارات اعنى الترك واخواته مع كونه مذكورا بعد العهد يعنى
عليها تفاصيلها ولم يرد ان كل واحد من هذه الاعتبارات جار فى كل واحد
من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره فان الاضمار الآخرى فى الفعل
والحال والتيسير بل اراد انها جارية اجمالا فى الفعل ومتعلقاته وان خصوص عدم
جريان الترك فى الفاعل بالغرض ليشير الى ان جريانه فى غير الفاعل اوضح
ايضا حاظهارا لما فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من الكلام اى فى موقع المقصود
لا انى تكلمت بناء على الخصوص قوله الى فاعله اى فاعل الفعل فانه لا يحذف
وحلم وان كان يحذف مع فعله بخلاف فاعل المصدر فانه يحذف وحلم
ويجوز الكسائى حذف فاعل الفعل فى نازع العاملين مردود وتركب
ما ترب واكرم انا ما لم يوجد فى كلام العرب العربا فلم يعتد به وان حمله
المصنف على حذف الفاعل على قوله الى نفس الفعل اى يحذف وحلم كما
يحذف مع فاعله ايضا وكانه اشار بلفظ النفس ههنا الى ان الفاعل لا يتوجه الحذف
الى نفسه ولو عكس وذكر النفس فى الفاعل لكان اظهر فى المراد قوله الا فى
المفعول به وذلك لانه داخل فى معقولية الفعل المتعدى فان المتبادر
اتساق الذهن شيئا فشيئا بسهولة ان اتى بترك ويطلب معرفة حال

هو منشأ ومنوى بحسب القرائن فلذلك انكشف حاله فى الترك
تشاء فانا وبين لكم مقتضيات بخلاف غيره فانا لا بد فعل فى مفعول
الفعل فان الترك لا يسع فيه كذلك ويعلم حاله فى الترك فاذا ذكرت
ترك المفعول به على طريقة المقابلة فقوله اى بحسب قرائن الاحوال
اراد بها ما يعم اللفظية والمعنوية وجعلها نظرا الى مواد جنس الفعل لان
الكلام فى ترك والا فالحالة الواحدة يكفيها قرينة واحدة واقتصر من مجالات
الترك على ذكر الاختصار واتباع الاستعمال اذ المقصود ههنا بيان
القرائن فاعتبر فى غير مجالات ترك الفعل على ما تقدم فى ترك المسند وقد
فصلت لك من عندنا بعد ما المتأملين فان حذف الفعل فيها قياسى
قطعا وحظيته من حظيت المرأة عند زوجها صارت ذات حظوة
والتى من الايا لو اذا قدر واحدا اى رجلا كان لا يحظى عنده امرأة فلا تزوج
بنى اجتهد بنى فى ان يحظى عند قلم فيفعل فطلقها فقالت ذلك اى ان لم
يثبت لك فى انثاء حظيته فانى غير البتة وقد يروى بنصب الاسمين اى
ان لم اكن حظيته فلم اكن البته فصار مثلا يضرب فى كل قضية كان الآن
الا لاما بمجتهد فيها كقولنا استغفت عليه لعارض لا من جهة وقته ظاهر
فى قوله لو ذات سوار لطمتنى مشهور وجواب لو محذوف اى لما ان
على وقيل هى بمعنى الفن فلا حاجة الى ان الجواب لكنه لا يتعين مثالا لان
لو بمعنى الفن لا يستلزم الفعل وقوله او غيرذلك بالجر عطف على قوله لم
كما اذا اردت ضرب المثل بغير ذلك المذكور من الامثال الواردة على
حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيدا جاء لو عمرو فمنصوب بفعل اذا
لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا لجاز ان يقصد فيه اتباع
الاستعمال الوارد على تركه قوله وذلك القرائن اى التى تفتش عن
ذكر الفعل فيحذف ج اما جوازا واما وجوبا واما وجوبا مع فاعله كثيرة

وانا اضبط كما اتى اجمع كل من القرائن في هذا المقام ما استعين به على درك
ما عسى يشذ عن جمع بان تقيسه عليه وكل عسى مخمل ويقدر بالمقول لان
الجملة الانشائية لا تقع صلة للموصول وقوله يشذ بدون ان يوجد لها
وفائدتها الاستعارة بان الشذوذ عن الضبط محمل لا قطعي قول منها
ان يكون اتى الفعل مفسرا فيحذف وجوبا لان المقصود الابهام حذفه فتغيره
فلو ذكر تصور تغيره بهذا المعنى والاسم المرفوع بعد ان ولو وبلا محمول
على انه فاعل فعل محذوف لا مبتدأ لاختصاص جمن الكلمات بالافعال
وكذا بعد اذا الشرطية على الاكثر واما همزة الاستفهام فقد يجعل ما بعدها مبتدأ
فيجوز دخولها على الاسماء والافعال وقد يجعل فاعلا كما اختاره ابن هشام
بالفعل اولى فلا يرد اذا الكن والصنف على الفرق اعاد لفظ نحو وذكر الكلام
اشد تأثيرا لان المغير انما ان يوافق المفسر لفظا ومعنى كما في زيد ذهب
او معنى كما في زيد ذهب به اتى اذهب وانا ان يناسب كما في زيد ذهب
اخوه اتى انفرد قوله وخواتي فارجعون احاد لفظ نحو لان المحذوف هنا
جهنا الفعل مع الفاعل والمذكور منصوب وفيما سبق المحذوف مجرد
الفعل والمذكور مرفوع وسياتي الكلام في فاء فارجعون قوله كما سبق
المغير هو اتى لكون الفعل محذوفا مفسرا على الوجوه المذكورة فانه ذكر
في المفعول به اتى الفعل يضمر بشرطه ان يفسر اما بلفظه ومعناه واما بمعناه
او بلازمه وان حروف الشرط والتخصيص يليها دخولها على غير الافعال ولا
دخول للاستفهام واذا على الفعل لوقع وقد مثل في بحث الفاعل لا يجاز
الفعل وحان بقوله ان قد ولو لانا قوله ومنها ان يكون مناك اتى موضع
حذف الفعل حرف اضافة اتى حرف يجر قوله لوضعها على ان يقتضي
بطلان الافعال اتى عمل ان توصلها الى الاسماء وتنصبها وخفضها ايها
ولذلك سميت حروف الاضافة فهذه الحروف لا تنفك من معاني الافعال

لكنها

لكنها لا تدل على خصوصية فعل بل على الفعل المطلق فاذا اريد تقييد
ذلك المطلق بخصوصية احتيج الى دلالة اخرى ثم تلك الدلالة الاخرى
تتفاوت فتارة تكون الشروع فيه اتى في الفعل الذي تضمر اللفظ الدال عليه
قوله فانه اتى فاني الشروع في القراءة بقيد ان المراد بسم الله اقرأ والباء
في بسم الله انما للملابسة على معنى ملتبسا بسم الله اقرأ وانما للاستعانة
اتى باستعانة اسم الفعل والاول احسن وقدر اقراءة دون ابتداء القراءة
ليقيد تلبس القراءة كلها باسم والعرف قصد الاختصاص بان ناسب المقام
والا فاتى مجرد الاهتمام قوله فانه يفيد ذلك اتى فان الشروع بقيد تقييد
الفعل الذي شرع فيه مثل هذا اسم الله ثم قوله لكون الاقراء بمعنى
ان يقترن الفعل كله بالقول الذي يقبض تقدير الفعل لان يقترن بعض
مجرد الشروع فيه كما في بسم الله والرفاء الموافقة والالتئام وهذا دعاء
الجاهلية للعروس وقد ورد النهي عنه والاختيار فاعل يعرض واليك
ظرف لغو والاصح ان جعل الاختيار فاعل يعرض واليك ظرف لغو
ولا يصح ان يجعل الاختيار مبتدأ واليك مستقر لامتناع الاكتفاء بتقدير
المضمن العام والحذف في مثل هذه الصور جائز قوله وقد تكون اتى تلك
الاحوال الاخر في عموم الاستعمال اتى كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا بهما
مضمن ذلك الفعل المقيد اكثرة استعمال ذلك المضمن لوجوده في ضمن جميع
قوله لانه اراد الاعم الحصول لان المضمن العام الذي يقتضيه في الظروف
اذا لم يكن هناك قرينة مخصصة وانما قال معنى الحصول فيها على جواز تقدير
الكون والثبوت وغير ذلك مما مر بيضاوي ثم ان مفهوم الحصول مع عموم
ما فعال له خصوصية بها يمتاز عن سائر ما يكافيه والمقصود فلا منافاة
بين قوله وكونه فعلا مقيدا والحذف في مثل هذه الصور واجب قوله من
مقيدات الاحوال اتى من الاحوال المفيدة لفعل المطلق الذي دل عليه

حرف الاضافة وذلك مثل ان يسبق ذكر الفعل نحو هزته اليوم وضربت
او يسبق ما يدل عليه نحو ليحيى الحق اني فعلت فعل قوله فيكون لحال
مغنية دل على انه اراد بالحال ما يعم المقال لان المغنى ههنا قول ان يل
من كلمته وقد يقال جعل القرينة كونه جوابا للسوال لان نفس السوال فيكون
قرينة حالية ولو اعتبر مثل هذا الشاول لم يثبت قرينة لفظية اصلا قوله
وعليه اي وعلى ترك الفعل جوازا كون الكلام جوابا للسوال واقع قوله تو
وليس سائلهم وذلك لان السوال نفسه واقع في الآية اي حاصل وكون
فيها لا ان كون السوال سوالا مقدرا وحين تقدير فيها وذلك لا يقدح في وقوع
ذات السوال فلا بيان كالمثال الذي ذكره اولا في الاشتمال على سوال
واقع وان اضاف فيها بان السوال فيه مقتصف بالسوالية بحقيقتها وغير خفي
السر اختيار كون زيد في جواب من قام فاعلا لا مبتدا او قولهم السوال
مقدر يعني ان ذات السوال مقدر غير مذكور قوله خارج الحصوص اي
دليل لاجل حصوصه وهو فاعل فعل محذوف اي يكفيه ضارع وقيل ان يكفيه
والثاني اليق بالمعنى الاول السوال المقدر ومحيط عما يطبع الخوارج
ان تسايل مزاجل الكهف المطبخات اي اهلاك المهلكات تامة والمقصود
ان زيدا كان معاذا للاذى قائما مراعيا للانصاف وبطم الآية كذلك وكذلك يوحى
اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم فقوله يوحى اليك ربك
سهو وقع ههنا وفي قسم النحو ايضا قوله ومن ابتدا على السوال المقدر
فصله عما قبله لان السوال المقدر ههنا قرينة للمبتدا المحذوف لا للفعل
كانه لما قيل يقم الرجل سالني سائل عن الرجل فاجيب زيد اي موزيد هو
المعنوية من السوال والجواب مرعيته ههنا اذا جعل كلمن جزاء بعيدا
اعني الرجل على عكس ما تقدم في زيد جوابا للقوله كل من اتاب عليكن قرينة
على ذكر منك قوله لمن اتاب اي تاب نعم ويشكل قوله وان عدا

باعث متقدم واسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال متناولا
للمقرب الآنية بسبب اقترانه بالاشارة الحسية يفيد كمال تميز ويتعين اذ
لا يبقى اشتباه اصلا بعد الاشارة التي هي بمنزلة وضع اليد ويتأتى المقصود
به عند العقلاء وبعده ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف ومن جعل العلم
اعرف نظر الى ان تصور المتكلم مصور بطريق اشتباه اليه قطعا فكان جهة
حضوره اتم فتعلم ان الاسب ايضا قد تقدم اسم الاشارة على الموصول
قوله تو وذا فاعله كما سبق الاشارة والتنبيه ومن قال شيبان حال اعرفني
وجه حال من شيبان على طريقة علمه ابرهه عينا والفضال والتلميح ان
بابا دبه اي موضع كونه من خطط العرب وخططهم وكرامهم مشهورة فتي كمسنة
من غيره وبهذا مثال للعقد الى الحل تميز قوله مرابي ليث جعل ظلمه الليل
سربالا تشبيها بالطارق فلا يرتاب الا بناء على خصوصا اذا كان منا كما عنادكم او
انا قد نقيضه التنام اي اومى اليها بانها طارق نحرني اي فلتنحرني ودعاء عليه
وعلى رعاية المشاكلة او التعجب الهيئة وخاطبها بذلك على مجرى عاداتهم في خطاب
الجمادات فانيا رجيشة فان فجرى كما يجب اشارة في الكفاية وبهذا مثال لان اسم
اسم الاشارة حيث لا طريق سواه قوله ولا يقيم الضمير في به راجع الى المشتق
منه اعني العام المقدر بحسب المضمن فانه المبتدا الذي تدل عليه يقم اي لا يقيم
يقيم احد على نظم يراد به وقد يتوهم ان المستثنى منه ضمير مستتر في يقم راجع
الى احد والاذان يدل منه كما يشعر به عبارة المصنف في قوله تو ان كانت
الاصحة والاجرى الاصح انهم بالرفع كما بحث في مباحث العدد وغيرها لجواز
الابدال المشترك بينهم برفعه وايراد احد منهم اشارة الى ان امتيازهما غا
عداهما في صفة الذكورة في السوال ثم من ذا تهاتم اورد واسم الاشارة كلمة ههنا
فاصلة بذلك تميزا لكل تميز وتعيين ليكون اثبات ما اسنده اليه مع حم
ذلك بحيث ينظر اليه الناس صلا والكشف الدال والجوع والزبة

يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معامله المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز
ذلك في بعض المصادر قوله معامل معرفة كثيرا معامله غير المعرف اذا قيل
المعاملة جائزة اذ يجوز ايضا ان يجعل هذا المعرف مبتدأ محذوف الحال كسائر المعارف
قوله على التعميم لم يرد به معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة العلم ولا الماهية من حيث
هي بقيد تعينه المقدر ولا الاستغراق كل الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض
افراده والمعنى ولقد مررت على تعميم من القيام فعدل الى امر لا يستمر وتنطلق
التاء المخصوصة بالعطف بحمل قوله ولذلك اتى وكونه بمعنى تعميم القيام سببي
وصفا لا حالا اتى ذلك مصحح للعدول عن الحال الى الوصف لا انه مرجح لذلك الوصف
على الحاليه بل المرجح اتى جملة موصوفا اتى على تعميم عادته المستمرة بستين فصد في
واد ل على قوله من ان يجعل قيد المرور مكانه قال امرر بايما على تعميم مواطن التي
تلا التشابه واقول لا يعينني اتى لا يريد بي بل يريد غيري او لا يعنيني اتى استغاثي
به والانتقام منه قوله ولذا تى والمعرف الذي عومل معامله المنكر غير في
له نظائر كثيرة والمراد الاقلة او الحمل على القسم بستين نظيرا اتى اشباه كثيرة
في القرآن كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله انا المستضعفين من الرجال
والنساء والولدان وفيه ان المغضوب عليهم الذين لعنت عليهم اذ يقصد
بهذه المعرفات شيء بعينه ومن هذا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام في بعض
قوله اراد العموم والاستغراق عطف على نفس الحقيقة اتى اريد بالمسند اليه
بل بتعريفه باللام عموم الحقيقة لافرادها ولما كان العموم قد يطلق على الشمول على
سبيل البدل عطف عليه الاستغراق تفسيرا للمراد وانما جعل تعريف الاستغراق
مقابلا لتعريف الجنس جريا على امر المشهور وسيجيء انه داخل مع العهد الذهني
تحت التعريف الجنسي الا انه اشار هنا الى ان المدار في الجنس كما يكون نفس الحقيقة
قسما على حدة وقد يكون الاستغراق في آحاد الحقيقة كما في قولك ان الانسان مخلوق
الا زيدا وعمرا فان الاستثناء في الحالين
الاخيرين صحيح وروده فان قلت اللام في السارق والسارقة موصول وتعموم
الحكم

الحكم مستفاد من علية السرقة والسرقة قلت ان سلم كون اللام موصولا فمدلول
في حكم المعرف باللام ولا شك ان صحة استثناء اتى عدد يراد به دليل على عموم اللفظ
مع قطع النظر عن العلية لا يقال اذا كان الناس عاما وقد وقع في حيز النفي
وجب ان يقصد به نفي العموم لان عموم النفي لما اشتهر من ان النفي يتوجه الى
قيد الكلام لا الى اصله لانا نقول ليس ذلك كليا الا ترى ان عموم قولهم لا
تاكيد كل مخالف مخذول والسر فيه انا ان اعتبرنا القيد في الكلام او اللام دخول النفي
عليه ايا ما كان النفي وارد اعلى المقيد ناقيا لقيده وان عكس كان القيد
واردا على المنفي مفيدا لعموم نفيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين على
القرائن او كون المسند اليه خصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله
اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة واتما لم يقل او خصة معهودة من الحقيقة ليكون
عطفا على نفس الحقيقة او العموم اشعارا بان تعريف العهد قسم مستقل من
التعريف مقابل لتعريف الجنس ليس كالاستغراق متولدا من التعريف
الجنسي قوله كما اذا قال لك قائل فيه تبينه على ان الخصة المعهودة من الحقيقة
قد تكون فردا وقد تكون اكثر وعلى ان معهودية الشيء قد تكون باعتبار كونه
مذكورا في كلام شخص اخر وقوله نحو فجمع التحرم اشارة الى جميع المذكورين
اعني كل سارق وعليم ولا شك ان هذا الجمع خصة معهودة من حقيقة السارق
فليس في التحرم للاستغراق افراد الحقيقة وليس باللام فيما سماه موصولا
وان كان صحة اتمامه لكل في الصفات التي تعتقد بها الحدوث او في الصفات
التي صارت بمنزلة الاسماء وليس بسلم فقد مر انه في حكم المعرف باللام فان
اذا قلنا مثلا لكل عدد ازوج او فرد خالا عداد غيرها رجح عندها كان العهد
والاستغراق مجتمعين في لفظ الاعداد قلت اذا قصد بلفظ الاعداد
استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها كونا حسن كون معهودة فمن
ان لك اجتماعها على ان الخصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق على جميع افرادها

فقط فلا اجتماعان اصلا قوله فعلى فوعون الرسول بنية ما يراده على ان التعريف
بالقام لا يختص المسند اليه وكثيرا ما يورد الامثلة من غير الباب الذي هو فيه
تنبيها على عدم الاختصاص فيقال تلك الامثلة للحالة الجارية في غير هذا الباب
ايضا فلا حاجة الى تاويلها بما يرد بان الباب قوله وتقديره ما ذكرنا من
افادة اللام الاستغراق او العهد يذكر على القسم الثالث ذكر مثال الاول
بافادة اللام للتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل لم تحقق كيف افادتها ايا ما
بان اللام موضوعة للعهد فكانه الاولى بان يذكر ههنا تعريف الجنس ايضا قوله
واما الحالة التي يقتضي التعريف بالاضافة الى تعريف المسند اليه بالاضافة و
قوله ان اختصارا بجيئه متعلق بطريق التضمين معنى موصل واصلا مصدر مؤكد
لاضافة الطريق او حال من طريق اي اتصاف كلمة اضافة او اتصل طبقا بالكلية
قوله ان لم يكن عندك منه اي من الغلام شيء من طرق التعبير عنه سواه اي
سوى انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك شيء سواه وفيه بحث لان التنبيه
الاضافية يجب ان تكون معلومة للمخاطب وليس ان يقع صلة بادنى تصرف الا
على ذي مسكة فيقال الذي من غلام زيد فيرجع الى ان الاضافة اخص قوله او
طريق سواها اي اخص اي لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة اخص من الاضافة فيهم
منه عرفا ان الاضافة اخص الطرق الحاصلة عنده في احوال بعينه ولكن يحمل
سواها استنادا من طريق الحصر قيدل على ان الاضافة اخص الطرق قوله
سواي اي اهوى ومحبوبي اخص من الذي اسواه والبيتان جمع بمعنى بيتين
حذف حدى البيتين وعوض الالف المتوسطة مصدر اي مبعد من اصعد في الجبل
اذا بعد فيها جيب اي محبوب مستتبع يقال لكل تابع مفاد جنيب يريد
اني جيئي راحل نحو العين وجسمي بقيد بكره فاختار الاختصار لعدم الارتباح
ان ابسط الكلام قوله او لان عطف على ما تقدم بحسب المعنى اي لم يعرف
بالاضافة اما لانتفاء طرق سواها او للاختصار او لان في اضافته حصول

اخر سوى الاختصار وقد يقال هو عطف على متى لم يكن طريق عطف طرق
على طرق اي الحالة المقتضية لاضافة حاصلة متى لم يكن طريق او خاصة لان
في اضافته وضوحا ان اللام ظاهرة في الفاعل فلا يلائم العطف عليه الا بان قوله
مثلا ان تقضي بالضب على الذئب بدل من حصول او حال من مطلوب آخر والجزء على
انه صفة له قوله او الاولى عطف على المسند وتركه فاعل له فيلزم اعمال
اسم التفضيل في فاعل الظاهر بدون الشرائط المعتبرة في مسلك الكوفيين
شاذا وجاز ان يكون الاولى تركه جملة اسمية معطوفة على صلة اللام في المتعذر
نظرا الى المعنى كانه قال عن التفضيل عندا والاولى تركه فيلزم جعل الاسمية
صلة اللام على وجه البقية قوله جلية من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة
واداة التفضيل الى ملال السامع واشتمال اسمائهم على فعل وكراهة جمع
او صلاحية تغيير وكاستهجان التصريح بنسبة الفعل القبيح الى صريح اسمائهم
واقتضاء التفضيل تقديم بعض على بعض فيورث عداوة او اذى خاطر قوله
بوعوطر من قبيل المتعذر عادة فان المراد القبيلة ويوم القفار معمول لمحذوف يشير
المستفاد من كانهم والفيل الاجمة ويقال اسدة مشهورة والاسد اذا كان ذا
شبل اي ولد كان اشد مقاتلة وحماية فقوله والاجمة تمام تركيب تفضيل لا ولوية
اذ المراد اشخاص معدودون والمعنى انهم لم يتفقوا بموت اسيهم عن مثله
خزيهم وانهم لا يجتمعون كسائر الاعراب وكل تفضيلهم اخبار عن تقدمهم على
بعض وعن استقرار باسامي الاماثل الذاهبة فيها وما وقع في جنبه قوله لم
يقرع باسماء قبله اجنبية من الاقارب لانه يورث تاكد العداوة واسيهم تر خم اسيم
اسم امراة كانت يلوه على ترك الاستتمام فقرع لانها بان الاستتمام منهم يعود
بالمضرة اليه لان عز الرجل بعشيرته قوله قيل ما سبع بوكر التفضيل ان
مقصوده التفضيل باعتبار كثرة العدد المعلومة من تتبع فتتبع التفضيل
وايضا الاجبار سبع عن الضبين يكون لغزا وايضا قد يستهجن التصريح ببعض

اسامر الغنائل كلب وكلاب وذر وقال اوالملة نظر الى قاويل اتبايل بالهمزة
ثم عاد الى ثلث قوله او مثل ان تتضمن ان الاضافة اعتبار الطيفا منسوبا
الى الجار كافى الاضافة لادنى ملابسة فان الهيئة التركيبية فى الاضافة اللامية موضوعة
للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت
لادنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم ان المجاز فى الحكم انما يكون بالصرف
النسبة عن محلها الاصلح الى محل آخر لاجل علاقة بين المحلين وظاهر ان يعتقد
صرف نسبة الكوكب عن شئ الى الحقاء بواسطة ملابسة بين المحلين بل الكوكب
يعلم ظهور جدا فى تحقيقه فلا حاجة بنا فى قوله اعتبار الطيفا فى قوله اى فان
طلوعه الذى هو ابتداء البرد فجعلت بهذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل
وفى لطف قوله اذا قال فيما استشهد به ان امه تحمانى الا آناء للضيف وزيادة اضافة
الى الضيف للملابسة اياه فى شربة منه وفى جعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص
الممكن مبالغة فى اكرام الضيف والطف والثانى ان داية بمعنى اضاب وابله
اللبن واضيف الى الآناء للملابسة اياه لكونه فيه فهذه ايضا اضافة لادنى
ملابسة اى اذا قالت الضيف حسبما شربت قال للضيف اطلب باقة طيفه
واللام فى لتقضى جواب القسم واياء منقوصة بتقدير النون الخفيفة اى
لتبعدن ذا انابك عنى ولتجعلنه فى غير منى كانى الطعام محتاج الى من يطعمه
وقدروا تى بكسر اللام على تقدير ان ليس شئ من هذه المضافين مسندا اليه
فكان الاولى تغيير الاطلوبة الا انه ترك تعتنا فى ايراد الامثلة الخارجة عن الباب
قوله او مثل ان تتضمن نوع تعظيم اى للمضاف اليه او المضاف او غيرهما
باعتبار كالمالكية والملوكية والمصاحبة فى الامثلة المذكورة ومثال تضمن المضاف
اليه ضارب زيد بالباب ومثال الاخير فى الكتاب قوله او غرضا
عطف على نوع تعظيم كالتحريص على ايداع المضاف كما فى قولك صديقك
بالباب وعدوك كما فى قولك عدوك يسلم عليك والاستعطاف فى نحو

اسيرك

اسيرك محتاج اليك والاحتياج والتحزن فى تحسين شفيها اوهات قوله
وانا للطافة التى يقتضيها المعرف اى اراده بعت المسند اليه المعرف فهما اذا
كان ذلك الوصف مبتدا للمسند اليه كاشفا عن ماهيته فالوصف فى المثال الاول
هذا التحسين عند المخبر لكاشف عن حقيقته وفيه اشارة ايضا الى علة الحكم اعنى
الاحتياج اى لكان فارغ يملوح الجسم بحيث لا تعال ههنا كما ارصاف هل ليس
شئ منها كاشفا انا نعقل الوصف فى الجملة مصدرا طلاقه على المتعدد
فيقال المجموع وصف كاشف وايضا كاشف الثلثة بعنى المتعدد فى الجهات
وقد يقال الكاشف مرادفا للطويل المعتد بصفيته اعنى العريض والعميق والوصف
فى المثال الثانى يحتمل وجوها الكشف والمدح والتخصيص وذلك المتلقى
ان حمل على معناه الشرعى اعنى الذى يمثل الواجبات باسرها وتركت الثابت
برضها فان كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان
عالما كان زاجرا وان حمل على ما يقرب من معناه اللغوى اعنى المجتنب عن
كان الوصف مخصصا قوله باسرها بتمامها والاسر فى الاصل شد
الاسير ويقال هو لك باسره اى مع اسره قوله وتجنب الفواحش
والمنكرات عن اغراضها اى عن جميعها والتقدير متجاوزا اغراضها الآنية بتضمن
التجاوز معنى المباعدة هذا على اى مباعدا عن اغراضها الفاسدة بالتجاوز وضعه
صبا يغير كلمة فى تعدية مباعدا عن اغراضها وليس المقام تماشيتهم فيما
من تجاوز زعمه انى عفا وكفى ان يقول المعنى اجتنابا ما شيا عن اغراضها وذلك
انما يكون اذا بلغ فى الاجتناب اغراضها وتوغل فيها حتى جاوزها اغراضهم والفاحشة
اذا فتحت قولك كانت هذه شبيهة بالحد ولم يجعله حدا كالاول لان بعض افراد
مفهوم المتلقى مذكورا فرق آخر سوى الاول من قبيل كشف
الحقائق العينية والثانى من كشف المفهومات الشرعية قوله وروح القطاعة
يريد ان فى العدول عن العبارة الظاهرة اعنى الذى يومن ويصلى ويزكى

فوائد الاولى ان الحسنات كلها اسما ساء منصبا الى اصلا نصبت هى فيه
لا يستغنى عنه شئ منها اصلا وهو شرط لصحتها اعنى الايمان الثانية اهتمام
الحسنات القلبية وغالبيته والبه الثالثة الاقتصار من القلبية على الايمان
وعن الاخيرين على الصلوة والزكوة منبهما على انهما اصول وما عدا ما منطوى به
عنهما والرابعة الاشارة بترتب فوز كل منا على ما قبلها الخامسة الايماء الى
ان واحدة من العبادات البدنية اعنى الصلوة يستتبع ترك القبائح وفى
قوله باقى العبادات دلالة على ان الصلوة والزكوة وان كانا منها اصليين
مستتبعين لما عداهما لكنهما ليسا شرطين لصحة فان الام قد يستغنى عنها
بعد الولادة بخلاف الاساس قوله وذكرت الشاهى عطف على ذكرت
اساس الحسنات قوله ونظيره اى نظير قولك المتقى الذى يؤمن ويصلى
وينفق فصله فانه لا يمكن فصله لان الموصوف معها ليس مسندا اليه وقال فى تنزيل الوصف
منزلة الكاشف اى على الكشف لانى كونه كاشفا على الطف وجه ولم يقل فى
كون الوصف كاشفا لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان وصف المتقى
منزل منزلة الحد والوصف فى قول اوس ايضا منزل منزلة قوله للمجرن عليه اى
للموصوف وعليه فاعل للجرى او فيه ضمير للموصوف ترك ابراز والالبق
بالرفع على انه جبر وان فى البيت السابق اعنى قوله ان الذى جمع الشماخة
والنخوة والبتر والنقى جمعا او بالنصب على المدح وجبران قولها بعد اودى
فلا يمنع الاشاهة من امرئ قد يحاول البدء وصف الالمعى وهو الذكى
المتوقد جيما يكشف به معناه بادنى التفات وهو تعريف فى ظنه كانه
رآنى المظنون او سمع اودى اى هلك والاشاهة الحذر والبدء الامر
الغريب انى لا يمنع طالب الامور الغرة الحذر من امر كائن لا محالة قوله حتى
عن الاصمعى استيناف يدل على كون الوصف كاشفا للالمعى قوله وبما
يوافق هذا التى يناسب قول اوس فصله عنه لكون الموصوف نكرة واحتمال
ان لا يكون

بالوصف تميز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد ان يكون معلوم الثبوت
للموصوف عنده لاستحالة ان يتميز شيء عن شيء بما لا يعرف ثبوته له بخلاف الغير
اذ هذا ان لا يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب وهذا قبل ان يتعلق
قبل العلم بها اخبار وبعد العلم بها صفات تعريف كان فرق حقها ان تكون
معلوم التحقق للموصوف والمخبر عنه عند المتكلم فانه قلت قد يقصد بالوصف
المدح او غيره دون التمييز فلا بحث لمدعي كما قلت لكن الاصل في الوصف هو التمييز
لكن ربما يقصد به معنى اخر مع كون التمييز حاصلا ايضا كما ينبغي اشارته الى ذلك
آنفا وانما قال كيلا يتوصل الى العلم بالمعدومات غير كاف في حصول المطلوب
بل لا بد مما تقابل والنظر قوله لمباينة متعلق تمكنك والصير في به لما مر في
الثاني ان حق كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحققه للموصوف
تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قيل لا يلزم من كونه معلوم التحقق
للموصوف عند ان مع والمتكلم ان يكون متحققا اجيب بلزم تحققه في نفسه لجواز
ان يكون اعتقاد مخالفا لمطابق للواقع قلنا الكلام على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد
فيقول يلزم من تحققه للموصوف تحققه في نفسه وانما الاعتقاد تحققه لا يستلزم
الاعتقاد تحققه في نفسه لا تحققه في نفسه وانما قال ثابتا متحققا عينها على
ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك التحقق عند المعتزلة اعم من الوجود فلا
يرد عليهم النقض بالاوصاف الاضافية والاعتبارية التي لا وجود لها والاعيان
كالابرة والنبوة والعمى لجواز ان يقولوا انها ثابتة في اعيانها وان لم تكن موجودة
ولما كان بها المكلم متنا وللغير ايضا عممه بقوله وان حق كل ما يقصد انه ولا
يشبه عليك ان حق كل ما يقصد بثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام والاخبار
كما في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا
لما علمت من ان تحقق الشيء للشيء فرع تحققه في نفسه وزاد هنا بثبوته عند
المتكلم حيث قال وعندك لان قصدك بثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم

علمك

علمك شيئا له وهو مستلزم لعلمك بثبوته في نفسه فتلخص من ذلك كله ان الشيء
اذا كان ثابتا لغيره وجب ان يكون ثابتا في نفسه وانه اذا قصد اثباته لذلك الغير
فان كان بطريق الوصفية وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده ثم ان معنى قوله
وهو ان يكون مستفادا بكذا وجوبا فالقضية المبثثة ههنا هي قولنا كل ما يمكنك
ان تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا محالة فينعكس النقيض
على طريقة المقدمين الى قولنا كل ما يكون ثابتا كذلك انه في نفسه وعندك
لا يكنك بل يمتنع منك جعله وصفا وكذا جعله خبرا ايضا وقوله او مستحقا
انه لا فرق من العبارتين وههنا بحث وهو ان المستحيل منفي اثباته فكيف يحقق
الصلاة وقد يوصف بصفات يحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل
الذي لم يعقل امتناع الحكم عليه ولا يمكن ان يقال تلك الصفات والاحكام
ثابتة في نفسها بحسب الخارج وانما الثبوت الذهني فهم لا يقولون به قوله وحقق
اذا استوضحت مشايخ المعتزلة قسمي الاشياء ان الذات والصفة وعرفوا
الذات بما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم ولا تشارك
الذات في المعلومية وما سنح عليهما من صحة الاخبار فيدخل في حد الذات
فرد عليهم بان ما بنيتم من كون الوصف النحوي معلوم التحقق لغيره وفي نفسه
يدل على ان الصفة المقابلة للذات معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا معناه
شيء له العلم فالشيء هو الذات ومعنى العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل
عالم خبرا كان ما يندرج في مفهومه معلوما ايضا فالصواب ان ما ذكره الجبائي
من ان الصفة تعلم تبعا لا اصالة وكحقيقة انهم وجدوا الكتب التي تجعل الآلات
للعلم لاحظة اطرافها وتعرفها بحيث لا يمكن الاخبار عنها من غير الخبر ولا العلم
بها على الاستدلال فسموها بالصفات وما عداها من ذوات فالصفة معلومة
تبعا حيث جعلت آلة لمشاهدة غيرها كالمرآة والصورة التي تشاهد فيها

ولا ثبوت له

وجب ان يكون ثبوته لذلك الغير
وغيره في علمه معلوما
للمتكلم والمخاطب والا لكان
لغيره في الغيرية وجب ان

وبهذا المقدار من المطلوبية لا يقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان
يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم اندراج القصد في حد الذات وقوله اذ الشوق
متعلق بعبس وان تجذب فاعل عبس وجذب الضبع عبارة عن العقوبة
والحفظ عن الزلل قوله وان يحقق عطف على ان تجذب يريد ما الموصوف
والمخبر عنه حقهما ان يكونا ثابتين في نفسهما لانه قد ثبت لهما ما هو ثابت في نفسه
وثبوت الشيء للاخر فرع ثبوت ذلك الاخر في نفسه فان قلت لا حاجة
في هذا الى استصلاح ما تقدم قلت نعم لكنه نظر الى انه مما يتحقق به
ثبوت شيء لغيره فرع ثبوته في نفسه تحقيقا لما شبهه ان ثبوته لغيره فرع ثبوت
ذلك الغير في نفسه لان هذا لولى الاولى انهم جوزوا كون مبادي المحمولات
الخارجية معدومة فيه كالعمى ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها قوله وتعلم
ان الطلب هذا هو المطلب الثالث وهو ان الجملة الطلبية يمتنع ان تجعل
اوخبرا وانما ورد لفظ ثم لان اثبات هذا المقصد لا يتم بما ذكره ههنا وحده
بل مع ما تقدم من كون الوصف او الخبر ثابتا عند المتكلم قوله سيأتيك كلام ذلك
في قانون الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة ويعلم منه
ان الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب سعي في تحصيل الشيء وهو لا بد ان يستدعي
مطلوبا كذلك وذكر انه يستدعي فيما هو مطلوبه غير حاصل وقت الطلب
ويعلم منه انه يمتنع تحصيل الحاصل والا لما استدعى ان يكون مطلوبه غير حاصل
وقت الطلب ولو تنزل الحوالة واعتمد على شهادة البديهة بان الطلب سعي في
التحصيل وان تحصيل الحاصل محال لكان اولى قوله مسلمة بدل من مطلوبك
اي تعلم ان مطلوبك وقال عندك فجوز ان يكون المطلوب ثابتا في نفسه ولا يعلم
الطالب فيطلبه واذا لم يكن ثابتا عندك لم يمكن لك ان تجعله وصفا او خبرا
ولقائل ان يقول مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا الطلب
الذي هو ليس حاصلا معه فالصواب ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم

الانتساب

الانتساب الى الموصوف عند النامع قبل ان يجري على الموصوف
فالطلب لا يعلمه المخاطب انما بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا
سائر الانشاءات فلا يقع شيء منها وصفا لانها تاويل واما الخبر فلا يجري
فيه ذلك والشك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملهما
بل استواء كل لفظ الخ عن خبر المبتدا آه وما يقابل الانشاء واستدل المصنف
على ذلك بانا نجد الخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه ومدلول الكلام الطلبي
ليس كذلك قد ظهر لك بطلان مقدمتيه فرعم بعضهم انه يجوز وقوع الانشائية
خبر المبتدا آه تاويل والمشهور ما تاويل وذلك لان خبر المبتدا يجب
ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال المبتدا ويجب ايضا سواء وقعت
النسبة منها او استعلم منها ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيدا اضرب
يقول في هذه الصورة على انه يستحيل ان يكون مقصودا من حيث انه
حال لزيد وفيه مبالغة بتعبيرين منها قولك اضرب زيدا لا لك امرت
بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قولنا تو بل انتم لا رجعا
بكم وانما مثل بزيد ومبنى الاستدلال فليس من المبتدا المذكور والخبر المقدر
لا على الخبر وجه قوله ولذلك اي ولامتناع وقوع الطلب وصفا
او خبرا وسمعنا نقول كقولك سمعت زيدا يقول فيقول اما حال اي
سمعته قائلا والمعنى سمعت قوله قائلا واما بدل ذلك بتاويل المصدر اي
سمعته قوله وقد توهم انه ثاني مفعول سمع والمذق اللبن الممزوج بالماء
وقوله اي يجعل تفسيرا لقوله مقول عنده اي لا يريد ان هذا القول مقول
عنده اي لا يريد ان هذا القول مقول عنده تحقيقا بل تقديرا على معنى
ان المذق يحمل رائيه على ان يجعل مخاطب مشاهد المذق اي من يحضره
بذلك القول وحاصله جاؤنا بمذق لونه لون الذيب الا انه عدل عنه للمالغة
كانه يجعل موجبا من موجبات ذلك القول لصاحبه هل الذيب فيذا اللبن

لونه مثل لونه ولفظ قط لاستيعاب الازمنة الماضية واللام في الراده
متعلقة بمحل والضمير للملذ والورد ياض ضرب الى السواد والسهام بالفتح
القبح الرقيق والسهيم القبح ترقيقا للماء قوله وفي مثل زيدا ضربه اى
وسنعنا نقول في مثله انه محمول وانما قدرنا هنا لقوله وفي البيت متقول
للاشعار بجواز الامرين قوله وتقدم عطف على تقول اى ولذكر تبعا
تنبيه والظاهر انه اراد بتقدير العامل في الاية وح ان جعل العذاب المهين
معمولا خارجيا قدر القول مرفوعا اى المقول عنده وان جعل معمولا ذهنيا
قدر مذكورا اى متقول عنده وعلى الوجهين يجوز ان تقدر منصوبا على انه حال فان الحال
في حكم الخبر وقيل اراد تقييد الاستفهام على وجه تقدم ضعفه بل تقدم القول
فان ما ذكره سواء المعنى من العذاب المهين الشديد التطبع في الغاية
تقول من فرعون في معنى صفة معرفة قوله على لفظ من لان استغنائي
واضافة زعنى قراءة العامة بلفظ من اجاره فيكون حالا اى كائنا من فرعون
قوله باتة متعلق بمقدر والضمير في كنهه للعذاب اى كنهه في الشدة
والفظاعة وكل بدل من فرعون ومن بعد بدل من متعلق
من فرعون وقوله في قرط متعلق بمعنى العلو المستفاد من سوكا قيل اى
حال من قرط عنقه والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس وشدة
الشكيمة مثل في قرط الاباء عن الانقياد والتقدير عن التجبر وتجاوز الحد في الظلم
ماخوذ من لفظ فرعون لاشتهاره بذلك قوله فاطمكم بدل من كل
يلتقونه والمعذب على صيغة اسم الفاعل وضميره للعذاب وقوله
ثم عرف عطف على قال اى عرف حال فرعون في قرط عتوه وشدة شكيمته
قوله وسيطلع لما اظهر بقوله ولما نرى ان بينهما معان دقيقة لطيفة
كانها ثمرات كانت مجتمعة في كاما اشار الى ان قدم كتابه هذا حق قدمه
اطلع على نكات كثيرة قوله وان الحاقة التي تضمن تاكيد اى تعجب المسند اليه

الوقوع

العرف ما يابع المستمع تاكيدا والمراد بالظن التوهم والاحتمال فان مع
زيادة توهم في حكم بالمسند على المسند اليه انك يجوز ان فيه اتى نسبت
المسند الى غير ما هو له بتاويل على طريقة المجاز العقلي او سهوت فيه بان
غفلت عما هو فذكرت غيره مكانه او نسيته فوضعت غيره موضعه والتنبيه
بالتنبيه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان
فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج ان تحصيلها ابتداء فاذا
اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا ان عاد بلفظه
بعينه نحو عرف زيد زيد وان ذكر ما هو في حكم اعادته مثل عرف انا
فيندفع به توهم السهو والنسيان او تاكيدا معنويا بلفظ النفس
او العين فيندفع توهم التجوز دون السهو والنسيان لان الاضمال ان يتوهم وقوع
زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهوا او تبينا قوله وربما كان اى ربما كان
القصد تاكيد المسند اليه التاكيد اللفظي او المعنوي المذكور مجتبى وسنذوق
ان بحقيق معناه في ذمن ان مع فانك اذا قلت جاني زيد وتوهمت ان
معنى زيد لم يتقرر في ذهن السامع اكدته باعادته لتقرر فيه وانما قال محمد
الغزنوي على ان ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شيء اخر من دفع
التجوز وغيره فان التاكيد اللفظي قد يكرر الشيء مرتين فصاعدا تقريرا
ولفظ نفسه وعينه في قوة التكرير فلا يخلو من التقرير وانما ورد لفظ ربما
اشعارا بانه قليل بالقياس الى ما تقدم قوله كما يطلعك ليس متعلقا
بقوله وربما كان في القصد الى مجرد التقرير كما توهمه العبارة اذ ليست في
فصل اضمار التقديم والتاخير مع الفعل يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به
مجرد التقرير بل هو متعلق بما قبله وذكر مجرد التقرير اعتراض بينهما كانه قيل
اراد بدفع توهم التجوز والسهو والنسيان يقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك
عليه ذلك الفصل فانه ذكر مناك ان قولك انا سعيت في حاجتك بيد النصر

وان قولك سعيت انما في حاجتك يقصد به دفع احتمال المجاز والسهو والنسيان
فيعلم من ذلك ان تكثير المسند اليه في نحو انما عرفت لا فيد ذلك انما يفيده
تكريره على وجه تاكيد فيكون ارادة دفع مقتضيه لتاكيد المسند اليه تاكيدا
مطلقا قوله بخلاف الشمول عطف على تحقق اي لا يتحقق ذلك التاكيد
في حكمك اردت حلاف الشمول والاحاطة فان المسند فيه اذا كان عاما اريد
اخر اه يتجه ان يقصد به بعضها جاز ان يتوهم السامع انك قصدت بعضها فلا يكون
الحكم فلا يكون ذا حكم شاملا محيطا فتوكده بكل دفعا للتجوز المعنوي كقولك
جاني الرجال كلهم وليس مدفوع به توهم السهو والنسيان او التجوز العقلي وما
عرفت الرجلان كلاهما فقد قيل انه للتعبير الشمول لا لدفع خلافه او المستثنى
نقيض في قولنا فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقيل لدفع خلاف الشمول في الحكم
بناء على ان الفصل الضمير بين المتعاطفين مسند اليهما فكون في حكم تكرار
العامل دون المعنوي واما اذا اردت دفع توهم الكل ان رسمان مهما وجب
ان يقول اثنتهما لا كلاهما وكذا اذا اردت دفع توهم ان احدهما جاء والاخر
محتمل على ذلك المعنى بطريق عموم المجاز وجب ان يقول جاني كلا الرجلين لانه
توهم المجاز المعنوي انما في المسند واذا اردت دفع توهم السهو والنسيان
وجب ان يقول الرجلان قولك ومنه كل اتاني يا فلان في معنى قولك
خلاف الشمول وان لم يكن تاكيدا اصطلاحيا وذلك انه في معنى قولك
الرجال كلهم عارفون فهذا الاعتبار فيه دفع خلاف الشمول وقد يقال الضمير
اذا كان تثنية الى جميع افراد الجنس على سواء فهم من التكرير العموم كما في قولك
ثم جيء من بعد ذلك بضمير واحد في الحالين المشتمل لفظ كل على دفع توهم
خلافه واذا تركت التكلف كان لفظ كل في المثالين افادة الشمول ابتداء
لا دفع توهم خلافه قوله واما الحالة التي تقتضيها اي تعقيب المسند اليه
المعرف بالتابع الذي يسمى عطف بيان الافادة بيان متبوعه وتقريره ولما قال

زيادة ايضاحه لان المعرف لا تخفى وضوح قوله بما يخصه من الاسم فيقال العالم
فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح ولا يجب ان يكون الخصائص
ذكر الاسم به على الاطلاق بل الظن بان يكون مختصا به في كلامه واقله بالعباس
الى بعض يطلق عليه لفظ المتبوع ليصدق بايضاحه اياه وقد صرح في قسم التفسير
كون عطف البيان اعرف كتفة لان ما من كونه من جنس الجوازين يوضح متبوعه
عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قوله وقولهم كلمة مبتدأ
خبره من قبيل اي من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتغيير
وان لم يكن عطف بيان صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه فان اشين وواحدا
من الصفات الموكدة اذا انه لم يقصد بها مجرد التاكيد كما في مسح الماسح ونفخ
واحدة بل قصد بيان ان العرض الاصلي من متبوعها موصوف لكن المعنى الذي
اكد بها وابينا في البيان كما تضمنه اكتساء فيها بيان معنوم المتبوع وعينها
بيان المقصد الاصلي من مفهوم ونوعه كونها من عطف البيان لما توهم
في التجوز بما ذكر قصد المتكلم بيان القائل عليه لا علم بعض احوال اللغة اعرف الاركا
انه اورد الآية الا عرف هنا والاجمال لتوهم كونها من عطف البيان لانه
اشترط كونه اجلى قوله وكذلك لفظ اثنتا الجنسة والوحدة وذلك
ان اسم الجنس كانسان مثلا اذا كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة
اعني الفرد الذي كانت الوحدة داخلة في مفهوم لفظه لا شيئية في مفهوم
المعين وان كان [illegible] من حيث ان كانت الوحدة مستفادة
من تكميله الى وضعيته وله [illegible] والذي له الكلام مسوق لمدح العدد
في الاثنين فوذلك لان سوق الكلام للتنبيه عن اتحاد الاثنين من جنس الله
لا عن اتحاد الجنس الا له فصيل المنة والاجل فيه سواء فهم واما الجنس
فقيد للعين عنهم اياه قوله والوحدة في الثاني وذلك لان المقصود
اثبات الوحدانية في الالوهية لا اثبات الالوهية فاتضح قوله

ليس بباحث العطف منصوصا على ما ذكرنا وبل سيأتيك في باب الفصل
والوصل دقايق جمة خصوصا في العطف بالواو وقال المصنف لا سيما
برفع ما بعده مارة بوساطة احد ما موصوله وبحر اجرى ما جاء بالآية وقد تعقب
بوجه بعيد يعني بان يجعل بالنكرة غير موصوفة وينجب ما بعد بدل اعتبر
او على التعيين ان كان متكلما قوله واما الحالة التي يقتضي الفصل ان يعقب
المسند اليه المعرف بما يخص فصلا قوله تخصيصه اي تخصيص الفصل او المتكلم
للمسند بالمسند اليه اي جعله خاصا بالمسند اليه لا يتجاوزه الى غيره واشترط
في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او افعل من كذا مضافا عن صفة
او غيره او فعلا مضارعا فاورد استثنائها وقدم المعرف لانه الاصل وكان
اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده ولا حاجة
في هو ان التخصيص قلبا او تعيينا في المعهود ومدرجوا بان الفصل يعرف
بين النعت والخبر وتعقد تاكيد بتوهم للحجز عنه ونصره فيه واما تخوف لك
الكريم هو التقوى اي اكرم الناس تقوى فتعقد المسند اليه فيه على المسند
مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد وحيث الفصل قد تجرد عنها
عن معنى القصر واقاد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه فيتوهم من ان الفصل
قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تاكيد تخصيص فليس عثبات التخصيص
الباقية مستفاد من الفصل اذ لم يجعل قيد المسند او على تقيد القصر
الخبر فيه وكان الاولى فيه ان مثل بما يكون نصا في [illegible] نحو لك كان
زيد هو القائم بالتعصب فان كلمة هو في امثلته المذكورة يحتمل ان يكون مبتدا
خبره ما بعده قوله واما الحالة التي يقتضي تنكيره اي تنكير المسند اليه فهي اذا كان
المقام ان موضع ذكر الكلام للافراد اي يجعل المسند اليه قرينا دالا عليه
لفظا اما شخصا او نوعا فان كان اسم الجنس موضوعا لماهية بقيد وحدة
شخصية او نوعية فاطلاقه عليها ظاهر وان كان موضوعا لماهية من حيث
هي

هي كان الافراد الشخصي او النوعي مستفادا من القرائن وقوله شخصا
او نوعا عاطف على المصدر اي للافراد شخص او نوع او على التمييز اي الافراده
من حيث الشخصية او النوعية قوله من اداة اي من نوع من المآت حمل تنكير
المآت على تنكير الاداة ايضا كذلك فقوله تلك الغاية اراد به نوعا منها و
ان كان المبتدا ورضه الشخص قوله او من مآت محصوص اي من نوع مخصوص
من المآت ومن النطفة فاعتبر نوعية المآت من وجهين احدهما اضافته الى نوع
من الاداة والثاني اعتبار نوعية نطفة فانها نوع من الماء ممتاز عن سائر انواعه
ولم يرخص لجعل التنكير في الاداة دون المآت اذ لا يلايم قوله فتفهم
من يمش على رجله الاية فانه تفصيل للانواع لا لاشخاص ولا حاجة الى تحمل
المآت او دابة مسند اليه بالتاويل الذي ذكر المقام الافراد الجارية في غيره
المسند اليه كما عرفت في نظائره قوله غير صالح للتعريف اي لا يصلح المقام
لتعريف المسند اليه اذ المتكلم لا يعرفه بعينه بل انما يعرف منه القدر الذي
يتميز به عن نكرة وذلك اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء ويجب
حقيقة على المصدرية اي اشف عليك معرفة اتناء وحقيقة اي استفاء
حقيقيا لا ادعائيا وجعله تمييزا لا وجه له قوله او تجاهل عطف على
قوله لا يعرف منه حقيقة وفائدته بيان التجاهل بل والاراءة بعنوانه والاعتداد به
واطهار انه غير ملتفت اليه مخصوصة وذكر كذا ب بعد مقتر مبالغة و
مفاده ان متجاهلا متحيرا لاحال من فاعل قلت وقوله كانك الى آخره
بيان للتجاهل الذي تضمنه قوله قلت بل لكم في حيوان او حال اخرى
من ضمير المخاطب اي قلت مشبها انت بمن لا يعرف حيوانا اصحابه
الا تلك الصورة اما عدم معرفتك فمن التكبر واما عدم معرفة اصحابك
فمن قولك بل لكم اي بل لكم رغبة في معرفة حيوان كذا فاد لكم عليه قوله
ولعله حال منعللة يعني قوله كانك لست اي تظهر عدم معرفتك به مرحبا

منه فصل كون المقام غير صالح لتعريف الى غير ذلك من امور اربعة احدها ما مر والثاني ان لا يعرف السامع من المسند اليه الا النكرة والذي يعبر عنه بعلم الشخص وانما لم يسلك في سلك الاول على قياس ما مر في الموصول بان يقول انا لا نسلم ان لا تعرف عرات او حاسعك لقصده ايراد حديث التجاهل المقصور على المتكلم والسامع ان ينهاك ما تعتقد عن تعيين المسند اليه كما ذكره الا بهام على السامع وزيادة الانكار لدى الحاجة والتحرز عن التعثر بالاسم الذي يقبح ذكره وعن تعلق به والرابع ان المسند اليه في شانه من جهة الارتقاء او الانحطاط واصل الكل يوهم قصور العبارة عن تعريفه وتعيينه ثم مثل لهذه الاربعة بجملتين المسند اليه في احدهما مبتدأ وفي الاخرى فاعل قال وقولهم شتان ما هذا ياب من الاعجاز الاجيز اتى من الوصول الى حد لا يمكن معه التعريف اذ المراد شتان عظيم بلغ من كمال حد الايكتنه كنهه فهو من قبيل ارتفاع الشان قوله مثل بها الكريب ان مثل قولهم شتان ما زيد وعمرو مكان المسند اليه فيه مبتدأ كمثله وغيره فعلا قوله وكذا قولك ان حرا يضا من الاعجاز الاجيز الاتة من قبيل انحطاط الشان فتوكك عنده بشيء اتى عنده شيء قليل حقير فيلزم تحقير بتقدار ذلك الشخص في ذلك النوع ولفظ شيء بدل على القلة والحقارة من وجوه مثله جوهر الكلمة وبناء المرة والتكير العارض ولا محذور في ذلك لان القلة قابلة لزيادة فيفهم من اجتماع الدوال الثلث ان القلة في الغاية وكذا الحال في لفظ ما في قولك ومنه اتى ومن الاعجاز الاجيز ان نظن الا ظنا ضعيفا مستحقرا والمعنى لا نظن بالسامعة شيئا من الحق الا ظنا ضعيفا لاعتداده به وقوله وقول ابن الخطيب مبتدأ خبره منه ايضا اتى من الاعجاز الاجيز ايضا ولو عطفه على ان نظن الا ظنا لاغناه عن تكريره من الاانه راعى التاديب فلم يظهرها في سلك ونظن ايضا ان اشتماله على قسمي الاعجاز الاجيز اعني الارتفاع والانحطاط قاده جعله على حدة وقاس لفظ ايضا الاشارة الى ان الضمير في قوله ومنه ان يظن للاعجاز

الاجيز للتحقير كصوصه تعالى نشانه بشيئة اتى غاية والعرف المعروف والاقتصاد تعدى الى مفعولين تعالى اقتضاء الذين قوله صاحب الاول برئ صاحب الكناية وحذف الاول لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه صفة لكونه معرفة اذا قصد الى المعهود الاانه ترك اللام رعاية للكناية وان اريد به اللفظ كان ايضا معرفة لانه قائل بهذا اللفظ لا لانه علم حقيقة بناء على توهم من ان وضع لفظ المعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ علما فانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة التي اريد بها انفسها في اجراء حكم المعرف عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه قوله وقال تو علة معطوفة على الاسمية بتاويل قول ابن السمط منه وحمل عليه عشاوة على التهويل والتعظيم اقتضى لحق المقام من حمله على النوعية اتى على اصنافه نوع من الاعطية غير ما يتعارفه الناس ومن غطاء العشاوة من عن آيات الله تو علة في اكشاف قوله في هذا الجنس من الحكم الذي مر شرحه جنس القصاص حيث عظمه من حيث الجناية الذين خلصوا من القتل بتشريع القصاص او نوع من الكين والسلام قوله في الكاف متعلق بالارتداع وزيادة لفظ مكان تجعل الكاف اي لكانه ومنزلته قوله اما اذا تبين كجيئه حصول الجيوش بالارتداع المتفرع على العلم بالاقتصاص والاول من مفعولي ترى متروك لعدم القصد الى تعيين واحدهما الجملة الشرطية وجوابه اذا كيف بسلم وفاعل اورثه ضمير الاقتصاص او ذكر في قوله فينتب عطف على سلم وفاعله ضمير الارتداع قوله والمعنى طلب التعظيم لزوم المجاز على عامله اعني قال فيتها على اختصاص المثال بالتعظيم كما به بتقديم الجار في المثال على اختصاصه بخلاف التعظيم وتحويل الشيء جعله يالا تحرفا وعطفه على المعظم بجري التغيير ودون في موقع الحال اي قال ذلك متجاوزا ان يقول ولا شك ان المتبادر من قوله

وبخلاف ذلك سوالتحقير المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى جعل التنكير
في رضوان من الله للتحقير بل سو للتقليل الذي يقابل التنكير كما صرح به
حيث فسره بقدر يسير من رضوانه وكما انه لما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا
جعله مقابلا للتعظيم والتهويل مقال اما لخلاف ذلك وفسره بمجرد التقليل
كما عرفت ذاتيا واما لخلاف التهويل وفسره به ايضا حاصل قال
بعضهم من عذاب اقرحن ان قدر سير منه وهو في الاصل ما يقطع من الثواب
وكجعله في اصول الشجر وما لا وجه الذي ذكرناه بدفع ما قيل من انه لم يفرق
بين التعظيم والتحقير بحسب المنزلة والقربة والتكثير والتقليل بحسب العدد
والكمية وقوله الى آخر حال عاملها قال قوله المعنى وسلم جعله وقعت غير الجيدة
الذي هو قوله وان كذبوك وموافقا مر وبهذا المثال يشتمل على قصد التكثير والتعظيم
معا وان اشار بقوله ذو محمد كثيره وان الثاني بقوله وذلوا آيات الى قوله
وعزوم واما قوله وما اشبه ذلك فقيل الاسنب بما جرى عادته من جعل الحالات
بالمعجمات ان يريد به ما اشبه ذلك المذكور من مقتضيات التنكير حتى يعم الجملة
والتنكير في مرة الافراد والنفخ والعموم مستفاد من تنوين تسبيحا الى
افراد الجنس كما مر قوله فهي حتى كان ذكره اهم اي من ذكر المسند فقدم
المسند اليه الذي هو المسند اليه على المسند قال سيبويه في ذكر الفاعل والمفعول كانهم
يقدمون الذي هو عندهم اهم وهم ببيانه اعنى وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم
وذكر الشيخ عبد القاهر انا لم نجد شيئا يجري مجرى الاصل في التقديم سوى العناية
الا انه لا يكفي ان يقال قدم للعناية بل لابد ان يبين وجه العناية ويعرف
فيه معنى فلذلك شرع المصنف في بيان وجوه الاهمية والعناية بقوله ثم
للدلالة على التراخي في الرتبة قوله اما لان اصله اي التراخي في المسند اليه
هو تقديمه على المسند لان المسند صفة له وحال من احواله فيكون مسندا اليه
طبعا فاسبق في جواب عن ذلك في اللفظ اذا لم يكن هناك ما منع كما في الفاعل

فان كون

فان كون الفعل عاملا منع من تقديمه عليه قوله في هذا المعنى اي في
ان الشيء يقدم اذا كان اصله التقديم والاستحقاق للعدول عنه وقد تكفله
في الوجه الثالث وتبين ان ذلك كما يبتدأ به المعرف وذي الحال
المعرف الى آخر ما ذكره هناك قوله واما لانه يقتضي الاستفهام كالاول
بان لا يتعرض له لانه في قانون الجزء كلام يتعرض لام في مباحث العطف
وكانه نظر الى انه من احوال المسند اليه في الكلام وان لم يكن خبرا فاورد
على طريقة ايراد الامثلة من غير باب المسند اليه قوله وسنقرر في
القانون الثاني اي سنقرر هناك الوجه في اقتضاء تضمن الاستفهام
التقديم وهو اشارة الى ما ذكره في آخر باب الاستفهام من انه طلب
والطلب انما يكون لما يهمك ويعنيك الى قوله فلذلك يجب لزوم كلمات
الاستفهام صدر الكلام قوله واما لانه ضمير الشان والقصة هذا ضمير راجع
الى الحكم خبري في الذهن ويجوز ان يعتبر ان ذلك الخبر شاني فيذكر الضمير وان
قصة فتؤنث الا ان الاستقلال على ما به لا يؤنث الا اذا كان في الجملة
التي تفسر مؤنث غير فضلة كقوله هي هند لبيحة وكله عن في قوله عن قريب
بمعنى بعد كقوله ومنهل وردته عن منهل اي وبعد قريب يعرف الشر
وبعضهم عن في هذا لتجاوز المرعوب اي بمعنى على كما في قوله ورجح الطيبي
بخبرا ان رأيه عن الشيء خبرا لا يزال يزيد اي يعرف الشر كائنا على قرب
وقد صرح بهذا الشراح في وضع المضمر موضع المظهر حيث قال متى لم يعد السامع
من الضمير معنى بقي منتظر العين الكلام كيف يكون فيمكن المسموع بعد فضل
يكمن في ذهنه وهو الشر في الترام تقديم قوله اذا ورد اي ورد الخبر
السامع او ذهنه ولا يخفى ان التشويق الى الجزاء انما يظهر اذا كان المسند اليه
طويلا وسيجيء ان الاشتمال على امر عجيب فلذلك اورد في المثال عطف البيان
والصفة والتابع في الاستقلال كون الفاعل الصانع كناية عن وصافي

كالشارق حالة اتى لكنه كنى به عن الصفات الحميدة كما لفاضل الباقع
والخبر موصدوق ورجل توطيه لرو فى ذكره صبالغة كانه قيل صدوق
معدود من الرجال الصدق فى قوله وهو احدى خواص تركيب اخبار
فى باب الذى لم يحل تركيب باب الاخبار بالذى على ما مر المشهر ليسلا يتوهم
كون الثانى صلة للاخبار فيحتاج الى دفعه بانها للاستيعاب وانما جعل
التشويق احدى آثار هذا التركيب وخواصه الاضافية اذ خواص الشئ
وتاكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله كما اذا قلت اتى كالتشويق الذى
يحصل اذا قلت وبدل نصب على المحل بتاويل النكرة من المعرفة وهو
الذى زيد هو منطلق ولا يبعد ان يجعل بعض مكان ظرفا مقدرا كما ذكره
فى نصب سوى فى الاستثناء مثلا ولا الاخبار عن المسند وبنائه للاشعار
عن المسند اليه المضاف ماخوذا مع ما اضيف اليه اذ يمتنع الاخبار عن المضاف
وحده وبنائه للاخبار عن المضاف اليه وحده قوله وهو اى التشويق
الى الخبر هو التشويق الى المخبر هو المسبب يريد انهما متلازمان فى هذا الباب
التشويق الى الخبر التزموا باخيره اذ لو قدم لم يتشوق تشوق اليه وانما
خصت سببية التزام باخير الخبر فى التشويق لان العدة الكبرى فى خواص
باب الاخبار الذى يمكن تقديم المبتدا متفرعا عليه لا على قصد
تاكيد الحكم او الاجمال والتفصيل قوله وامتناع اى وهو السبب
فى امتناع الاخبار عن ضمير الشان وذلك لان ما يجرعنه فى هذا الباب
يكون خبرا والتشويق يوجب تاخير المخبر فى هذا الباب فلو اخبر عن ضمير الشان
لاوجب تاخيره وهو ممتنع فالتشويق متوسط لهذا التاخير صار سببا
لامتناع الاخبار عن ضمير الشان قوله والمراد بالاخبار فى عرف النحويين
يريد ان هذا بحث بحوثى لكنه لما جرى ذكره وكان مشتملا على مزيد دقة
وغموض اورد ناه استطرادا قوله الخ اى اسم شئت فى الكلام سوى

منصوبا

منصوبا او مضوبا اليه فضلة او عمدة فان الاخبار جائز فى الكل اذا امكن
فيه رعاية شرائطه قوله منه جملة اى تعرفه اتى فجرد الكلام وجعله
خبرا قوله واما اذا كانت فعلية فلما اتى فتصيره اعدا صلة للذى
او للالف واللام بمعناه وفيه اشارة الى ان الموصول مجموع الالف
واللام لا اللام وحده كما اختاره سيبويه فى حرف التعريف وقوله
واضعا ومراعيا حالان مترادفان من فاعل تدطئة او تحيره ولفظه فى ذلك
اشارة الى المذكور اعنى الزحلقة والوضع ومثل منصوب على انه بدل من
ما فى ذلك قوله وان الضمير لا يجب ان يكون منصوبا الاولى ان يقول بدله
وان الضمير لا يجعل فيعلم منه امتناع الاخبار عن الاسم العامل بدون معمول
سواء عمل فيه الرفع او النصب والجر فكانه نظر الى المثال الذى يورده لامتناع
اعمال الضمير اذ هناك يلزم نصبه للمفعول قوله ليتحقق جميع ذلك اى
ليتحقق كيفية الاخبار عما يصح ان يجرى فيه وامتناعه فيما لا يصح قوله وعن
الذباب الذى الهته وانى ضربت بالقلم عن الذباب قلت الظاهر انما يطير
فى الجو فيغضب اما زيد الذباب وعن الجو قلت الظاهر انما الذباب يطير
فيه وبهذا ابرز ضمير الفاعل فى الكل لا جرم الصقه على غير ما هو قوله
ولا خبر عطف على قل وليس قوله وهو اكرامى زيدا قائما واجب من ضمرا
زيدا قائما لان الحال ههنا من تمام المبتدا قوله واما لان يتقوى عطف
على قوله واما لان فى تقديم تشويقا وتقديم اذا كان تقديم المسند اليه مفيدا
للتشويق الى المخبر او لتقوى الاسناد اليه او منبئا عن تعظيمه كما سيذكره
كان تجعل امثال هذه من جملة مقتضيات التقديم بلا توسط الاهمية او الى
من جعلها من اعتبارات الاهمية فما قيل ان تقديم الخبر لما كان عند اهل البيان
كان ذكره اهم من ذكر المسند ولعل المصنف اشار اليها فى تلك الاعتبارات
رد بما ضبط التقديم وحصره فى الاهمية قوله على الظاهر اى يتقوى الاسناد

الى المسند اليه المبتداء حال كون الكلام مجرى على ظاهره وسواء يكون المتقدم كاناشئا في انا عرفت مبتدأ خبره ما بعده بلا اعتبار تقديم وتاخير فيكون الاسناد ليكون وانما اذا اعتبر كونه موخرا في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص وقد صرح في بحث تقديم المسند بان مثل انا عرفت يجري مجرى على ظاهره وسواء يكون انا مبتدأ وعرفت خبره فلا يفيد الا تقوى الحكم واجري على ان اصله عرفت انا فقد التخصيص وقد يقال اراد التقوي بناء على الظاهر دون التحقيق ان مبناه على كون راسناد الخبر بان يجعل المبتدأ الى نفسه اولا وبالذات والى الضمير بانيا ولا يخفى ان ذلك التعريف بناء على الظاهر وايضا الجزء في الحقيقة هو الفعل مع الضمير وليس اسناد هذا المجموع متكررا الا مرجع الظاهر وهو اسناد الفعل الى الضمير بتوسط اسنادهما الى المبتدأ ثم قوله يصلح للتفاؤل اراد به ما يدل على الخير والشر والمشهور اختصاصه بالخير ويستعمل في الشر التطير قوله فتقديمه انما اذا كان الاسم يصلح للمقال وتقصد المقال فتقديم الاسم ان امر بتقديمه على المسند يتقال به فيحصل له مسرة ومساءة وذلك لان المقاول وتقيلها فاكهان يستهل الكلام لا يجاد كون في اثنائه فيظن ما توهم من ان المقاول حاصل فقدم الاسم او اخر فالمقتضى لتقديمه تحصيل المسرة او المساءة بتحصيل المقاول وانما قال في دارك فلان دون دارك ليفيد بتوهم ان المراد مقاول المخاطب بحصول عمر بن سعيد في داره فانه تقال متعلق بمجموع الكلام وليس يقتضي تقديم المسند اليه انما يقتضيه المقاول الحاصل بمجرد سماع الاسم سعد بن سعيد وقال في المثال الثاني في دارك صديقك ليجتمع فيه النظر الحاصل بمجموع الكلام مع النظر المتعلق بسماع اسم المسند اليه فيزداد المساءة فاعلم وكن على بصيرة قوله وان كونه متصفا بالجزء يكون هو المطلوب بيانه ان اضافة بعض الجزء ثم ارجح بعد من المتصفين المتصفين به يكون هو المطلوب

من الكلام

من الكلام لا مجرد الاخبار بحصوله له فاخبر الاول بمعنى خبر المبتداء والثاني بمعنى الاخبار وههنا بحث وهو ان الاستمرار في قولك انا اشرب السويق وطيرب وكذا في قوله تعالى يسبحون الليل والنهار لا يفيد استمرار التجدد بل من المضارع فانه يفيد استمرار التجدد اذا كان هناك قرينة كما في قولك يطعم ويسقي في كثير من الامور وقوله قول لهم ما لبثت ايديهم ويقيل مما يكسبون فانهم كذبوا في قولهم ويفيا تقتلون وههنا قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار وهي ان كيف انما يسأل بها عما كان مستمرا في اكثر الاوقات وقيل اراد بالموصوفة المسند اليه يعني الخبر هو المطلوب دون وصف الخبر لوسما اعتبار ان مثلا زيدا منطلق فقد قصد الاول كما اذا كان الكلام في الزيد وانه هل يصف بالشرب فيقال الزيد شرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يتصف به فيقال الزيد يشرب انما قوله وانما التقديم اجنبي اما ان المسند اليه لا يزول عن خاطرك فهو سبق الى السكاكي كقولك وطالك يعني انه مستلذ عندك فتجربه على لسانك متقدما نحو حبيبي انشأه قوله وانما ان تقديم شيء انما يأتي التقديم في الذكر عن التعظيم والتقديم في الشرف على المتاخر متعارف الا ان المتاخر ههنا هو الخبر وبيان شرف المبتداء عليه مما لا يلتفت اليه فكانه اراد ان الاصل يقتضي ان يصدر الكلام بما كان على سنن بلك الطريقة المتعارفة انباء عن تعظيم وشرفه في الجملة وقوله والمقام يقتضي ذلك تذكير لما مر مبسوطا فيما تقدم وما اخر قوله زيادة تخصيص لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني الاقتراف لا يشاركه شيئا من المشابين بل التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر كما يريد ان التخصيص بهذا المعنى حاصل بالتقديم تقدم المسند اليه او اخر فلا يكون تقديم مفيدا لزيادة هذا التخصيص سواء جعلت اضافة الزيادة بيانية او لامية كما يتكلف له ان الضمير لو كان موضع الاحتمال جنوح ان يكون

مسندا الى غيرهم فاذا ذكر الضمير لتخصص الاثبات لهم بعونة القرائن وطاقة
الضمير تخصص الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فلم يحتج تخصيص الاثبات
قد يقوى بالتقديم وازدياده وما يقال من انه اراد زيادة تخصيص بالنسبة
الى الحكم بسبب تكرير الاسناد فليس بشئ لان هذا امر معنوي يترتب الاسناد اليه
وههنا بحث وهو انك لما اذكرت في مقتضيات تقديم المسند اليه تخصيص الحصر
في مثل انا سعيت في حاجتك كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند فقيل هو
لان لفظ انا مثلا في المثال المذكور عنده تابع قدم على متبوعه بانيا على حالة
المسند اليه وفساده ظاهر وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر
مع عدم الظهور في المثال اقل تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر
فعلا لا شاهد لها بل هي مجرد دعوة بتصريحهم بالقصر في قوله كلمة تنوب فاعلها وما
علينا بغير الطريق الى البيت وسوء ظن قيله وزان جمع زين وهو
الوقور والخيوف جمع خائف من الخمة وصفهم بالمضي في الامور كانهم شيوخ
وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس والمراد
بالقسم في خدم الاضياف وقراهم قوله والمراد بهم حنوف الى محل
الاستشهاد ذلك لا قوله كخدم سيبونا اذ ليس تقدم المسند اليه فيه لذلك
ولا قوله طويل لاحتمال تقدير هو مبتدأ والتأنيث في بحسبك زايدة ومعناه
كافيك وهو مبتدأ خبره ان يعلموا والمضر من ضرة اي مال كثير او من لم
ضر ابن متمم بازواج والمسيخ بالخاء المعجمة من الرجال من لا ملاحة له ومن اللحم
ما لا طعم له والمليخ بالمعجمة ايضا من شاهد واتحوا ولدانا قد قبل ان تفصل قوله
لات هلوو لا انت فراتي لا انت نافع للاوليا ولا ضار للاعدا آل ات
ملحق بالعدم كون المسند اليه ليثبت لكل واحد من المسندين على حدة فانه
قوله واشباه ذلك يردني بالنصب عطفا على زايدة تخصيص وبالجر
عطفا على لانه بعيد اني واما الاشباه فاذكر والاول اظهر وايا ما كان

فتدبر

فتدبر الاشباه مثل ان يقصد في ابتداء الكلام الى تخيره نحو ولد انجام
حضرا والترحم عليه نحو اسير كل المكبين بالباب او تحذيرا الناس مثل
نحو الاسد واقف ههنا واعلم ان كل معنى يصلح ان يكون اسم المسند اليه
اذا اريد به تفصيل فاذكره تقوم قوله وانما الطالب التي تقتضي تاخيره
عن المسند فهي اذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم لاشك ان
ما يقتضي بعينه تاخير المسند اليه وبالعكس فلذلك احال ههنا تاخير
على ما يقتضي تقديم المسند واحال هناك تاخير المسند على ما يقتضي تقديم
اليه لكن يرد عليه ان المسند اليه قد يؤخر لسبب في نفسه لما نظر الى ما يقتضي
تقديم المسند مثل كون اسم مما ينكر به وكالقصد الى استحقار او كونه قليل الحضور
في الذهن وكذا يؤخر المسند لاشياء اذكر طائفة منها ويؤخر اسباب مغايرة
لجهات تقديم ما يتقدم عليه وكان المصنف لم يلتفت اليها لقلتها وخفائها او
نظرا الى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف فيقال مثلا كون المسند اليه
مما ينكر به يقتضي تقديم المسند وبالضبط باحالة تاخير كل منهما على تقديم الاخر
قوله لاطلاق المسند اليه او تخصيصه الظاهر ان يعطف بالواو ليكون
من مقابلة المتعدد بالمتعدد فيوزع اذ ليس لكل واحد من اطلاق المسند اليه
وتخصيصه حالتان تقتضيانه فقيل او بمعنى الواو وذلك لانه قد اكثر استعمالها
في الاباحة التي معناها جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو على العكس
عليه بعض المحققين ومن البين في ذلك قول الشاعر وشيان كسر رقبته
او كسر عظم من قطاع وقيل شجاع في اللغة الاجاج ان ذكر يشرح بادوكقوله
وقالوا ان يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى لان الذي وقع عليه
اتفاق القولين هو احد الامرين والموكول الى الناسخ هو التعيين فكذا
ههنا اشتركت الطالبان في اقتضاء احد الامرين لا في اقتضائهما معا وقوله
حال التنكير متعلق من حيث المعنى لكل واحد من الاطلاق والتخصيص

عقيب بها ما واقعه قوله اما لانه اختص بشرح يفضل اسباب كمال العناية تميزه المسند اليه مثل ان يحتاج بحكم بديع فيعتني بتميزه ليعلم ان بهذا التميز المتميز هو الذي له هذا الحكم العجيب الشان كما مر في قولك عالم عاقل اذا كان في عقلك اعجوبة اذا عجبته مذاهبه اذ ظرف معانيه فليس كذلك في الجاهل العاقل بل جاهل اذا كامل في جملة نقصاه مرزوقا وبهذا اتضح ان كون العاقل ممثل الحال والجاهل فارغ البال وقد اتضح حكم بديع موجب الاوبا وحاتمه والعالم المتجرد قد بقيا اذ ضبطنا المكذر بافيا الصافي الحكيم او قليلا بالعين حالي الشر وخالق الخير قوله وانما لان قصد المتكلم قد يقال قصد الحكم بان مع والتدا على كمال بلادته او غفلته واذ عاد الظهور لا يقتضي شيئا منها كما ان العناية بالتميز فلا يكون من اسباب بروز ما يقتضي اسم الاشارة سوا قصد به كمال العناية بالتميز ام لا وجاب باني اسم الاشارة بقصد الكمال بتميز كما مر ولا شك ان المتكلم مثلا يزيد بزيادة التميز فاذا قصد الحكم المتميز بالتميز فقصد الكمال التميز فاورد اسم الاشارة وقولا اصلا مبالغة في اسناد المشار اليه بحسب الطن حتى يكون المتميز مشاهدا بمنزلة فاقد البصر في عدم صلاحية الخطاب بالاشارة الحسية فيتعين قصد الحكم بلا اشتباه قوله او قصد اذ عاد اعاد الفعل لطول الفصل وان ما تقدم متعلق بان مع وبهذا المسند اليه تعالت اني الطهرت الغلة والمرض واتهمي من شجن بالكسر اي حزن وتريدنا حال او استيناف وقد طفرت استيناف وذلك واقع موقع التعليل اي الراجع الى العقل لانه عاد الظهور كالمحسوس بالبصر قوله واما كل ذلك اي ذلك المذكور من اسباب كمال العناية ومن عطف على ذا عاد وكان اختيار الواو هنا وفيما مر في العبارة مع التنبيه على عدم منع الجمع واراد بما ما كل ما يفيده اسم الاشارة من معاني القرب والبعد والتوسط والتعظيم وغيرها قوله ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اتى كوضع العرب في قولهم ابدا

مصدر

مصدر لفعل في موقع الحال اتى يبتدأون ابتداه وقوله من غير جرى كالبيان لابتداه ولفظا نصب على المصدر اتى ذكرا لفظا او قدرية حال عطف على لفظا بمعنى او تقديرا وتقديرى مجرورا عطفا على جرى فيتفق ولفظا تقابل ومكانا ظرف كقولهم وقوله على قول من لا يرى حالا من نكرة ويشترط رجلا وانما اعتبر هذا القيد لان الضمير على القول الآخر يحتمل ان يكون راجعا الى المخصوص لكنه الذي افاده فقيل نعم رجلين الزيدان ونعم رجلا الزيدون لان المخصوص يتأخر غالبا فيعود الضمير المبهم قوله لتعلق الكلام اتى اخره قوله ليتمكن متعلق بوضع المضمر والمستتر في ما بعده لما والبارز للضمير قوله فضل يكون في ذهنه اتى الانسان مجهول على شرفه اتى معرفة المبهم وزيادة ملقيه لما يستتبع اليه بعد الطلب وبهذا يستقيم قولهم نعم رجلا اذا لم يعرف السامع ان هناك ضميرا لابد كون النكرة ومن ثم قيل ليتمكن متعلق بقولهم وقولهم هو زيد عالم وهي هند مليحة فقط واتى بان قوله وهو السر في التزام تقديم يشعر بان البيان يحصل بضمير الشان لانه اذ تقدم الوعد بما يستتر اتى التمكن في ذهن السامع وفضل يكون هو المترتب في التزام تقديم ضمير الشان وقد بان التمكن المذكور وما يفرع عليه من التزام التقديم جاز في كل ضمير بارز فسر بمظهر فالضمير في تقدمه للضمير الذي وضع موضع المظهر والضمير الموعود داخل في السر المذكور بقوله قال الله تعالى استشهاد على ان الغاية قد يكون ما يعقب الضمير فان ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يفتقر شانه وبيانه ممكنة كما في الآيتين حتى لا يصح ان يقال هو الذي يظهر وهي الشمس تسير قوله كما وضع المظهر متعلق بقوله وضع المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة كما ان والمضمر غير ضمير المتكلم لما سياتي من قوله وترك الحكاية ان المظهر قوله اذا اريد بالمظهر نفسه يعني ان وضع المظهر موضع المضمر قيد يكون نفس المظهر اتى يكون المعنى الذي اريد به بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه قيد يكون ما يعقبه

كما مر قوله ان تسألوا الحق بعط الحق سايد فيه وضع الظاهر موضع ضمير الغائب
والمخاطب ايضا اذا علمت نقطه ايكم والمقال لوضع المظهر موضع المضمر مطلقا قال
ان تاويل بجعل الحق مسندا اليه مكانه افتح بخارج الباب ههنا وفي قوله ربه جلا
يستبين اول الامر على الفهم قوله ونظيره الخ ونظير قوله الله الصمد في موضع المضمر
موضع المضمر حال بثبوت ذلك المظهر في خارج باب المسند اليه بنية على الخروج
ههنا دون قوله بذلك وربه رجلا وفقط الحق نقضا في عباراته وذكرا في بعض
المواضع مع عدم الالتباس في شيء منها الخ وما انزلنا القرآن الا ملتبسا
بالحق اي بالحكمة الداعية الى انزاله وما نزل الا ملتبسا به واذا فرعلى الثاني
بالواو والسواء ان لم يكن مما نحن فيه قوله وترك الحكاية عطف على وضع
المظهر موضع المضمر وانما افردنا كر الحكاية الى المظهر لتعين عليه طريق الالتفات
وفعل يصب على انه مصدر بترك لانه فعل ايضا كانه قيل ترك الخفا قوله
ادخال الروعة بهذا اذا لم يكن لرجوف واربداحاته وتربه المهابة اذا كان
لرجوف واربد احاته وتربه المهابة اذا كان لرجوف واربد ازدياد، وهم
يدخل فيها او يقارنها وقد يقال المهابة راد بها عن الحالة التي يكون في قلوب
الناظرين الى الملوك وتربيتها تقويتها بازدياد ما والمراد بالروعة الخوف الذي
يحدث بمخاطبتهم قوله او تقوية عطف على ادخال الروعة وعليه اي على
ترك الحكاية الى المظهر لقصد داعي المامور فان لفظ الله ينبئ عن كمال القدرة
ووجوب الاطاعة وسعة الرحمة واستحقاق التفويض الامر اليه فتقوى
الداعية الى كمال التوكل عليه قوله او فعل عطف على فعل الخلفا وحيث
تقول ان حين تقول ستعرف حيث لزمان قوله وعليه اي وعلى ترك الحكاية
الى المظهر ليكون ادخل في الاستغطاف فان لفظ العبد اذا دخل فيه من الضمير
خصوصا اذا اضيف الى المخاطب وتمام البيت مقرنا بالذنوب وقد دعا كما
قوله وما جرى بجرى هذا الاعتبار وعطف على ما تقدم نظر الى المعنى اي

بركي

اي ترك الحكاية الى المظهر لما ذكروما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف
في قوله تو فا مسولا با لله وبرسوله انشق الا تمن وقوله عبدك العاصي فان
المضمر حضر صاحا المتكلم لا يوصف وكالتعظيم في قولك افضل العصر مجاورك
الى غير ذلك من المعاني التي يصلح لها ذلك الاسم المظهر قوله واعلم
ان هذا النوع يرد ان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وسوق
الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه اي لا يختص به فحذف الجار
واوصل الفعل قوله وبهذا القدر يحتاج الى تقدير اي ولا التفات مطلقا
يحتمل بهذا القدر وسوق الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل كل واحد من التكلم
والخطاب والغيبة يستقل الى الاخر اي الى كل واحد من صاحبيه فالاقسام
ستة وقد يعتبر بهذا القدر سوق الكلام من الحكاية الى الغيبة التي هي للمظهر
فانه المذكور في قوله وترك الحكاية الى المظهر فلا يحتاج الى ذلك التقدير
لكنه لا يلائم تعميم في المنقول عنه بقوله بل الحكاية الى آخره وقد يقال الراد
بهذا النوع العدل من اسلوب الى اسلوب وحذف المضاف من تقسيمه
اي اعني نوع عدل الكلام من الحكاية الى الغيبة وسوق تعهيد لجميع الاقسام
مرتبة من اسفله الى اعلاه منها اتما سمي التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى
الظاهر كما يشعر به لفظ العدل وارادوه في الاخراج لا على مقتضى وما ذكر
من فائدة العامة فلا يكون نحو انك الذي فعلت وانت رجل يفعل كذا
من الالتفات في شيء لان حق الضمير العائد الى الموصوف او الموصوف
ان يكون غائبا لان الاصل هو الطاهر عند بل لا بعد ان يجعل مثل انا الذي
سمعت ما حيدر وانت الذي اطلقت اسري ونحن قوم فعلنا وانتم قوم تجهلون
من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم او المخاطب وسواء على الالتفات من
مباحث علم المعاني لانه بحث عن خواص تراكيب الكلام في الافادة وانما قال
صاحب الكشاف انه يبحث في علم البيان مالالتفات لانه اراد به علم البلاغة

لا يوجبون في انفسهم لزيد من الحمدة والتبجيل مثل ما يوجبه كما تان
حتى انهم لا يميزون فعل واحد منهم لواحد من زيد والروية بمعنى الابصار اي
لا يغلطون باعينهم كما يغلطون باعين من كوز ومن معوب والضمير في توهمهم
للسيد وكاتمًا نصب على المصدر والصبر لزيد والحى الدية والدرع بريت
فحيته اي مشدودة في الحقيبة مقروب اي متروك في القراب فالتفت
في تسا لوا من الغيبة في زيد الى الخطاب وكذا في لفظ نعط من الغيبة الى الحكاية
لان الضمير للسيد وفي سايلة من الخطاب الى الغيبة كما مر وجلذة بكسر الطاء
واللام المشددة وسكن في الاصل بمعنى العقيم او النجيبة فوق العيال
اي جاء حيال الحمسة باقيل والحال ان الظروف مثل طروق ليلة يدل الحال
اي سايرًا في قول بعيد يريد به بعيشه والمقصود بفضل طروقة في ملك الفحلة
على طروقة في غيرها سيدكا اي لانه ما حال من الخيال من سيدكى لكان كذا اي
لزمه وارحلنا جمع رحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث وهم سوح
اي لم ينعطف ولم يمل عطف على سيدكا جعل الخيال نفس الحيبة فالتفت
من الغيبة الى خطابها في اي اهتديت والوجيلة باخاء المهملة وبالجيم
القوية على السير اي كيف صرت قوية على المشي حتى اهتديت في والحال
ان القوم قد قطعوا مسافة طويلة والمعان جمع متن وهو ما صلب من الارض
والسبسبي موضع وقيل الارض الممتدة والبيت بصليب ولا سهل يقال
طحابه قلب اذا ذهب به في كل شيء والنباذ للعقدية طروب اي كثير الطرب
في طلب الحسان وهو حقه تعتري الانسان لشدة سروره او حزن وبعيد
تصغير بعد للتقريب وموظف طروب او طحا وجبن اعتصر على الزوايين
بدل من بعيد ذات حين ولي الشباب وكاد يهضم واقبل المشيب يكلفني
في القلب وصال ليلى ويروى بالتاء الفوقانية على ان ليلى فاعل اي
تكلفني مشايدة فراقها وعلى خطاب القلب وقد شطت اي بعدت وليتها

قربها وعوادي الدهر عوايقه وعادت من المعاداة كان اكوادث تعادي
او من العود اي جادت الصرايق الى ما كانت عليه من الحيلولة فيها
فالتفت في طحابك من التكلم الى الخطاب وفي تكلفني من الخطاب الى التكلم
واذا حمل التاء على خطاب القلب كان فيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب
والاند بفتح الهمزة وضم الميم الموضع ورويت بكسرها والحلق الحالي من الحزن
والعايرة القواد وهو الذي يلتقط العين عند الرجع والاركة
صنعة ذي العابد من رد بها كسرا ذا باجت عيد والمراد تشبيه نفسه
بذي العابد الارمد في القلق والاضطراب وشبهه لطول ليلته في الطول
انا اختصرنا في الكلام قولك وذلك اني ما ذكرت في اليمين من سوء الحال
لاجل بكاجاني وخبرت ذلك النساء عن ابي الاسود قيل هو جزء قتل ابيه
وابو الاسود كنيته وقيل جميع ذلك الجزء من قوله فالتفت في الابيات
الثلثة اما من الاول فمن الحكاية الى الخطاب اذ القياس تطاول ليلي وانما
في الثاني فمن الخطاب الى الغيبة حيث قال وبات والقياس وبت
على الخطاب وليس في لم تر قد وبات لهما التفات لانهما جاريان على
ظاهر ما سبقهما واما في الثالث فمن الغيبة الى الحكاية في جاني والقياس جاء
وكاذلك لم اجد في اشعار الجاهلية مثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب فاقتصر
على امثلة الاقسام الخمسة من الستة ومثال ما مر من وضع المظهر موضع
ضمير المتكلم وقوله تعالى ثم انشانا خلقا آخر فتبارك الله واعلم ان كلام المكاشف
حيث قال العتاب امر القيس ثلث الالتفات في ثلثة ابيات مع فيما يجب
ايه المصنف من عدم اشتراط سبق طرفي الغير تحقيقا وما يتوهم من ان في
لفظ ذلك التفاتا من الغيبة الى الخطاب فيكون في تلك الابيات ثلث
التفات على مذهب الجمهور ايضا فليس مما يعتد به لجواز ان يكون الكاف
خطابا لغيره لا لنفسه على ان المتبادر من كلامه توزيع الالتفات على الابيات

لا يقال الفايدة العامة التي ذكرتموها اعني نظرية نشاط السامع انما تتصور فيما اذا كان الالتفات تحقيقا لا تقديريا لانا نقول اذا ورد على السامع خلاف ما يترقبه من الاسلوب الظاهر كان له مزيد نشاط ونهوض وعبنه في الاصغاء الى الكلام قوله اكثر من ان يحيط بها القلم يدل عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها في اصل الفعل اعني الكثرة ونظيره قولهم اكثر من ان يحصى وقولهم الناس كليس من ان يدحوا رجلا ما لم يرد اعني اشارا حسان وسوكثير في كلام المولدين وقيل كلمة من متعلقة بفعل يضمن معنى اسم التفضيل اي مبايعة في الكثرة من ضبط القلم ومن الاحصاء ومنا عدون في الكياسة من مدح الرجل الخال عن الاحسان وردبان من اذا لم يكن تفضيله قد استعمل لفعل التفضيل بدون الاشعار الله ولا سك ان التفضيل مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يضبط بالعلم وما يمكن ان يحصى والكيس فيتبادر منه ان يمدح الخال عن الاحسان الا انه سوغ في العبارة اعتمادا على ظهور المراد قوله وهذا النوع اراد به الالتفات اذ هو نوع من اساليب الكلام ولفظ قد اشاره الى ان الفايدة العامة كما فيه تحسين الالتفات في مواقعه كلها لكن ربما استعمل بعضها على غاية اخرى تزداد حسنه فيه ويختص على صيغة المبني للمفعول والباء داخلة على ما هو مقصور وخاصة على طريقة تختص بالعباده واختص بزاد وسوالمتعارف في الاستعمال وان كان الاصل وحول الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة وسيأتيك تحقيقه في تقديم المسندان شاء الله تعالى ولما اتضح من الوضوح اتى لا يضح الا لاوحد من في هذا الفن قوله والعلماء الخارسة من عطلت الصفات بعضها على بعض اسمار ياض المهارق فيه انما يكون للعالم البحر وهنا اختص موقع الالتفات في الكلام شيء من ذلك المذكور اعني لطايف المعاني كما ان الالتفات المختص موقعه شيء منها الكلام مزيادة بيانه

حسن

حسن

ورونق اني طراوة وفاعل اورث ووجد ضمير الالتفات ايضا وليس في بعض النسخ المصححة لفظ في الكلام فالمعنى كيف الشيء للوقع واورث الشيء ان مع وجود الموقع والالتفات المختص موقعه ان كان فمن سمع الكلام حق سماعه ويعقل لطايفه على وجهها وكلمة ما مبهمة للتاكيد العقله واقيد قليل مع كونه حراما اي التقدير موصوف مفرد اني شيء قليل او لكونه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق اولان هم راجع الى من وفي صيغة الافراد والاشعار بالعلة ايضا قوله اما يحب هذا ايضا اقتباس استشهاد على قلة من سمع وعقل فان الاستفهام فيه للانكار يحتمل ان قدل على القلة وقوله والامر ما تقدم للدلالة على القلة فان الفايض الغامر بالفرائد في غاية العلة قوله من سامعه اني حق سماعه بان ينتفض لما فيه من الكنت وما موقعه جلم استفهامية في موقع المفعول الثاني اي عرفتك ذلك الالتفات موقعه الحسن الجميل والغاية بحيث لا يدرك ما لم يشال عنه قوله ان تجيء اني من التامة والالتفات واحد مما ورد في القرآن لا من سامعي كل التفات فيه وانما قال ربما لان في التلاوة اعلى رتبة من الاضافة في حيز وحق سامعه حق سماعه. وخبر لعلك محذوف اي لعلك بصير من سامعة الذين يعتنون واخبار الترجي على الجزم لما مر من ان التعليل ليس كالشيء ليس بشيء مقدمة وجدانية مشتملة على قضيتين مهد هما ليبان ان لكثرة الالتفات المذكور وملاكان قصة المغم اقرب الى ما في الآية وقصة الجاني اظهر في وجدان الحالة المحتاجة الى الاقبال اقتضى حسن الترتيب والتعليم تقديم الجاني على المغم والعزم للانكار والنفي وتقدير المتفي وما يفهد جر ليس واسمه ان المراد اقره مستقلا اني مقدرا في الاشتغال وما عمل لانكاد ضمير الشان ومن جملة موكل لقوله وجد من نفسه نشاطا وتاثيرا في الحال بينا ومناكل اشاره الى الاخذ في استحضار الجنايات قوله او ما تراكل

اى الشك فيما ذكرناه وما تراكم وكيف لصنع بانى مفعول تراكم واذا كانت
ظرف لكيف يصنع بحسب المعنى ونحوان بيان له او استيناف وجئنا كبد
يا خذ من أفشتك ترى اى الخبر ثم محذوف واحق فواحق حال من جنايانا
اى متصفة متعاقبة وجملة ولات فيما بين ذلك والجد حال من ضمير معددا
قوله على تزايد اى جميعا كائنا على تزايد يحرك ذلك التنازع ولات لا يحب
حال من كاشد محذوف قيتقطع بالرفع اى فهو يقطع وبالنصب قل اى مفعول
شاقها انه يعنى قايلا له بالمشافهة وفى قل التفات من الغيبة الى الخطاب
لان المعتبر فى الالتفات وحدة التكلم او لمخاطبة دون وحدة المخاطب
الذى يلقى اليه الكلام قوله على هذا نصب على المصدرية اى مشاقها له
مشافهة كائنة على هذا النمط من التوبيخ وفيه اشارة الى ان المشافهة
لا يجب ان يكون بخصوصيته ما ذكرنا بل يمكن ان يكون على هذا النمط من التقريع
وقد يقال معناه فيسرد ذلك الكلام على هذا المنوال والتكلم بالعذر الذى كونه
نظير قوله وما جرى ذلك المجرى فى قصة المنعم قوله واذا كان الخاص عطف
على قوله اذا كنت فى حديث وان كان بحسب المعنى قيما لقوله وقد حصر محلكما
وقال مهما حتى تجلك وفيما تقدم الى ان تنقلب اشارة الى ان الطاية الغضيضة
اسند تانيرا واقوى وبنى عليه ما فى معنى ان تجد والحقيقة المعروف والرأس
المعجبة والعارة العطية والذارة التى تلمة من ذرف الدمع اى سال قوله
واجوى ذلك المجرى اى من المدح والاطراء وتجدادا النعماء وهو عطف على مفعول
تقول قوله واذا وعيت اى حفظت وهو عطف على مفعول تقول قوله
واذا وعيت اى حفظت وهو عطف على قوله واذا اجتنيت قوله على الوجه
الذى اى بعد ملاءمتك لما قبله على الوجه الذى كنت ذلك الوجه فى الملاءمة
ومعنى كون العامل قلبيا انه يتوجه نحو المخاطب لا يشاركه فيه شايبة وهم
وكيف اصاب عطف على ما سوغه وكونه تعليل لما فى حيز العلم اى علمت انه

اصاب

اصاب المعنى وطبق كونه منتهى الغاية للحصر اى السابقة اياه يجب ان يدركما
المحبة والاصل اليهما من غاية كذا اذا سبقه ولم يدركه قوله من حقه جرأ العبد
وان يكون مرانة فاعل له واذا قد ظرف له واذا احد فعل سنذا قدر
اى اذا فرض بتالى بين يديه سئولا اذا التفت قايما ويجد منهما صفة والعامل
المحذوف اى يجده مع المرارة وصايرا كرصفة بمركب فكان لفظ به زايد
كما يشعر به قوله فيما بعد فلا تجد مهركا وذلك اشارة الى الاقبال وعند
ظرف الاجاب ومستدعيه صفة اخرى كحاله وصيرا نطبا فيما للمرارة وعلى
ما عليه حال من المستتر اى كاينا على الوجه الذى موكاين عليه والا اى
وان لم يكن قرائنه كذلك لم يكن موفاويا حقيقيا وانما كان الالتفات فى الاية
بينها على ذكر ان الفاتحة انزلت على السامع ليقرؤها فاشير فيها الى كيفيته
تراه ايانا قوله والوجه اى وذلك الوجه الذى من حق العبد ان يكون
قرائنه عليه اذا افتتح متعلق بان يكون اما على التوسع فى الظروف واما على
كونه مفسرا لعامله قوله فاذا استقل ان يكون عطف على اذا فصح ان يكون
محذوفا بحذف الافصاح اى مفرغ والتذبير الافصاح مساويا له فى كونه عن قلب
خاطره وبه فاعل محمدا والعبد كلاهما كذا بتقديرين يقتضيه يقال مذ وقت الفعل
بالفعل فلا حاجة الى التاء فكانه ضمن معنى الذهاب اى مذ سرنا به مصيب الافصاح
قوله فانه من افصح تعليل لكون ذلك الوجه المذكور موجبا قوله على الوجه
الذى عرفت يعنى كونه عن قلب حاضر الفؤاد فلا يحيد جواب متى على معنى انه
بعد ذلك لم يحرك قطعا قوله من بعيوجه فهم الشان من المعانى مستفاده
من لفظ الله الدال على الذات المتصف بجميع صفات الجلال والاكرام وبحاسن
الافعال والانعام فكان فهم الشان حقيقا بالشكر لغاية كمال وما شكره
لو خورا نعامه وتوالى واستحقاقه للعبادة اعنى غاية التضرع والتذلل كونه جامعا
لجهات ذلك الاستحقاق مع ان اللام للبيان يعنى عن استحقاق الحمد والشكر

من ضمير امدت وفعل المكوى مضوب على انه مصدر اى ثبات وتصبر وكذا
جرا كانه قيل وتجرى فى الثبات والصبر جرا على سننها والضمير للنفس لا للملوك
وعند طرق لان تلفت والنوائب المصائب والبوارق جمع بارقة وهى سحابة
ذات برق فحين لم تفعل اى النفس التفت والتفتت والمعنى فتفكرت حين
لم تفعل والفا للتسبيب لان التفكر متفرع لما تقدم وسلبيا حال من المستتر
فى كابدا كانه قال مزاحا عن التفكر فى امرها قوله وفى اضمام الثانى عطف على
قوله فى الثانية الاول دلالتك ان تحزن للمعنى اذا كان تحزن صدق وبعدت
بحضور المصاب وغيبته كان اذنى فى التقليل قوله خاطبتك اى فى تطاول
اولم اخاطبك اى فى باب فتنة بصيغة الغيبة على ان المصاب لو كان غائبا
لم يتغير تحزن عليه على اى جميع ما ذكر من تطاول الليل واسهاد
الرقاد وتفاقم الشدة بالليل انما كان كما حققناه اى لاجل ام خضه ولم تتجاوز
الى غيره يريد انه نبه فى الثالث على ان ملك الشدايد كانت لامر
وزعليه فيكون موجبا لتلك الشدايد ومرادا بذلك المخاطب والغائب
المذكورين اولا ولولا التفاته الثالث لجاز ان يراد بهما غيره فيكون تلك
الشدايد لامر ورد على غيره لا عليه وقد يقال خص محيى البناء فى المتكلم بهم
بعونة المقام ومحيى الكلام وان لم يكن فى لفظ ما يدل على الحصر اذا دل على ملك
جابرا بارا اى مستمرا فاكا واللام فى لمقتضى الحال صلة مظن بالفتح يقال فطنت
لشر فطنة ومن الحكاية جبان للمقتضى ومعنى بحث رسوان حاصل بهذا الكشف
اى تولد تطاول ليلك صدر عنه لان تعدد وعظائه نزل كلام السكران منزلة كلام
الخطاب الذى فيه من جهات حسن الكلام ولا يقدح ايضا البتة على ما ذكر
وعام ما يكلف اذ لك ان تقال لم يرد اية به على ان ذلك البناء جعله المستدرك
بحث يحيرى على انه ان كان العدو لا شك ان التنبيه على هذا المعنى من كمال

تيقظه

تيقظه لمقتضى الحال الذى هو مورد البناء وتفطنه لمقتضاه الذى هو الخطاب
وكذا اراد بقوله والالتفات اذا اذا دتهما اى اصابه وعليه ما تحكم راجع الى الثانى
اذا التبس بمثل هذه الحالة لا سلم كلام من امثال ما ذكر الا ان الشاعر
لرسوخ عقله وكمال فطانته ثبت فى هذا المقام من بعد وشتان ما بين الصعود
الى افاقة ومدركا حال من ضمير افاق قوله غاظه ذلك اى عدم تنبهها وتحيرها
قائلا له اى للمستحق للعتاب والظرف اعنى فحين معمول ولى فاما ان يجعل الفاء
داخلة على ولى تقديرا اى فولى حين سكت واما ان يجعل الظرف بمنزلة شرط
جوابه ولى والمجموع جواب لما وعلى التقديرين يحتاج ان المتعارف فى جواب
لما هو الفعل الماضى لفظا او معنى بدون الفاء وقد سكت مسالفة لان جعل
الغضب الحامل على فعل كالامر به والمقدر عليه فعبر عن السكوت بالسكوت
وقد يعبر عنها اوفى ونظيره ما يقال قد وجد فى بعض النسخ خاطبتك اولم اخاطبك
مقتدا بكبر الكاف والدلالة الكلام مع النفس خفيا قوله وانما ذكرت حتى فقه
كل ما ذكرت يريد ان التقبيل بالكف بعد كاف لما عن بعده من الالتفات
قد يقتضى مواقعه لطائف معان الا ترى ذكرت هذه الاحيالات الدقيقة
فى الالتفات امر النفس ليعلم انها ذات الشيء بالمافة واعترف لها مع
ان ذكره ارشاد للمتكلم الى كيفية استخراج اللطائف المختفية بالالتفات اخر
والنزل جمع بازل وسوالبعير الداخل فى السنة التاسعة وهو بمنزلة ابيه ويصير
فى غاية القوة قوله الامر اسب من ان يقال الرجل نظر الى اسم الشاعر
والمطاول جمع مطول موضع الطى قوله والتفاضل ابتداء كلام كالاعتراض
وضمير اشاهدها الطايف الاعتبارات قد ذكر الاشباه بمعنى الامثال لتفهيم لما قيل
الضمير اذا ذكرت والتانيث باعتبار المعنى واعلم ان الطايف الاعتبارات
اراد بالطائف الخواص وبالاعتبارات ضمائرها فى تركيب البلغاء والمرقومة
بالتعقب صفة الطايف وهذا الفن فى المسند اليه والمطابع جمع مطمع من الطموح

من القياسات والضابط في نحو زيد قائما ان يكون المبتدأ مصدرا صحيحا
الى فاعله او مفعوله او اليهما بعد حال منهما او من احدهما او فعل مفضل
مضافا الى مصدر كذلك والضابط في كل رجل وضيعته ان يعطف على المبتدأ
بواو بمعنى مع ويكون الخبر المقارنة ان كل رجل مقرون بضيعته وضيعته
مقرونة به والضابط في كلما زيد ان يقع المبتدأ بعد لولا ويكون الخبر
عاما قوله ونحو ذلك يعني مثل قولك لعمرك لافعلن وصاحت بهن الضوابط
مستوفاة في كتب النحو قوله واما قصد الاختصار فقد تقدم ذكر المسند
وقد لا يقصد فلا يذكر والاحتراز مورد من مرفوعها ومجرورا واعلم ان بين المسند
الاختصار قدرا مشتركا على جواز الاجتماع في الاعتبار ولذلك جمع بين المقام ومهما
فانها امر جهات يجوز اعتبارها مجتمعة وفرادى واذا الفجاءة تدل على مطلق
الوجود فيحذف خبر المبتدأ بعدها جوازا في سيما اذا كان عاما فيجوز ان يقصد
هنا اتباع الاستعمال ايضا ويجوز زيد منطلق وعمرو اي منطلق ان حمل من
عطفا اجمالة باسرها على مثلها فقد حذف في المسند من اجزائه لدلالة المسند
الاولى عليه وان قصد فيه عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف
على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضا ولا يقدح في ذكر كون
المحذوف معطوفا على مسند اخر وفي عطف مفرد من جملة على مفرد من جملة
اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا دقة فليتأمل قوله او جملة
على تقدير هو الا ترى شيئا من ذلك اتى من فيظكم على من يتلو عليكم الا ان
واذا اهمل على تقدير هو الا ترى كان من حذف المسند اليه ولعله اولى لان الاسم
قد عرف ما هو شر ولم يعرف خصوصية اي طالب بالتعيين قوله
واما ضيق المقام كقول المتكلم وقوت الفرصة والحاجة فحط على وزن توجع
وفي قوله مع قصد الاختصار اشعار بان ضيق المقام تابع الغرضين او
بان ضيق المقام لا يخلو عن الاختصار الذي هو لازم في الكل قوله قالت

اي

اي الحجة والحال انها بارزات اصغار او رجيتي من به اي من المطالب
بهذا الاضمار والمجاز بي وتهددت اي تغضبت تنفس الصعداء
فاجبتها المستهدي الاذان المتشهد سوى المطالب واذا احمل على هو
اي المطالب به المستهدي كان من حذف المسند اليه قوله اي التقديرين
اولى اقول اذا جعل كلمن في السؤال مبتدأ والمطالب به خبرا هو
المشهور وهو مذهب سيبويه كان التقدير الاول اولى لان السؤال عن
معين يحكم عليه بالمطالب بهذا السؤال حكما يكون المطالب به فيه محكوما
به والخصوصية كالمستهدي مثلا محكوما عليها فيجب ان يلقى اليه الحكم على الوجه
الذي يطلبه كما تستعرفه ولذلك حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
بانه اذا استفهم عن النائب فعل زيد كان السؤال عن زيد النائب واذا
جعل المطالب بها بالتعيين فيجب ان يراعى ما يطابق بين السؤال والجواب
بهذه المطابقة المعتبرة سواء جعل فاعلا او مبتدأ لان قام مسند في المعنى
الى زيد قدم او اخر كما مر اذا جعل فاعلا فات المطابقة اللفظية لكنه
يبقى ان الاستفهام بالفعل اولى فتوهم من قام اصله اقام زيدا ام قام
عمرو ام قام بكر فلما تعذر التفضيل وضع لفظ دال على الذات مطلقا
وضمن معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل فصارت الجملة في الصورة
اسمية وهي في المعنى فعلية فاحتيج في الجواب الى الفعلية اذا لم يكن هناك
مانع منها على اصل السؤال والدليل على هذا الاختصار التصريح بالفعلية
في نحو قوله تعالى يحييها الذي انشاها وقوله خلقهن العزيز العليم واما قوله تعالى
قل الله يحكم في الجواب من يحكم فيه انما هو لقصد الى افادة القصر على
المذهب المختار واذا اجتليت ما ذكرناه انكشف لك خبايا الظهور وتبين
من هاهنا بجعل اهدله نورا فاله من نور قوله اي فمن بما عندنا راضون
فالقرينة معنوية متأخرة عن المحذوف الآن في قوله بما عندنا نوع اشعار

السكاكي وابد. بان المجاز فرع ظاهر له منا صل قوله كونها حقيقتين منصوب على انه
مفعول لقوله والفرق بان قوله توخا من العلوم برد على الكلام فانه هنق فيه با
يتباع اليه العقل من مبادي رأيه لا بد عند المتمرز على صدوره عن الفاعل من فراغ
بد عنه اليه فلا يتصور ان يكون الداعي اليه فاعلا له وقوله منى ما ملت وا يتبين من
تتبر كي الله قوله وا العقيدة العقلية قوله ما عند المتكلم اني ما عتقده بحسب اقتضاء
نظره الزظاهر حالا سواء اعتقده في الواقع ام لم يعتقده وحاصله انهم من طاهر حاله انه
يعتقده فيدخل في الحد نحو قولك جاورزيد معتقدا انهم لم يجئ اذا قصدت ترويج بحسب
الظاهر لغرض لك ينه وكذا يدخل فيه نحو زيد انسان مما ليس بمسند فيه فعلا ولا معنى
فعلا، فقيل يبطل به طرد الحد لان مثله لا تسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا بقاء وبتوجيه
بعضهم نحو زيد عدل اذا قصدته انه زيد وعدل او عادل فهو داخل في الحد قولي مع كونها
غير مفيد يتلما في العمل منا لكم فيها وذكر لاني العقل بنظره الصحيح كما اشرنا
اليه يحكم باستحالة صدور الاثبات عن الربيع وصدور السخاء عن الكتب قولا لا يستحق
غاية اني اشيا وقيحة منها ان يقصد باللفظ في مقام التعريف ما لا عقل خليا صلا
ومنها ان ذلك الحكم ليس مما تعقله عقل الدهر ما والجا هل بل قبله ومنها الذي
غلب على عقله اواخذه مجرد تقليده لغيره ومنها ان يسمى كل ما يعتقده مبطل معقولا
متسولا عند العقل وان لا يستحق به الذم عند العقلاء قوله ومن حق هذا المجاز
الحكمي تقديم هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي على تعريف الحقيقة العقلية اولى
الا انه اخره ليربط به حديث نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية بعد
فراغه عن تمذيب الكلام في هذا الفصل على ما تاتي الاشارة اليه قوله واعلم ان هذا
المجاز لا يمكن الا لذلك اني لنوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي والحقيقي في
ملابسة الفعل بوجه بعتد به وقد يكون ملابسة للفعل بتوسط حذف كما في الاشكال
البعيد والاسلوب الحكيم اذ يقال هو بعيد في ضلاله وتحكيم في اسلوبه قوله ومن
دور ان الاثبات بدل من قوله نوع شبه او بيان لم وقوله وهذا دور ان الفعل اني مثل
دوران نصب على المصدرية من المصدر قوله لشبهة ان يكون ما يكون هذا لحاقة والحقون
تام على ظهوراته لغو محض لا وجه لصحته حقيقة ولا مجازا وكلامنا في قولنا ولما لم تصح مصدرية
والعين وكثرة سماعكل منهم في المجاز العقلي انه مجاز في الاثبات وهما وهم من يحمل
على اختصاص المجاز بالحكمي بالمتن لان لفظ الاثبات يتبادر منه الايجاب الذي
في السنة الغير تمكن لا تخصيصه بالخبر لان المراد بالاثبات كما مرت انه اسناد
سواء السنة الثبوتية سواء كانت ناقصة خبرية او انشائية او غيرها فكما تسمية الاسناد
في كونه اقبل والنهاية والنسبة الوصفية في قائم رجل عدل وتخصيصه المتعلقة كما في الوا
باسواق الليلة اجلس الذاود قولك الحمت اصبعا فلان وكالنسبة التي بين الاسم
وما على نحو صايم من قيام صايم وكقولك شعر مكانا واصل سيلا فان التغير ههنا
فاعل يجب التعين وقولم بعد ما تضمنت منزلة الشرط وجوابه فليتفعل الذي

والتفاق

في موقع الحال من المستتر في تابعة وتمام بذل المجهود وعطف على وجوب الانقياد
وتصوروا عطف على عرفوه والضمير في مرادفتها للمهابة والا فنيته جهة فيتأمل اللهم
والكاف في كالبلوج وكاد بدد القرآن ثم قوله لا يتلفع تأكيد وتقرير لما تقدم وقوله للاشارة
ليس معمولا للتلقين والا توجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا وغير الاضمار
متعلق بالخبر قوله ثم بين على تشبيهه بهذا اراده بمجموع التشبيهين المذكورين وليس بلازم
من شأن نظم الكلام عليها ان يكون جميع ما فسر به قوله فقال جل وعلا الخ مبنيا عليها
بل يكفي بناء البعض عليها اذ لم يمكن الكلام خليا فتقوله تو قيل مجاز مرسل عن الارادة
كانه قيل اريد ان يرتد ما انقض من الارض وان تنقطع طوفان السماء وصح بهذا التجوز
لان الارادة سبب لوقوع القول في الجملة وليس بهذا المجاز مبنيا على ما ذكر من التشبيهين
كما لا يخفى وقرينة هذا المجاز كون المقول خطاب الجماد اذ يصح ان يراد حصول متعلق
بالجماد ولا يصح ان يقال للقول وخطاب الارض والماء على سبيل الاستعارة
بالكناية تبعية كما في التشبيه الاول اعني تشبيه المراد منه بالمأمور المصروف لتلك الصفة
فانه اثبت ههنا نصرخية تبعية في حرف النداء بناء على تشبيه متعلق الارادة
بالمراد منه بتعلق النداء والخطاب بالمنادى المخاطب وليس بشيء اذ لا يحسن
هذا التشبيه ابتداء بل تبعا للتشبيه الاول فكيف يجعل اصلا يستند عليه ان يقال
لتشبيه المذكور يدفع الخجل عن هذا المتن فتقول ثم استعار لفور الماء عطف
على فقال اوثم قال وان لم يكن مقولا قولا ثم استعار الماء ههنا على احد
التشبيهين المذكورين كما ان قوله فقال كذلك على ما مر ولا محذور في ذلك
اذ لا مانع من شق منها كما تقرر ولا يجوز عطف على من الكلام ولا فعال
ثم بين لان قوله ثم امر على سبيل الاستعارة لتشبيه التقدم ذكره تبعية
لغير قوله ثم بين على تشبيهه بما سبق وحمل البلع مستعارا للنشف اي لنشف الماء
الماء كما في الكشاف اولى من ما ذكره اذ لا مقابل للارض في فور الماء
للشخص في البلع وانما قيد بقوله في المطعوم لان البلع حقيقة فيه ولما هو لك
بلعت الماء واجلعت الزبرق فمن قبيل المجاز بالمشارفة ان جعل الاستعارة
على مذهب السلف فيكون البلع استعارة تصريحية تبعية ومع ذلك تكون
بحسب اللفظ قرينة للاستعارة بالكناية في الماء كما مر فتأمل ومع ذلك تكون
واما عنده فينبغي ان يكون البلع باقيا على حقيقته كالابيات في اثبت
للدبيع ومع بعد اويجعل مستعارا للامر متوهم كما في بلعت الحال فتلبر
القول بالاستعارة التبعية كما مر وانما جعل قرينة استعارة الماء لكنه
باعتبار اصل وضعه لان معناه المراد ههنا اعني فور الماء اعم لنشف
ليس من خواص المشبه به اعني الغداء حتى يكون التشبيه المتقدم ذكره اي التشبيه
الثاني ومع تشبيه يتعين كون المراد بالامر الجزم القائد من لفظ ابلعي

باعتبار

باعتبار جوهره استعارة لفور الماء وباعتبار صورته اعني كونه صيغة
امر استعارة اخرى ليكون المراد باعتبار كونه امر خطاب ترشيحا لاستعارة
النداء يعني الاستعارة التبعية التي في المنادى فان قرينتها النداء وما زاد
على قرينة المكنية يكون ترشيحا لها كما اشير اليه وانما جعل النداء ترشيحا
تصريحية تبعية حتى يكون خطاب الامر ترشيحا لها فقد عرفت ما فيه قوله تشبيها
لاتصال القار بالارض باتصال الملك بالمالك فيه تصريح بان المجاز ههنا كما تعين
في الشبه الاضافية الدالة على الاختصاص الملكي لاشتمال في المنسبة الاضافية
كما توهم ولهذا جعل الخطاب في نادى ترشيحا لهذه الاستعارة من حيث ان
الخطاب يدل على صلوح الارض للمالكية فوقوله للشبه بينهما في عدم ما كان بعيني
ما كان من المطر او الفعل قوله لمثل ما تقدم في المتن بريدان الامر صدر على
سبيل الاستعارة لتشبيه المقدم ذكره ومعنى شبيه تمكين المراد بالامر
الجزم القائد والخطاب في الامر ترشيح لاستعارة النداء قوله ثم قال و
غيض الخ اعني بريدان الفعل اذا تعين لفاعل بعينه استغنى ذلك ان يترك
ذكره وعين الفعل بمفعوله او بذكره بدلا ثم لذلك الفعل على صيغة المبني
للفاعل وبسيد الخ ذلك المفعول فيكون كناية عن تخصيص النسبة التي من
الفعل لموصوفها وقوله وقال لعدا عطف على سوى السفينة قوله سلوكا مفعول له
لعدم التصريح اتى تمكن المتصرح بفاعل بهن الافعال كلها سلوكا وقوله ان
تمكنه الامور الخ اعم بيان سبيل الكناية او تعليل سلوكا بمقدر اي
ان سلكت سبيلا لان تمكنك الامور العظام لا يتأتى الا من فاعل معين فلا
مجال لذهاب توهم ان غيره قوله او يكون بيانية وفي بعض النسخ او ان يكون
ومعطوف على ان يكون غيره وانما قدر الاسلوب حيث لم يقل ولا
سوى السفينة لان الفعل ههنا كان جعليا لفاعل بخلاف
ما تقدم والا ضاع قوله او ان جعل السفينة كما ترى لكنه ان المفعول
وعلى قوله الخ الفاعل اي الغرض ثم عطف عليه ثم قال يريد انه عز من
دعاء الهلاك على قوم نوح بان تسالكن مسلكهم يستحقون مثل هذا الهلاك
وانما دعا عليهم وانما قال لا تخاطبني لانهم مقرون الكفر بعد ما
يعلم انهم الى عرضهم وقوله فختم مصدر هم وانما كان ختم اظهار لمكان
السخط وجهة استحقاقهم اياها من التخلط لان الدعاء بالهلاك بدل عليه والوصف
بالظلم يدلان على التخلط العظيم واستحقاقهم اياه لكونهم ظالمين قوله وان قيامه
عطف على مكان التخلط اي واظهار لان قيامة الطوفان وتلك الصورة العالية
قد بلغا حيث لا تطيقهما كما يشعر به تعليق الحكم بوصف ينا سبه قوله ومعنى
التطوق في قابيل كل كفة فيما اتى في الآية والمراد بيان الخواص المستفادة من
سرد تلك الامور اتفاقا وواقعة فيها كثيرة استدلال بالسبب لاختيارها على اخواتها

خلاف قوله ايما المعنى بدونه على انه قد يكون جملة سواء كان لها محل من الاعراب
امر لا وعبر جملة ايضا كالمثال الاول اعني عبر فضربا وسوجال من ضرب الربيع
وهو من قول المطوفين اعترض بين العامل وفاعله دعاء لا بهام خلاف المقصود
والديم المطر الذي لا رعد فيه ولا برق وله دوام اقله ان يدوم ثلث اثناء
ثلث الليل وقوله وما عمرى على تبين جملة وقعت معترضة مع الواو بين القسم
وجوابه لتاكيد تعظيم المقسم به والبطل الباطل والاكارع جمع الكراع وسوا سم جمع الحيل
والمراد منها جماعات الناس وقوله لايذ الربيع اعتراض بين اسم ان وخبرها للدعاء
وقوله ولن تفعلوا جملة معترضة بين الشرط وجزائه للتبيين على ان فعلها اعني اتيا نهم
مثل القرآن غير مقيد بزمان وقوله وانه لقسم عظيم جملة معترضة بين القسم وجوابه
للدلالة على عظم القسم وقوله لو تعلمون اعتراض فاعتراض بين الموصوف وصفته
للاشعار بعدم علمهم بعظم القسم وتحقق ما اقسم به عليه وكلمة لا في قوله لا اقسم مزيدة
ومواقع النجوم مشارقها ومغاربها قوله الا ترى كيف مدحه بالتسبب عن علو وجه
استيقن مدحه بكل اعتبار وجلال القدر لما وقد كل لان تهنئة الذئاب الناس
كلهم بقتله ده يدل على انهم سيعدون منه عالا ويرتفعون بحمايته مقدارا والا فلا
معنى لتهنئتهم به وفاعل يوضح مستتر راجع الى قوله نهنئ ان يوضح لك ما ذكرته
اذا قسته الى قولك اذ ليس فيه الا مدحه بالشجاعة بغير ما يعلم من ذكر الاعمار
فيها ودون الاموال انه كان قاسيا فذكر اصلاح الناس ونظام احوالهم لا جمع
المقتنيات الفانية قوله مثل ما وسيا فانها مستحدثان في المعنى مع قلة حروفها وكذا
وغيض على ان الاول متعد والثاني مشدد ولو قيل وغيض على البناء للمفعول فيهما
لكان اذب بما تقدم في الآية ولا شبك ان تقليل اللفظ لا تقليلا اذا حاد فا
موقعها او جاء في الكلام الا انها من المحسنات الزائدة الى اللفظ دون المعنى
فذكرها ههنا تعسف ظاهر قوله وستدرع عليها ان على تقليل اللفظ ولا تقليل الا بعد
والاطناب وقد سبق ان اعتبارها لا الاصالة انما هو فيما بين الجمل وقد يجري بان
فيما بين عرفا ايضا قوله ومن النعم الثاني ان الزاجر الى اللفظ القنيص وقيس
بشابه الكلمتين في اللفظ والمراد بالكلمتين معنى اللفظين فجواز تركب احد الجائزين
كما سنذكره واراد بشابههما تناسبهما على وجه مخصوص يعرف بعد بتعديد
انواعه المعتبرة منها التام وذلك بان يتفقا حروفا وهيئات حركات وسكنات وانما
يتفاوتان في المعنى فالرحمة الاولى فناة الدار والثانية بمعنى الواسعة ومنها
الناقص وهو ان يختلفا في واحد من الحركات والسكنات دون الحروف
فقيل اراد الصور النوعية فان الحروف انواع متميزة بصور نوعية فالمعنى
دون الحروف وبعدا ان كان قريبا يجب المعنى الا ان فهمه من عبارته بعيد جدا وقيل
اراد الصور الخيالية فان المختلفين في الخط دون الهيئة من قبيل التام كما سيأتي
واذا اختلفا

واذا اختلفا في الهيئة والصورة معا كقولك جاءنا على صيغة ا
فليس بتام فان اعتبر في الناقصان لا يكون فيه اختلاف الصورة
كما هو الظاهر من كلامهم وان لم يكن ناقصا ايضا وان قيل المعتبر في الناقص
الهيئة دون الصورة سواء كانت مختلفة او كان ناقصا تراني الاختلاف في الهيئة
والصورة يجب اختلاف الحركة ضما وفتحا والاختلاف بين الضم والكسر يسمى الاشباع
والضم يعني الاشواك انما يوجب اختلاف حركة الشين فتحا وكسرا واختلاف
حال الواو حركة وسكونا والاختلاف بين المنقوط من الالواط والمنقوط من التنقيط
يجب اختلاف حال الثاء حركة وسكونا واختلاف حال الزاء بعينها وشدا
الا ان الحذف المشدد لما كان في الصورة المخطية كالمحذف عد حرفا واحدا الا ترى
فلذلك جعل منقوط ومنقوط كالمسكن والمضموم كالمكسور مختلفين
في المادة فاعلم ذلك حتى لا تشكل عليك المثال التي عدها مما تختلفين في الهيئة
فقط ومن ههنا يعرف ان المراد ايضا بالصورة فيما تقدم هو الخطية لا الهيئة
قوله وهو ان يختلفا بزيادة حرف وذلك اما في الاول كقولك مال كال او
في الوسط نحو حكى انى حقل وبقشى جهورى اتى اجتهادى وسعيى وقد عرفت ان
المشدد كالمخفف فلا اختلاف بينهما الا بزيادة الهاء او في الآخر نحو كاس
كاسبه والاول اسم فاعل من كساه يكسوه فعوله التحتمل المضارع او المطوف
ان تشبه بائها شبت وقيل المضارع ان يختلفا بحرف والمطوف ان يختلفا
بحرفين وتقارب المخرج معتبر في الكل فالاختلاف بحرف واحدا ما في الاول
كدامس من دمس الظلام اذا اشتد وطامس من طمس الطريق درس والحرف فعال
بين وبين كبل دامس وطريق طامس واما في الوسط نحو حصب ومرمر يحرق
فالراء وحب وسوما بعد من القاف والراء واما في الآخر نحو كبب بمعنى قرب وكبكب وهو
انا بمعنى القرف يقال كبه من الامر اى صرفه او بمعنى سعة البطن والشبع فالكبكب
يطلق على البطين والشبعان ايضا ولم يعتبر هذا التقسيم في الحرفين بل اورد هنا لا
من المختلفين بحرفين في الوسط حسنين جعلني حسنى الخط اذا القدر قوله
وسوا ن يختلفا لا مع التقارب بهذه العبارة بيانا ول الاختلاف بحرف واحد مع حرفين
الا انه لم يمثل الا للاول قوله سمى بخمس بتصحيف وذلك لانه قد يصحف احدهما
بالآخر وكتب بخمس خطا ايضا كما سيأتي وبما صوره آخذ الا ان بخمس للتصحيف والخطء
وسوا ن يشتركا للفظان في الكتابة يوجد في غير الآخر والعايث من العيث
وسوا ن فساد قوله اذا ورد على نحو قولهم ان اذا ورد المختلفان بحيث يكون
احدهما صيغة للآخر كصابه بمعنى ذلك الجنس ثم زوجا وكوكبا ورد اسوا ذ
كان فيها بخمس تاء مثل وجد وجد وجلج وجلج او بخمس لا حق مثل فتنون لتفتون
وستاء غاية وبخمس عزيز مثل نعم وعم ودوم وسم قوله بخمس بتحبب اشتبه بنا
وذلك لانه كما خالف كل من المتجانسين لصاحبه بحرفين متقاربي المخرج يوسم المتقدم

كتابخانه مجلس شورا
۱۱۲۸